

# السُّوق

www.ghorfa.de

## موضوع العدد

أولاف شولتس مستشاراً لألمانيا



## الاقتصاد الألماني

دور الطاقات المتجددة في الحياد المناخي

دور المرأة في الاقتصاد

نقص العمالة الماهرة

قطاع النقل البحري والموانئ

## التعاون العربي الألماني

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون

# A big Business starts with Networking Your step forward starts with **Ghorfa**

*Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.*



[www.business.ghorfa.de](http://www.business.ghorfa.de)

[www.health.ghorfa.de](http://www.health.ghorfa.de)

[www.energy.ghorfa.de](http://www.energy.ghorfa.de)

Your contact Person for Business Development/ Member Services:  
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry  
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin  
Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49 | E-Mail: [info@ghorfa.de](mailto:info@ghorfa.de)



## تجاوز التحديات الطارئة

السيدات والسادة  
أعضاء الغرفة  
وقراء مجلة السوق

تتعایش ألمانيا والدول العربية والعالم أجمع وضعاً طارئاً فرضته جائحة كورونا منذ عامين وعلى شكل موجات تنعكس على الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي، وفي إطار هذه الظروف المتقلبة تزداد التحديات وتتعاظم بما يفرض على الغرفة ان تواكب كل هذه التطورات وتتعامل معها من اجل الاستمرار في تأدية وظيفتها في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية. وكما تمكنت الغرفة من تجاوز كل الصعوبات التي فرضتها الجائحة خلال الفترة السابقة من خلال تطوير ادواتها وطرق دعم وتعزيز الاتصال والتواصل بين الشركات العربية والألمانية وتنفيذ كل برامج وفعاليات الغرفة بنجاح، فان الغرفة تستطيع أيضاً تجاوز اية صعوبات أو تحديات طارئة خلال الفترة القادمة.

الوفود الاقتصادية الألمانية الى الدول العربية، ومن الدول العربية الى ألمانيا.

في هذا العدد من مجلة السوق نقدم عدداً من الموضوعات ونستعرض عددا من القضايا المتعلقة بأهم التطورات الجارية في الاقتصاد الألماني، حيث ناقش في موضوع العدد دور مصادر الطاقة المتجددة، خصوصاً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في سياسة التحول في الطاقة وتحقيق الحياد المناخي في ألمانيا بحلول العام ٢٠٤٥م. كما نتناول موضوع دور المرأة في ألمانيا في الدورة الاقتصادية ودورها القيادي في إدارة كبرى الشركات. بالإضافة الى ذلك نستعرض ازمة نقص العمالة الماهرة والذي يعاني منه السوق الألماني منذ عدة سنوات واحتمالات تطور وتفاقم هذه الازمة خلال المستقبل القريب إضافة الى الحلول المتاحة امام الحكومة لمعالجة هذه الازمة. وسيجد القارئ أيضاً موضوعاً يتناول قطاع النقل والشحن البحري واهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الألماني واخر التطورات التي شهدتها القطاع خلال ازمة كورونا، الى جانب كل ذلك نستعرض تقنية الجينوم والإمكانات التي تقدمها هذه التقنية الجديدة في تطوير الرعاية الصحية والتحول من تقديم العلاج الى الوقاية، وفي هذا الإطار أيضاً أهمية هذه التقنية في تحسين الرعاية الطبية في الدول العربية. كما يجد القارئ تغطية موسعة للملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون والذي عقد في برلين خلال الفترة ٤-٦ أكتوبر من العام الجاري.

ومع تطلعنا للترحيب بكل اسهاماتكم ومشاركاتكم في فعاليات ونشاطات الغرفة، نأمل ان يحظى هذا العدد بقبول واهتمام أعضاء الغرفة وقراء مجلة السوق وتمنياتنا للجميع بعام سعيد ٢٠٢٢م.

عبد العزيز المخلفي  
الأمين العام

مع نهاية العام استكملت الغرفة تنفيذ برنامج فعاليتها المختلفة بنجاح، خصوصاً مع عودة الحضور الشخصي للمشاركين في الفعاليات الى جانب المشاركة الواسعة عبر الاتصال المرئي، حيث نظمت الغرفة خلال الفترة ٤-٦ أكتوبر من العام ٢٠٢١م الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون بمشاركة ٢٥٠ من ممثلي الجهات الرسمية العربية والألمانية وكذلك من رجال الاعمال والمختصين من الجانبين، واستضافت لبيبا شريكاً لأعمال الملتقى. يمثل الملتقى الاقتصادي الملتقى الأهم والاكبر على جدول اعمال العلاقات العربية الألمانية والذي يحظى برعاية رسمية من الحكومة الألمانية ومن حكومات الدول العربية.

هذا الى جانب تنظيم العديد من الندوات عبر الانترنت المتعلقة بدعم الشراكة الاقتصادية بين ألمانيا والدول العربية والتي حظيت بمشاركة واهتمام كبيرين من الشركات الألمانية والعربية. وفي مجال مطبوعات الغرفة أنجزت الغرفة اصدار العديد من مطبوعاتها المتخصصة والتي كان أهمها الدليل الصحي العربي الألماني، الكتاب السنوي العربي الألماني للإعمار والطاقة والاستشارات الى جانب دليل الاعمال في سلطنة عُمان بالإضافة الى المطبوعات والاصدارات الدورية.

وتكرس الغرفة كل جهودها وامكاناتها لبناء الجسور بين العالم العربي وألمانيا وبالذات في الجانب الاقتصادي. ونخطط لعقد كل ملتقياتنا وتنفيذ مختلف فعالياتنا وانشطتنا في العام ٢٠٢٢م، والتي تتضمن عقد الملتقيات المتخصصة في المجالات الرئيسية للتعاون العربي الألماني، كالاقتصاد والاعمال، الطاقة، الرياضة، الصحة بالإضافة الى التعليم والتدريب المهني، الى جانب استئناف رحلات



## ١ الافتتاحية

عبد العزيز الخلافي - الأمين العام

## ٥ أخبار متنوعة



٥ تريليون يورو تكلفة الحياد المناخي في ألمانيا



ارتفاع قياسي للثروات المالية في ألمانيا



أليه جديدة لتركيب الدعامة وعلاج احتشاء عضلة القلب



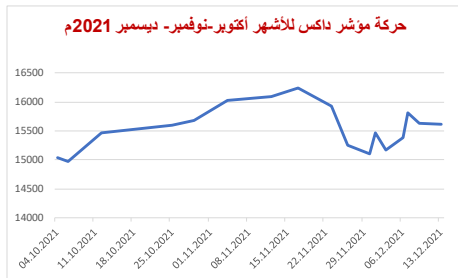
٨٠ ألف سائق حجم النقص في قطاع النقل



١٦٠ مليار يورو إنفاق ألمانيا على التعليم في العام ٢٠٢٠م



عائدات ضريبية إضافية في ألمانيا بنحو ١٧٩ مليار يورو



## ٨ سوق الأسهم



## ١٠ موضوع العدد

أولاف شولتس مستشاراً لألمانيا



السُّوق مجلة ربع سنوية تصدر عن  
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

رئيس الغرفة  
بيتر رامزاور  
الوزير الاقادي السابق

الإدارة والتحرير

المشرف العام  
الأمين العام  
عبد العزيز الخلفي

رئيس التحرير  
د. علي العبسي

تصميم:  
فضل الرميمة

صورة الغلاف: © Bundesregierung /Kugler, Steffen

التسويق:

نانسي اسحاق

للمراسلات مع مجلة السوق:

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

تلفون: ٠٠٤٩٣٠٢٧٨٩٠٧٢٠

فاكس: ٠٠٤٩٣٠٢٧٨٩٠٧٤٩

البريد الالكتروني: alabsi@ghorfa.de

presse@ghorfa.de

طباعة:

Druck Center Meckenheim GmbH

على الرغم من اتباع أقصى درجات الحذر والدقة أثناء إعداد المواد  
لا تتحمل الغرفة مسؤولية عدم صحة المعطيات الواردة. ولا  
تتحمل مسؤولية الأخطاء التي قد ترد في النصوص أيضاً.  
ويسمح بإعادة الطباعة والاقتباس مع ذكر المصدر.

تاريخ الإصدار: ديسمبر ٢٠٢١م

## الاقتصاد الألماني



١٦

دور المرأة في الاقتصاد  
الإمكانيات والتحديات



١٢

دور الطاقات المتجددة في أجاز التحول  
في الطاقة والحياد المناخي



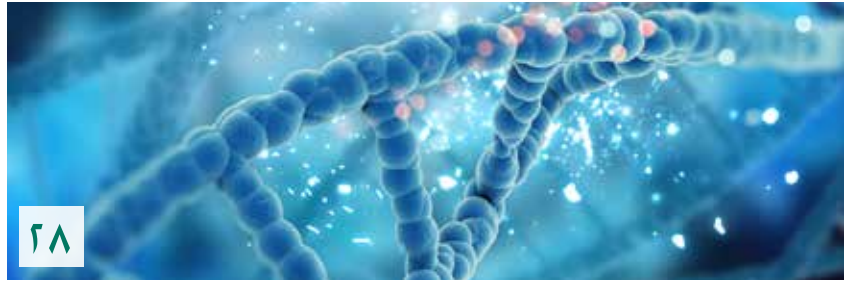
٢٤

قطاع النقل البحري والموانئ  
شريان رئيسي للاقتصاد



٢٠

نقص العمالة الماهرة في الاقتصاد  
ومستقبل النمو والتحديث



٢٨

علم الجينوم: تحول الرعاية الصحية من العلاج الى الوقاية



## ٣٠ التعاون العربي الألماني

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون  
محادثات حكومية ألمانية أردنية



٣٧

أنشطة الغرفة

**Sana International  
Office**



**Sana Hospital Group,  
the largest privately  
owned hospital group in  
Germany**

[www.sana.de/unternehmen/sana-international-office](http://www.sana.de/unternehmen/sana-international-office)

## **Sana International Office**

Marburger Straße 12-13  
10789 Berlin  
Germany

**Phone:**

+49 30 6290110-231/232

**Fax:**

+49 30 6290110-199

**Mail:**

[international@sana.de](mailto:international@sana.de)

## آليه جديدة لتكريب الدعامات وعلاج احتشاء عضلة القلب



photos: © Mirko Salkov auf Pixabay

يعاني حوالي ستة ملايين شخص في ألمانيا من أمراض القلب التاجية، والناجمة عن ترسبات الكالسيوم التي تضيق الشرايين التاجية وبالتالي تسد الرواسب الأوردة بحيث لم يعد القلب مزوداً بالأكسجين بشكل كاف، الامر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة بما في ذلك النوبة القلبية. وتعد أمراض الشرايين التاجية هي أحد أكثر أسباب الوفاة شيوعاً في مرحلة البلوغ. ولعلاج هذه الحالة يقوم الأطباء بتوسيع الانقباض بحيث يمكن للدم أن يتدفق مرة أخرى دون عائق، وللقيام بذلك يقومون بإدخال قسطرة بالون ذات دعامة بلاستيكية في الشريان الضيق. عندما يتم نفخ القسطرة البالونية، تتوسع الدعامة، وبالتالي يتم توسيع التضيق. لكن المشكلة هنا تكمن في انه يمكن أن تنمو الأنسجة حول الدعامة مرة أخرى في الأوعية الدموية في غضون بضعة أشهر، والنتيجة عودة التضيق، والاحتياج الى التدخل الطبي مرة أخرى.

ولحل هذه المشكلة يقوم فريق من معهد فراونهوفر لأنظمة الإنتاج وتكنولوجيا التصميم IPK في ألمانيا وبالتعاون مع عدد من الشركات بتطوير آلية وجهاز جديد يضمن أولاً عدم عودة التضيق بعد تركيب الدعامة، ثانياً أتمتة عملية تركيب الدعامة. ولمنع عودة التضيق يتم تغليف القسطرة البالونية بمثبطات المناعة والأدوية المثبطة للخلايا، ويمكن للمواد الفعالة المنقولة بهذه الطريقة أن تمنع عودة التضيق على مدى فترة طويلة من الزمن. لكن هذه العملية ما تزال تنفذ يدوياً بواسطة متخصصين. كما ان العملية تستغرق وقتاً طويلاً وعرضة للخطأ. لذا يطور فريق من معهد فراونهوفر جهازاً جديداً يقوم بإنجاز مهمة طلاء بالون تركيب الدعامة بالأدوية المناسبة ومراقبة عملية تركيب الدعامة والتي ستتم أوتوماتيكياً بحيث لا تستغرق أكثر من دقيقة واحدة كحد أقصى حتى لا ينقطع إمداد القلب بالأكسجين لفترة طويلة. هذا ويفترض ان يكون هذا الجهاز الجديد جاهزاً للسوق في أوائل عام ٢٠٢٣م.

## ارتفاع قياسي للثروات المالية في ألمانيا



photos: © Alexas\_Fotos\_Pixabay

ارتفعت الثروات المالية للمواطنين الألمان من نقد واوراق مالية وودائع مصرفية ومطالبات ضد شركات التأمين في نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٢١م الى أكثر من ٧٣٢٥ مليار يورو، وبحسب تقرير للبنك المركزي الألماني يمثل هذا المبلغ أكثر بنحو ١٥٩ مليار يورو مقارنة بالثروات المالية في ألمانيا في نهاية الربع الأول من العام الحالي وهو ما يمثل أيضاً رقماً قياسياً بعد ان تم كسر حاجز السبعة تريليون يورو في الأشهر الثلاثة الاولى من العام ٢٠٢١م. ويتوقع الخبراء الاقتصاديون استمرار ارتفاع هذه الثروات خلال الفترة المتبقية من العام. ويأتي ارتفاع هذه الثروات المالية، على الرغم من تخفيف قيود كورونا وارتفاع معدلات الاستهلاك الا ان استمرار ارتفاع الثروات مع معدلات الاستهلاك العالية يعود الى ارتفاع أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية.

أدى التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وقواعد التباعد الاجتماعي لمكافحة جائحة فيروس كورونا إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الربع الثاني، ووفقاً للمكتب الاتحادي للإحصاء، فإن تطور معدل الادخار (أي مقدار المدخرات المقاسة بالدخل) قد انخفض مؤخراً. ومع ذلك، استمر الناس في ادخار الأموال. وقد شكلت الودائع النقدية والمصرفية أكبر جزء في الثروات المالية في ألمانيا حيث وصل مجموع الودائع النقدية في المصارف والمؤسسات المالية الى ٢٩١٠ مليار يورو في نهاية يونيو، وهو ما يعني إضافة حوالي ٥٢ مليار يورو في الربع الثاني. وعلى الرغم من ان المودعين يكادون لا يربحون أي شيء بسبب أسعار الفائدة المنخفضة جداً وكذلك يتعين عليهم في كثير من الأحيان دفع أموال مقابل حساباتهم وودائعهم النقدية في المصارف (ما يسمى بالفائدة السلبية)، في مقابل ذلك تتركز مميزات الودائع المصرفية للمودعين في امكانية الوصول بسرعة إلى أموالهم إذا لزم الأمر بالإضافة الى تدني المخاطر بدرجة كبيرة على خسارة أموالهم في هذا الوعاء المالي.

## ٥ تريليون يورو تكلفة الحياد المناخي في ألمانيا

أقرت الحكومة الألمانية في شهر مايو تعديلات على قانون حماية المناخ، وتهدف هذه التغييرات في القانون تحديد موعد أبكر للوصول الى الحياد المناخي في ألمانيا وتحديد شكل مسار حماية المناخ بعد عام ٢٠٣٠م، حيث تم إقرار ان تصبح ألمانيا محايدة مناخياً بحلول عام ٢٠٤٥م.

وبحسب دراسة لعدد من معاهد الأبحاث والمؤسسات فان نجاح الحياد المناخي في ألمانيا يعتمد على تسريع عدد من الخطوات الأساسية فيما يتعلق بحماية المناخ، على سبيل المثال، التخلص التدريجي المبكر من الفحم، والمزيد من السيارات الإلكترونية والتوسع في تقنيات انتاج الكهرباء الخضراء. ان يجب وفقاً للدراسة تكثيف استخدام تقنيات كفاءة الطاقة الى جانب التوسع في تطوير الطاقات المتجددة وطاقة الهيدروجين بشكل أسرع. كما انه من الضروري على وجه التحديد لألمانيا التخلص التدريجي من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول عام ٢٠٣٠م بدلا عن الموعد المقرر حتى الآن وهو العام ٢٠٣٨م على أبعد تقدير.

وتشير الدراسات الى ضرورة استثمار ما يقرب من ٥ تريليون يورو حتى العام ٢٠٤٥م. ويجب أن تذهب هذه الاستثمارات الى التوسع في بناء محطات توليد الطاقة عبر الرياح وعبر الطاقة الشمسية. كذلك لتطوير طاقة الهيدروجين الاخضر التي تحظى بأهمية متزايدة، حيث يجب ان يحل الهيدروجين بعد عام ٢٠٤٠م محل الغاز الطبيعي باعتباره أهم وسيلة لتخزين الطاقة المتولدة عبر طاقة الرياح والطاقة الشمسية. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للدراسة، يجب أن يتم الانتقال الى السيارات الكهربائية بشكل أسرع، ان يفترض ان يبلغ عدد السيارات الكهربائية في شوارع ألمانيا أكثر من ١٤ مليون سيارة بحلول العام ٢٠٣٠م، كما يجب ان يتوقف انتاج السيارات بمحركات الاحتراق الداخلي بحلول العام ٢٠٣٢م، وبحلول عام ٢٠٤٥م، سيتعين استبدال جميع المركبات المزودة بمحركات احتراق داخلي تقريباً بسيارات إلكترونية.



تتوقع وزارة المالية الاتحادية ان ترتفع العائدات الضريبية لمختلف مستويات الدولة الألمانية (الحكومة الاتحادية، حكومات الولايات، البلديات والمقاطعات)، حتى العام ٢٠٢٥م، بحوالي ١٧٩ مليار يورو أكثر مما كان متوقعا في آخر تقرير للوزارة في شهر مايو من العام الحالي. ويرجع السبب الرئيسي في ارتفاع العائدات الضريبية بشكل رئيسي الى التعافي الاقتصادي بعد أزمة كورونا، خصوصا مع توقعات النمو العالي خلال العام القادم ٢٠٢٢م. وتشير التقديرات الى ان الدولة الألمانية ستحصل خلال العام الحالي ٢٠٢١م على نحو ٢٩ مليار يورو إضافية فوق التوقعات السابقة لأجمالي العائدات الضريبية، وسترتفع قيمة هذه العائدات الضريبية الإضافية في العام ٢٠٢٢م الى ٣٣ مليار يورو.

وتشير التقديرات أيضا ان الحكومة الاتحادية ستحصل على عائدات ضريبية إضافية هذا العام تتراوح ما بين ٦ الى ٨ مليار يورو وأكثر من عشرة مليارات يورو سنوياً بعد ذلك حتى عام ٢٠٢٥م. اما الزيادة بالنسبة للولايات فستكون أكبر بكثير.

وستساهم هذه التقديرات بعائدات ضريبية إضافية في تمويل مشاريع وبرامج الحكومة الألمانية الجديدة المشكلة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر والحزب الليبرالي الديمقراطي حيث يشمل الاتفاق بين هذه الأحزاب على برنامج الحكومة على ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية وعمليات رقمنة الاقتصاد وتعزيز سياسات حماية البيئة والتحول في الطاقة، ومع اتفاق هذه الأحزاب على عدم فرض ضرائب جديدة، تمثل هذه العائدات الضريبية الإضافية مصدرا مهما لتمويل هذه الاستثمارات.

## توقعات بعائدات ضريبية إضافية في ألمانيا بنحو ١٧٩ مليار يورو حتى العام ٢٠٢٥م





## ١٦٠ مليار يورو إنفاق ألمانيا على التعليم في العام ٢٠٢٠م



photos © Gherfa / AlAbssi

ارتفع الإنفاق على التعليم في ألمانيا من قبل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات إلى ١٥٩,٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٠م، ويمثل ذلك ارتفاعاً بحوالي ٩,١ مليار يورو أو ما يساوي ٦ في المئة عن عام ٢٠١٩م. وبحسب مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)، ذهب في عام ٢٠٢٠م، ما يقرب من نصف الإنفاق العام على التعليم، ما يقرب من ٤٨,١ في المئة، إلى المدارس وبواقع ٧٦,٨ مليار يورو. بينما ذهب ٣٦,٢ مليار يورو للرعاية النهارية (حضانة الأطفال) وبما يساوي ٢٢,٧ في المئة من إجمالي الإنفاق على التعليم. كما بلغ الإنفاق على الجامعات نحو ٣٣,٢ مليار يورو وبنسبة ٢٠,٨ في المئة.

وباعتبار ان مسؤولية التعليم تقع على عاتق حكومات الولايات فقد تحملت هذه الولايات الجزء الأكبر من الإنفاق بنسبة تجاوزت ٧٠ في المئة وبقيمة ١١١,٨ مليار يورو، ومقارنة بالعام ٢٠١٩م فقد زاد إنفاق الولايات على التعليم في العام ٢٠٢٠م، بمقدار ٦,٦ مليار يورو وهو ما يساوي زيادة بنسبة ٦,٢ في المئة. من جهتها رفعت الحكومة الاتحادية من حجم نفقاتها على التعليم بمقدار ٣,٥ مليار يورو الى ما مجموعه ١٣,٤ مليار يورو وهو ما يمثل زيادة بنسبة تتجاوز ٣٥ في المئة، وترجع الزيادة الكبيرة في نسبة إنفاق الحكومة الاتحادية بشكل أساسي إلى المخصصات الإضافية لمختلف الصناديق الخاصة للرعاية النهارية للأطفال والمدارس والتمويل التعليمي. على مستوى البلديات، فقد تم تسجيل انخفاض طفيف في الإنفاق، حيث أنفقت البلديات في العام ٢٠٢٠م، ما مجموعه ٢٤,٤ مليار يورو، وبالتالي أقل بنحو مليار يورو على التعليم مقارنة بعام ٢٠١٩م.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع الإنفاق على التعليم في العام ٢٠٢٠م الى جائحة كورونا اذ تأثرت جميع المجالات التعليمية. وكان التركيز الرئيسي للإنفاق العام في قطاع التعليم على رقمنة المؤسسات التعليمية، وتنفيذ إجراءات التطهير والتعقيم، وإنشاء خدمات تعليمية ورعاية إضافية.

وبشكل عام ارتفعت حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠م إلى ٤,٨ في المئة مقارنة بنسبة ٤,٤ في المئة في العام ٢٠١٩م. وتعود هذه الزيادة الى سببين أولهما الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة جائحة كورونا مع زيادة متزامنة في الإنفاق على التعليم.

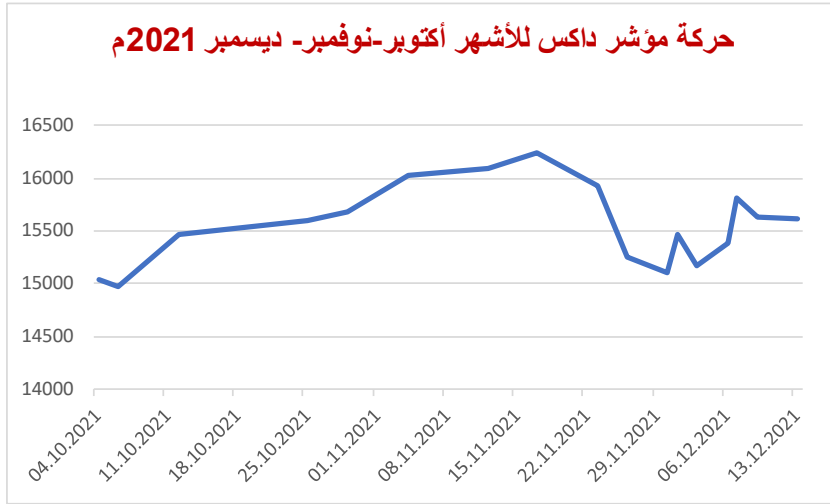
## ٨٠ ألف سائق حجم النقص في قطاع نقل البضائع والخدمات اللوجستية الألماني



حذر الاتحاد الألماني لنقل البضائع والخدمات اللوجستية (GBL) من انهيار الامدادات في ألمانيا بسبب النقص في عدد سائقي الشاحنات والذي يصل الى ٨٠ ألف سائق، ووفقاً لـ للاتحاد، فان هذا النقص يتزايد حيث يتقاعد حوالي ٣٠ ألف سائق كل عام بينما يتم تدريب نحو ١٧ ألف سائق جديد سنوياً فقط. ووفقاً لدراسة أجرتها وزارة النقل الاتحادية، قد يصل النقص في عدد سائقي الشاحنات إلى ١٨٥ ألف بحلول نهاية العقد. وبحسب المتحدث باسم اتحاد نقل البضائع الألماني فان "هناك حاجة للسائقين في كل انحاء العالم." وتكمن أهمية النقل بالشاحنات انه وسيلة النقل الأساسية في الاقتصاد الألماني، حيث وبحسب مكتب الإحصاء الاتحادي يتولى قطاع النقل بالشاحنات نقل ما يساوي ٣,٢ مليار طن من البضائع المختلفة سنوياً. وتشمل هذه البضائع كل ما يتعلق بالاحتياجات اليومية من الغذاء والوقود وصولاً إلى المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ويتفق الخبراء على ان اهم أسباب العزوف عن مهنة سائقي الشاحنات تتركز في ان الأجور أقل من المتوسط وان هناك ساعات عمل غير منتظمة كما تعتبر ظروف العمل صعبة بشكل عام الى جانب الصورة السلبية للمهنة في أوساط المجتمع. وتعد الأجور المتدنية هي اهم الأسباب في عزوف الشباب عن الانخراط في مهنة سائقي الشاحنات حيث ان أكثر من ثلاثة أرباع سائقي الشاحنات في ألمانيا يتلقون أجور منخفضة، وهو ما ينتقده بشدة اتحاد نقابات قطاع الخدمات (Verdi) فوفقاً للاتحاد، فإن متوسط أجر البداية للسائقين أقل من ١٩٠٠ يورو شهرياً، وفي عام ٢٠٢٠م، كان متوسط اجر سائقي الشاحنات ما معدله ١٤,٢١ يورو في الساعة، وفقاً للمكتب الاتحادي للإحصاء، بينما كان متوسط الدخل الإجمالي للساعة للعمال المهرة ١٩,٩٧ يورو كمتوسط في الاقتصاد الألماني ككل.

## حركة مؤشر داكس للأشهر أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 2021م



حقق مؤشر سوق الأوراق المالية في فرانكفورت (Dax) الذي يضم أكبر ٣٠ شركة في ألمانيا ارتفاعاً قياسياً خلال فترة الأشهر أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 2021م إذ تجاوز قيمة المؤشر حاجز ١٦٠٠٠ نقطة ووصل إلى مستوى ١٦٢٥١ نقطة في ١٧ نوفمبر قبل أن يعود إلى الانخفاض بسبب تصحيح الأسعار وكذلك تحت تأثير المخاوف من الموجة الرابعة لجائحة كورونا ومشاكل التسليم والشحن البحري وأيضا نقص المواد الأولية والوسيطه. هذه المخاوف أدت إلى تراجع المؤشر بأكثر من ١٠٠٠ نقطة خلال هذه الفترة، فبينما سجل المؤشر أعلى مستوى له في ١٧ نوفمبر عند ١٦٢٥١ نقطة بلغ المؤشر في ٣ ديسمبر مستوى ١٥١٦٩ نقطة قبل أن يعود إلى الارتفاع مرة أخرى ويصل في منتصف شهر ديسمبر إلى مستوى ١٥٦٢١ نقطة، وهو ما يمثل أيضا مستوى أعلى مما تم تسجيله في الأشهر التي سبقت.

## الشركات الأفضل أداءً

سجلت أسهم شركة Siemens Healthineers للتقنيات الطبية أفضل أداء بين شركات سوق الأوراق المالية في فرانكفورت خلال فترة الأشهر أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر حيث حق سهم الشركة أرباحاً بنسبة ١٩,٦١ في المئة، واتت شركة Merck للصناعات الكيماوية والدوائية في المركز الثاني في قائمة أفضل شركات داكس، حيث سجل سهم الشركة أرباحاً بنسبة ١٢,٢٧ في المئة، كذلك حقق سهم المجموعة الصناعية Linde plc أيضاً ارتفاعاً بنسبة ١٢,١١ في المئة.

## الشركات الأضعف أداءً

سجل سهم شركة Fresenius للتقنيات الطبية أكبر خسائر خلال هذه الفترة حيث تراجع سعر السهم بنسبة ١٨,٤٦ في المئة. كما خسر سهم شركة HelloFresh للأغذية نحو ١٧,٤٧ من قيمته خلال الأشهر الثلاثة أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر. إضافة إلى ذلك خسر سهم شركة HeidelbergCement للأسمنت ومواد البناء نحو ١٥,٨ في المئة من قيمته.

الشركة	سعر السهم	تغير السهم خلال ٣ اشهر (%)	تغير السهم خلال عام (%)
adidas	٢٤٨,٦٥	١٤,٩١-	١٠,٦٦-
Airbus	١٠٢,٥٠	١٠,٣١-	١١,٨٧
Allianz	٢٠١,٢٠	٣,٦٣	٥,٥٧
BASF	٥٩,٥٧	٩,٢١-	٥,٦١-
Bayer	٤٦,٤١	١,٤٢	٠,٢٨
Beiersdorf	٩١,٨٠	١٣,١٤-	٠,٣١
BMW	٨٨,٤٠	١٠,١١	٢٧,٤٧
Brenntag	٧٥,٩٨	٩,٣٩-	٢٣,١٦
Continental	٩٣,٨٠	١٤,٨٧-	١٣,٤٨-
Covestro	٥١,٤٦	١٣,٠٩-	٥,٤٥
Daimler	٧١,٤٧	٣,٢١	٣٣,٣١
Delivery Hero	٩٦,٩٦	-	-
Deutsche Bank	١٠,٩٣	٢,٢٣-	٢٢,٥٦
Deutsche Börse	١٣٧,٥٠	٢,٧١-	١,٥٤
Deutsche Post	٥٣,١٤	٧,٥٥-	٣٦,٩٢
Deutsche Telekom	١٦,١٥	٨,٦٧-	٨,٩٨
E.ON	١١,٤١	٢,٨	٣٩,١٥
Fresenius	٣٣,٩٨	١٨,٤٦-	٩,٣٧-
Fresenius Medical Care	٥٤,٤٦	١١,٩٧-	١٩,٥٥-
HeidelbergCement	٥٩,٠٢	١٥,٨-	٠,٩٩
HelloFresh	٧٠,٤٢	١٧,٤٣-	١٧,٢٨
Henkel vz.	٧٠,٩٠	١٠,١٥-	١٩,٨٧-
Infineon	٣٨,٧٠	٧,٨٧	٣٨,٥٤
Linde	٢٩٥,٨٠	١٢,١١	٤٤,٣٣
Merck	٢٢١,٩٠	١٢,٢٧	٧٠,٢٨
MTU Aero Engines	١٦٨,٠٠	١٣,١٢-	٢٠-
Münchener Rückversicherungs	٢٤٧,٧٥	٠,٩٨	٦,٢٩
Porsche	٨٦,٩٨	٠,٠٧	٥٩,٧٦
PUMA	١٠٣,١٠	٢,١٧	٢٢,٣٣
Siemens Healthineers	٦٥,٥٦	١٩,٦١	٦٠,١٥

# KLINIKEN SCHMIEDER

Clinic for Neurology and  
Neurological Rehabilitation



**SINCE 1950, WE HAVE SET STANDARDS,  
AND CONTINUE DOING SO.**

**FOR YOU, WE NEVER GIVE UP.**



[www.kliniken-schmieder.de](http://www.kliniken-schmieder.de)



[internationaloffice@kliniken-schmieder.de](mailto:internationaloffice@kliniken-schmieder.de)



[www.facebook.com/klinikenschmiederinternational](https://www.facebook.com/klinikenschmiederinternational)

high quality in neurological rehabilitation



## أولاف شولتس مستشاراً لألمانيا

نمو قوي في عدد مزارع الرياح والأنظمة الكهروضوئية. كما سيتم تخصيص اثنين في المئة من مساحة الأرض لمزارع الرياح، إذ لا تتجاوز المساحة المسموح بها لإنشاء هذه المزارع ٠,٨ في المئة. ويجب تسريع إجراءات التخطيط والموافقة على إنشاء مزارع الرياح بحيث يمكن تحقيق التوسع السريع في طاقة الرياح. كما تنص الاتفاقية على خفض اعباء ضريبة تمويل مصادر الطاقة المتجددة (EEG)، والتي يتحملها الى حد كبير مستهلكي الكهرباء، عبر تمويل هذه الضريبة بالكامل من ميزانية الحكومة الاتحادية بداية من العام ٢٠٢٣م. كما تضمنت وثيقة التحالف الاتفاق على بذل كل الجهود للنجاح في التخلص من طاقة الفحم بحلول العام ٢٠٣٠م.

المالية والميزانية، اقرت اتفاقية تشكيل الحكومة الاتحادية استثمارات ضخمة في حماية المناخ والرقمنة، دون تحديد قيمة هذه الاستثمارات بشكل دقيق. في الوقت نفسه، اتفقت احزاب الائتلاف على الالتزام بمبدأ كايح الديون المنصوص عليه في الدستور بداية من العام ٢٠٢٣م، بعد انتهاء الاستثناءات التي تم إقرارها من

انتخب البرلمان الاتحادي في ألمانيا (البوندستاغ) في الثامن من ديسمبر ٢٠٢١م، أولاف شولتس، مستشاراً اتحادياً لألمانيا. وحقق شولتس على ما يسمى ب «أغلبية المستشار» من خلال حصوله على ٣٩٥ صوتاً من أصل ٧٠٧ عضو في البرلمان ادلوا بأصواتهم وبغياب ٢٩ نائباً، وقد أدى شولتس اليمين الدستورية أمام البرلمان، كما تسلم فيما بعد مع الوزراء الجدد وثائق تعيينهم من الرئيس الاتحادي فرانك فالتر شتاينماير في القصر الرئاسي (بلفو).

الائتلاف الحكومي أحزاب الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وحزب الخضر (die Grünen) الى جانب الحزب الليبرالي (FDP).

وقد اقرت أحزاب الائتلاف برنامج الحكومة الجديدة في اتفاقية تشكيل الائتلاف والتي تضمنت العديد من النقاط والقضايا أبرزها التالي:

الطاقة والمناخ، وضعت أحزاب الائتلاف أهدافاً طموحة لتوسيع الطاقات المتجددة من أجل إحراز تقدم في حماية المناخ وفي هذا الجانب تم إقرار الوصول بنسبة الطاقة الكهربائية المنتجة عبر مصادر الطاقة المتجددة الى ٨٠ في المئة بحلول العام ٢٠٣٠م، وتبلغ هذه النسبة في الوقت الحاضر ٥٠ في المئة تقريباً. ومن من أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يتم احداث

أولاف شولتس، البالغ من العمر ٦٣ عاماً، هو تاسع مستشار لألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية ورابع مستشار للحزب الديمقراطي الاشتراكي بعد ويلي براندت، هيلموت شميدت وجيرهارد شرودر. فيما بلغ عدد من تولوا منصب المستشارية المنتمين الى الاتحاد المسيحي خمسة مستشارين بداية من كونراد أديناور، لودفيج إرهارد، كورت جورج كيسنغر، هيلموت كول الى جانب المستشار انجيلا ميركل، التي تولت منصب المستشارية لأربع دورات انتخابية.

ومع أداء اليمين الدستورية وتسلم وثائق التعيين تبدأ الحكومة الاتحادية الألمانية عملها، وهي الحكومة الاولى بعد إعادة تحقيق الوحدة التي تتكون من ائتلاف ثلاثة أحزاب سياسية حيث كان من المعتاد تكوين ائتلافات حاكمة بين حزبين فقط. يضم

مدعومة من الحكومة تخصص لما يسمى بالإسكان الاجتماعي. كما تم تمديد كايح الإيجارات الى العام ٢٠٢٩م، والذي يمنح المؤجرين من رفع ايجاراتهم الا بعد فترة زمنية على ان لا يتجاوز هذا الرفع نسبة محددة.

البنية التحتية وحركة المرور، في اتفاقية تشكيل الحكومة تم النص على ان « التنقل يعد مكوناً أساسياً للخدمات ذات الاهتمام العام، وشرطاً أساسياً لظروف معيشية متساوية وتعزيز القدرة التنافسية لألمانيا كموقع للأعمال والخدمات اللوجستية مع وظائف مناسبة للمستقبل. للقيام بذلك، سيتم توسيع وتحديث البنية التحتية ومواصلة تطوير إطار العمل لمجموعة واسعة من خيارات التنقل في المدينة والريف. وسيكون ضمن خطة الائتلاف، الجديد الاستثمار بكثافة في هذا القطاع، خصوصا الاستثمار في السكك الحديدية.

الحكومة الجديدة، تم تشكيل الحكومة الاتحادية من ١٧ وزارة، أي: وزارة واحدة إضافية. وهي وزارة البناء. وحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على منصب المستشار الذي تولاه أولاف شولتس، الى جانب ست وزارات هي وزارة الداخلية التي تولتها نانسي فيسر، وزارة الدفاع (كريستين لاميرخت)، وزارة الصحة (كارل لوترباخ)، وزارة البناء (كلارا جيويتز)، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (هوبيرتوس هايل) الى جانب وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية (سفينيا شولز) وكذلك وزارة المستشارية التي تولها وولفغانغ شميدت. وحصل حزب الخضر على منصب نائب المستشار الذي تولاه روبرت هايبك الى جانب توليه وزارة الاقتصاد وحماية المناخ، بالإضافة الى وزارات الخارجية (أنالينا بيبربوك)، البيئة وحماية المستهلك (شتيفي ليمكي)، وزارة الاسرة والمرأة والشباب (آن شبيجل) بالإضافة الى وزارة الزراعة (جيم أوزدمير). بينما حصل الحزب الليبرالي الديمقراطي على وزارة المالية (كريستيان ليندر)، الى جانب وزارات التعليم والبحث العلمي (بيتينا ستارك-واتزينج)، العدل (ماركو بوشمان) وكذلك وزارة النقل والبنية التقنية الرقمية (فولكر ويسينج). ■

فقد اقر الائتلاف أن يظل مستوى المعاش التقاعدي مضمونا بنسبة ٤٨ في المئة من اجمالي الراتب اثناء العمل، كذلك اكدت الاتفاقية على انه لا وجود نية لتغيير سن التقاعد. كذلك تشجيع صندوق التقاعد على استثمار أموال المتقاعدين في سوق رأس المال، ولهذا الغرض سيتم تحويل عشرة مليارات يورو الى مؤسسة تأمين التقاعد Deutsche Rentenversicherung.

الصحة والرعاية، سيقوم الائتلاف بتشكيل فريق أزمات دائم للتعامل مع جائحة كورونا. حيث تنص الاتفاقية على أن «التعامل مع جائحة كورونا هو أحد المهام المركزية للحكومة الجديدة». كما اقرت الاتفاقية أن تكون هناك أجور أعلى وظروف عمل أفضل في مجال الرعاية الصحية، على سبيل المثال عن طريق جعل المكافئات معفاة من الضرائب، حيث سيتم زيادة الإعفاء الضريبي لمكافأة موظفي الرعاية إلى ٣٠٠٠ يورو. والتعهد بأجور أعلى لرعاية المسنين. وستوفر الحكومة الاتحادية مليار يورو كمنحة لموظفي الرعاية. كما ستدعم شركات التأمين الصحي الحكومي.

الرقمنة والابتكار، نصت الاتفاقية على إنشاء فرق متخصصة في الرقمنة تعمل بين الوزارات، كما تم إقرار ميزانية لدعم عمليات الرقمنة. ومن أجل تعزيز القوة الابتكارية، ترغب الحكومة القادمة أيضاً في إنشاء منحة بدء التشغيل لزيادة نسبة النساء في القطاع الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء وكالة جديدة للتحويل والابتكار (DATI) لتعزيز الابتكارات في الجامعات جنباً إلى جنب مع الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما تم الاتفاق على رفع الانفاق على البحث والتطوير ليصل الى نسبة ٣,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

البناء والإسكان، اقرت اتفاقية تشكيل الحكومة ان يتم انشاء وزارة جديدة باسم وزارة البناء لحل إشكالية عدم توافر مساكن كافية وذات ايجارات مناسبة لمتوسطي ومحدودي الدخل. ومع الوزارة الجديدة، يخطط الائتلاف الحاكم لبناء ٤٠٠ ألف شقة سكنية كل عام، من بينها ١٠٠ ألف شقة



البرلمان لتمويل إجراءات مكافحة كورونا خلال الأعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢١، و٢٠٢٢م، ولم تنص الاتفاقية على اجراء اية زيادات في الضرائب او إقرار ضرائب جديدة. ولجئت احزاب الائتلاف الى تمويل هذه الاستثمارات من خلال المؤسسات والشركات التابعة للحكومة الاتحادية مثل بنك إعادة الاعمار KfW وشركة السكك الحديدية الألمانية DB والتي تستطيع الاقتراض لحسابها الخاص، واستخدام هذه الأموال في تمويل مشاريع الحكومة. كما انه من المقرر أن يصبح صندوق الطاقة والمناخ (EKF) صندوق استثمار يتم تمويله من فوائض ميزانيات الحكومة الاتحادية.

المعاشات التقاعدية والاجتماعية، سيتم رفع الحد الأدنى للأجور إلى اثني عشر يورو خلال العام ٢٠٢٢م، كما سيتم رفع حد رواتب الوظائف الصغيرة المعفية من الضرائب إلى ٥٢٠ يورو والحد الأقصى للوظائف المتوسطة إلى ١٦٠٠ يورو. كذلك الحد من الوظائف غير الدائمة والتقليل قدر الإمكان من عقود العمل المحددة بمدة زمنية، خصوصا تلك المبرمة في القطاع العام. اما بالنسبة لنظام التقاعد



## دور الطاقات المتجددة في انجاز التحول في الطاقة والحياد المناخي في ألمانيا

وطاقة الرياح ومصادر الطاقة الأقل ضررا للبيئة مثل الغاز الطبيعي. وإضافة الى هدف حماية البيئة تسعى ألمانيا من خلال سياسة التحول في الطاقة الى تقليل تكلفة الطاقة من جهة بالإضافة الى ضمان الاستقلالية وعدم الاعتماد على مصادر خارجية في توفير مصادر الطاقة. وتسعى خطة التحول في الطاقة الى إنجاز اربعة اهداف رئيسية ، الهدف الاول منها يسعى الى الوصول بنسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في انتاج الطاقة الكهربائية المستهلكة في ألمانيا الى نسبة ٤٠-٤٥ في المئة وذلك بحلول العام ٢٠٢٥م، (وقد تم تحقيق هذه النسبة العام ٢٠١٩م ووصلت في العام ٢٠٢٠م الى ٥٠,٥ في المئة)، فيما يركز الهدف الثاني على اخراج اخر مفاعل نووي يستخدم في توليد الكهرباء من الخدمة وإيقافه نهائيا عن العمل بحلول العام ٢٠٢٢م، الهدف الثالث لخطة التحول في الطاقة يستهدف خفض انبعاثات الغازات العادمة بنسبة ٤٠ في المئة في العام ٢٠٢٠م وذلك مقارنة بنسبتها في العام ١٩٩٠م، اما الهدف الرابع فيقوم على تخفيض استهلاك الطاقة العام بنسبة ٢٠ في المئة في العام ٢٠٢٠م مقارنة

تمثل حماية البيئة والمناخ أحد المواضيع والاهتمامات الرئيسية للحكومات الألمانية المختلفة والتي تبنت العديد من القرارات والسياسات التي تصب في تحقيق هذا الهدف. وكانت البداية مع قرار التحول في الطاقة والذي يقضي بتعزيز مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في انتاج الطاقة، وخصوصا في مجال انتاج الطاقة الكهربائية. كما صاغت الحكومة الألمانية في العام ٢٠١٩م قانون يهدف الى تحقيق الحياد المناخي في ألمانيا بحلول العام ٢٠٥٠م قبل ان تقرر المحكمة الدستورية العليا عدم كفاية القانون وتقوم الحكومة وفقا لذلك بإجراء تعديل على القانون بحيث نص على تقديم موعد الحياد المناخي الى العام ٢٠٤٥م.

ويعتمد كلا المشروعين، التحول في الطاقة والحياد المناخي، في انجازهما بشكل أساسي على مصادر الطاقة المتجددة وعلى وجه الخصوص على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

### التحول في الطاقة في ألمانيا

تتبع ألمانيا في سبيل تأمين حاجاتها من الطاقة سياسة خاصة تركز على التحول في الطاقة التي تستهدف التخلي عن مصادر الطاقة الضارة بالبيئة وعلى رأسها الوقود الاحفوري مثل النفط والفحم بشكل تدريجي واستبدالها بمصادر الطاقة المتجددة المختلفة مثل الطاقة الشمسية

كما شكل موضع حماية البيئة والحياد المناخي أهم الموضوعات الحاسمة في توجهات الناخبين خلال الانتخابات النيابية الأخيرة في ألمانيا التي جرت في سبتمبر ٢٠٢١م، وكذلك في برامج جميع الأحزاب السياسية والتي تمحورت حول تقديم الخطط والبرامج الأكثر فعالية في تحقيق هدف الحياد المناخي. كما شكل موضوع حماية البيئة وتحقيق الحياد المناخي الموضوع المركزي في مباحثات تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة بين أحزاب الاشتراكي الديمقراطي والخضر والليبرالي الديمقراطي. وقد تم تضمين اهداف تحقيق الحياد المناخي في برنامج الحكومة الائتلافية الجديدة بين هذه الأحزاب.



بمستويات الاستهلاك في العام ٢٠٠٦ م أو بمعنى آخر تحقيق فعالية أكبر وكفاءة أكثر في استهلاك الطاقة.

## الحياد المناخي بحلول العام ٢٠٤٥ م

مع قرار المحكمة الدستورية العليا نهاية شهر ابريل هذا العام بعدم كفاية قانون حماية البيئة الذي صاغته الحكومة عام ٢٠١٩ م، اقرت الحكومة منتصف شهر مايو تعديلات على القانون، تهدف هذه التغييرات في قانون حماية المناخ إلى تحديد موعد أبكر للوصول الى الحياد المناخي في ألمانيا وتحديد شكل مسار حماية المناخ بعد عام ٢٠٣٠ م، حيث تم إقرار ان تصبح ألمانيا محايدة مناخياً بحلول عام ٢٠٤٥ م بدلا عن العام ٢٠٥٠ م. وبحسب دراسة لعدد من معاهد الأبحاث والمؤسسات فان تقديم موعد الحياد المناخي لألمانيا بخمس سنوات هو امر ممكن تنفيذه على شرط ان يتم تسريع عدد من الخطوات الأساسية فيما يتعلق بحماية المناخ، من اهمها، التخلص التدريجي المبكر من الفحم، والمزيد من السيارات الإلكترونية والتوسع في تقنيات

انتاج الكهرباء الخضراء. ان يجب وفقا للدراسة تكثيف استخدام تقنيات كفاءة الطاقة الى جانب التوسع في تطوير الطاقات المتجددة وطاقة الهيدروجين بشكل أسرع. كما انه من الضروري على وجه التحديد لألمانيا التخلص التدريجي من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول عام ٢٠٣٠ م بدلا عن الموعد المقرر حتى الآن وهو العام ٢٠٢٨ م على أبعد تقدير.

وتعتبر الدراسة أن التوسع بشكل كبير في بناء محطات توليد الطاقة عبر الرياح وعبر الطاقة الشمسية أصبح ضرورة ملحة. كما أصبح لطاقة الهيدروجين الاخضر أهمية متزايدة، حيث يجب ان يحل الهيدروجين بعد عام ٢٠٤٠ م محل الغاز الطبيعي باعتباره أهم وسيلة لتخزين الطاقة المتولدة عبر طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتعويض الطاقة الكهربائية في الأوقات التي يقل فيها انتاج هذين النوعين من الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للدراسة، يجب أن يتم الانتقال الى السيارات الكهربائية بشكل أسرع، ان يفترض ان يبلغ عدد السيارات الكهربائية في شوارع ألمانيا أكثر من ١٤ مليون سيارة بحلول العام ٢٠٣٠ م، كما يجب ان يتوقف انتاج السيارات بمحركات الاحتراق الداخلي بحلول العام ٢٠٣٢ م، وبحلول عام ٢٠٤٥ م، سيتعين استبدال جميع المركبات المزودة بمحركات احتراق داخلي تقريباً بسيارات إلكترونية.

مختلف هذه الإجراءات والسياسات التي تستهدف ان تصبح ألمانيا محايدة مناخياً في عام ٢٠٤٥ م، تتطلب استثمارات اجمالية تبلغ حوالي خمس تريليونات يورو وذلك وفقا لدراسة أجراها معهد Nextra للاستشارات ومعهد الاستثمارات الرأسمالية المستدامة (NKI) لحساب بنك إعادة الاعمار والتنمية الحكومي KfW . وعلق كبير الاقتصاديين في بنك التنمية الألماني Fritz Köhler-Geib على هذا بالقول «انه مبلغ ضخم بالفعل لكن من الممكن جمعه وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الحياد المناخي، على انه ينبغي توجيه الاموال الحكومية الى الاستثمارات المناسبة لأهداف الحياد المناخي الى جانب

حشد وتجميع الاستثمارات الخاصة لنفس الهدف»، خصوصا ان جزءاً كبيراً من هذا المبلغ هي استثمارات مخططة وسيجري تنفيذها بالفعل في جميع الأحوال، لكن يجب فقط توجيه هذه الأموال أكثر نحو البدائل التي تساهم في الحياد المناخي. ووفقاً للدراسة، فإن الاستثمارات الإضافية المتعلقة بشكل مباشر في تنفيذ إجراءات الوصول الى الحياد المناخي قد تصل إلى ١,٩ تريليون يورو وهذا يساوي استثمارات إضافية سنوية بمتوسط ٧٢ مليار يورو حتى عام ٢٠٤٥ م.

ويذكر الباحثون والخبراء أن تحقيق هدف الحياد المناخي يتطلب تحولاً واسع النطاق في جميع القطاعات الاقتصادية، بداية من قطاع النقل مروراً بقطاع الصناعة حتى الوصول إلى قطاع بناء وصيانة المنازل. ووفقاً لبنك إعادة الاعمار والتنمية KfW، فان هذه الاستثمارات تعتبر استثمارات جيدة لأن استثمارات حماية المناخ توفر أيضاً فرصة لتحسين القدرة التنافسية لألمانيا من خلال تطوير تقنيات جديدة يمكن أن تعزز ألمانيا كموقع صناعي موجه للتصدير على المدى الطويل، وبما يمكن أيضاً أن تولد ألمانيا دخلاً من شأنه أن يغطي ثلثي الاستثمارات الإضافية الضرورية.

وبحسب الدراسة فإن الجزء الأكبر من الاستثمارات الموجهة لتحقيق هدف الحياد المناخي سوف تكون في قطاع النقل حيث من المتوقع ان تكون في حدود ٢,١ تريليون يورو، لكن الجزء الأكبر من هذا المبلغ هي استثمارات مخططة بالفعل ويتعلق الأمر فقط بإعادة تنظيم وتوجيه هذه الاستثمارات وبالتالي فإن الاستثمارات الإضافية الفعلية أقل بكثير وقد تصل الى ١٥٣ مليار يورو فقط. وتأتي الاستثمارات في قطاع الطاقة في المركز الثاني بقيمة ٨٤٠ مليار يورو سيوفر القطاع الخاص ٦٣٦ مليار يورو منها، كما ان الاستثمارات الجديدة اللازمة في هذا القطاع من غير المبالغ المخططة بالفعل تبلغ ٢٥٤ مليار يورو. بينما سيتعين على القطاع الصناعي استثمار حوالي ٦٢٠ مليار يورو، منها ٤٦٢ مليار يورو استثمارات إضافية، ويعود

السبب في كبر حجم الاستثمارات الإضافية في قطاع الصناعة الى ان التحول في قطاع الصناعة الى أساليب إنتاج صديقة للبيئة يحتاج الى تقنيات جديدة تماما وجهود إضافية في تعديل عمليات التصنيع.

## مساهمة مصادر الطاقة المتجددة

### في إنتاج الطاقة في ألمانيا

تمثل مصادر الطاقة المتجددة وبشكل خاص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الوسيلة الأساسية لضمان نجاح سياسة التحول في الطاقة وإنجاز الحياد المناخي. وهي تلعب حاليا دورا أساسيا في توليد الطاقة الكهربائية، حيث بلغت حصة الطاقات المتجددة في صافي توليد الكهرباء في ألمانيا في العام ٢٠٢٠م، أكثر من ٥٠ في المئة لأول مرة، اذ ارتفعت مساهمة الطاقة المتجددة من ٤٦ في المئة في العام ٢٠١٩م إلى ٥٠,٥ في المئة في العام ٢٠٢٠م، ومع حصة تبلغ ٢٧ في المئة من إجمالي إنتاج الكهرباء، أصبحت طاقة الرياح أهم مصدر لتوليد الكهرباء. اما الطاقة الشمسية فبلغ نصيبها من إنتاج الكهرباء ١٠,٥ في المئة، وبهذا تجاوزت نسبة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في إنتاج الكهرباء مجموع جميع مصادر الطاقة الأحفورية لأول مرة.

هذا التقدم الكبير في مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء في ألمانيا لا يوازيه حجم مساهمة هذا النوع من مصادر الطاقة في بقية مجالات استهلاك الطاقة، مثل الطاقة المستخدمة في القطاع الصناعي، وخصوصا قطاع صناعة الصلب والصناعات الكيماوية، وكذلك الطاقة المستخدمة في النقل الى جانب الطاقة المستخدمة في تدفئة البنايات والمساكن. حيث ارتفعت مساهمة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة في ألمانيا من ١٠,٩ في المئة في العام ٢٠٠٩م الى ١٧,٤ في المئة في العام ٢٠١٩م. وبهذا أنت ألمانيا في المرتبة ١٦ فقط من بين ٢٧ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تحقيق قيم أعلى بشكل ملحوظ في شمال أوروبا، ففي عام ٢٠١٩م، غطت السويد

بالفعل ٥٦,٤ في المئة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي من الطاقات المتجددة، وهو أعلى رقم في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب السويد، سجلت فنلندا أيضًا نسبة عالية من الطاقات المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة ٤٣,١ في المئة، لاتفيا ٤١,٠ في المئة والدنمارك ٣٧,٢ في المئة، بينما ظلت الحصص في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى منخفضة. ففي عام ٢٠١٩م ايضا، لعبت مصادر الطاقة المتجددة دوراً ثانوياً نسبياً في لوكسمبورغ (٧,٠ في المئة)، مالطا (٨,٥ في المئة) وهولندا (٨,٨ في المئة)، بينما قاربت النسب في دول اوروبية اخرى النسبة المحققة في ألمانيا، حيث كانت أعلى قليلاً في إيطاليا (١٨,٢ في المئة) وأقل قليلاً في فرنسا (١٧,٢ في المئة).

### التوسع في إنتاج الطاقة من

#### مصادر الطاقة المتجددة

يرتبط نجاح سياسات ألمانيا في مجال الطاقة سواء في التحول في الطاقة او في الحياد المناخي بدرجة رئيسية على مدى الإمكانيات المتوفرة في تطوير وتوسيع مصادر الطاقة المتجددة، وعلى وجه الخصوص في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الى جانب طاقة الهيدروجين الأخضر التي تضمن استخداما أكثر فعالية وكفاءة لمصادر الطاقة المتجددة.

#### الطاقة الشمسية

عادت صناعة ألواح الطاقة الشمسية الألمانية الى النمو والانتعاش مرة أخرى بعد ان كانت قد تراجعت على مدى العشر السنوات الماضية نتيجة المنافسة الصينية الشديدة، حيث دفعت المنافسة الصينية بأسعارها الرخيصة العديد من الشركات الألمانية الى الإفلاس فيما تم بيع عدد آخر منها لشركات أجنبية. وعادت الشركات الألمانية إلى المنافسة مرة أخرى في السوق العالمية المزدهرة بسبب تكاليف النقل والشحن البحري المرتفعة التي كادت أن تقضي على الميزة السعرية التي يقدمها المزودون الصينيون. ونتيجة لنقص

الرقائق الإلكترونية ارتفعت أسعار الوحدات بنسبة عشرة في المئة منذ بداية العام ٢٠٢١م، حيث نقص المعروض من الوحدات الشمسية فجأة. بالإضافة إلى ذلك، لم تعد تكاليف الموظفين تلعب دوراً حاسماً في تكلفة المنتج النهائي، حيث أصبح الإنتاج في الوقت الحاضر مؤتمتاً إلى حد كبير.

عودة صناعة ألواح الطاقة الشمسية الألمانية الى النمو مرة أخرى ستساهم في تحقيق اهداف الحياد المناخي وستدفع الى ضخ مزيد من الاستثمارات، اذ يبلغ حجم النمو والتوسع في الطاقة الشمسية في ألمانيا ٥ جيجاوات سنوياً، ويعد هذا حجم ضئيل بالمقارنة بحجم الحاجة الى الطاقة لتحقيق الحياد المناخي بحلول العام ٢٠٤٥م، اذ هناك حاجة لإضافة ٤٠ جيجاوات من الطاقة الشمسية سنوياً للوصول لهذا الهدف. وينتظر الخبراء تدخل الحكومة الألمانية في دعم صناعة الطاقة الشمسية بداية من تشجيع تركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل الجديدة ودعم الشركات الألمانية في التواجد في الأسواق العالمية خصوصا في الأسواق التي لا تركز على السعر في الدرجة الاولى قدر تركيزها على الجودة.

#### طاقة الرياح

التوسع في طاقة الرياح ومزارع الرياح المنشئة على البر تقدم بشكل ملحوظ ومتسارع في ألمانيا منذ بداية العام وحتى شهر سبتمبر مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٢٠م، فوفقاً للوكالة المتخصصة لطاقة الرياح على الأرض، تم توصيل ٣٤٥ نظاماً لتوليد الطاقة بواسطة الرياح، بإجمالي إنتاج حوالي ١,٤ جيجاوات، بشبكة توزيع الكهرباء. وهذا يمثل زيادة بنسبة تزيد عن ٥٠ في المئة مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من العام الماضي. وبالتالي، فإن التوسع في طاقة الرياح الذي تم تحقيقه بالفعل في العام الحالي يتوافق تقريباً مع كامل التوسع الذي تم تحقيقه في عام ٢٠٢٠م ككل. وهو ما يعزز التوقعات بان يصل حجم الطاقة الإضافية التي سيتم اضافتها لإنتاج الكهرباء في ألمانيا هذا العام الى ٢ جيجاوات.



الأخضر البديل الأكثر مناسبة، خصوصاً في ضوء الإمكانيات الاقتصادية التي يقدمها حيث ستبلغ فرص العمل التي سيتم إنشاؤها في صناعة الهيدروجين الأوروبية بنحو ٥,٤ مليون فرصة عمل، كما سيصل حجم مبيعات صناعة الهيدروجين في أوروبا إلى ٨٠٠ مليار يورو سنوياً.

ومع ذلك فإن إنتاج واستخدام الهيدروجين على نطاق واسع لازال يتطلب جهوداً واستثمارات كثيرة. ويبقى التحدي الأكبر في الطريق إلى اقتصاد الهيدروجين هو بناء القدرات الكافية للطاقات المتجددة التي يمكن من خلالها إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة مناسبة، على العكس مما هو في الوقت الحالي إذ ما يزال إنتاجه ذو تكلفة مرتفعة.

وفي هذا الإطار تسعى الحكومة الألمانية إلى بناء شراكات تجارية خارجية مع البلدان التي يمكن فيها إنتاج الهيدروجين الأخضر بكفاءة. في هذه الحالة، تعني الكفاءة أنه يجب أن تكون هناك إمكانيات كبيرة لمصادر الطاقة المتجددة من الشمس والرياح كما يجب أن تكون هناك أرض كافية ويجب أن تكون هناك بنية تحتية مناسبة، وهنا تظهر الدول العربية باعتبارها الشريك الأمثل في هذا الجانب.

وتبدوا الشراكة بين ألمانيا والاتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية من جهة أخرى نموذجية من حيث أن كل جانب لديه ما يكمل الجانب الآخر، فتطوير البنية التحتية الأساسية وتطوير صناعة إنتاج الهيدروجين في البلدان العربية له أهمية سياسية واقتصادية أيضاً بالنسبة لألمانيا وأوروبا، كما تستفيد الدول العربية من جانبها من التقنيات الألمانية والأوروبية لبناء مصانع إنتاج الهيدروجين.

وفي هذه المرحلة يتركز التعاون الألماني العربي في مجال طاقة الهيدروجين في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها للشراكة في مجال الطاقة مع عدد من الدول العربية مثل تونس والمغرب والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى الجزائر ومصر والأردن. ■

بحلول عام ٢٠٥٠م. وقد تم وضع استراتيجية للاتحاد الأوروبي للطاقة البحرية، حيث تهدف الاستراتيجية إلى توسيع قدرة توليد الكهرباء في مزارع الرياح البحرية الأوروبية من مستوى الإنتاج الحالي البالغ ١٢ جيجاوات إلى مستوى ٦٠ جيجاوات على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠م وحتى مستوى ٣٠٠ جيجاوات بحلول عام ٢٠٥٠م.

## الهيدروجين الأخضر

تعلق ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي آمال كبيرة على الهيدروجين الأخضر المنتج بواسطة مصادر الطاقة المتجددة من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الألماني والأوروبي نحو إنتاج صناعي أكثر ملاءمة للمناخ والبيئة، ويتفق الخبراء على أن الاتحاد الأوروبي لن يستطيع أن يكون، كما هو مخطط، محايداً مناخياً بحلول عام ٢٠٥٠م، وألمانيا محايدة مناخياً في ٢٠٤٥م إلا بمساعدة الهيدروجين الأخضر.

وتعود أهمية الهيدروجين الأخضر إلى أنه، ووفق التقنيات المتاحة في الوقت الحاضر، البديل الأكثر مناسبة لاستبدال الوقود الأحفوري مثل الفحم أو النفط أو الغاز المستخدم في العديد من الصناعات. فعلى سبيل المثال، في صناعة الصلب يتم استخدام أحد أنواع الفحم لإذابة الحديد السائل من خام الحديد في تفاعل كيميائي، ينتج عن هذا التفاعل كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون، ولا يمكن هنا استبدال الفحم بشكل مباشر بالكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، بدلاً من ذلك، يمكن استخدام الهيدروجين في المستقبل، والذي يتفاعل مع خام الحديد لتكوين الحديد والماء. في الصناعات الكيميائية أيضاً، يمكن للهيدروجين أن يحل محل النفط والمنتجات البترولية، والتي كانت حتى الآن المادة الأساسية للعديد من المنتجات الكيميائية.

إلى جانب ذلك يتطلب التخلي عن الوقود الأحفوري في القطاع الصناعي الألماني واستبدالها بالكهرباء المنتجة عبر الطاقة المتجددة إنتاج حجم طاقة ضخم يساوي ما يتم إنتاجه في ألمانيا في الوقت الحاضر بالكامل، وبالتالي يصبح الهيدروجين

وعلى الرغم من التوقعات بارتفاع إنتاج الكهرباء بواسطة طاقة الرياح المنتجة عبر مزارع الرياح على اليابسة هذا العام فستظل القيمة أقل بكثير من أهداف تحول الطاقة في ألمانيا، فوفقاً لقانون مصادر الطاقة المتجددة (EEG)، يجب إضافة حوالي ٧١ جيجاوات من الكهرباء بواسطة مزارع الرياح على اليابسة في ألمانيا بحلول عام ٢٠٢٠م. وبحسب وكالة البيئة الاتحادية، فإن هذا سيتطلب من أربعة إلى سبعة جيجاوات إضافية سنوياً. وتتمثل العقبة الرئيسية في التوسع في طاقة الرياح الأرضية هو محدودية المساحة المتاحة لإنشاء مزارع الرياح والتي لا تتجاوز نسبة ٠,٨ في المئة من أراضي الولايات وكذلك معارضة بعض الولايات للتوسع في طاقة الرياح على الأرض أو رفضها تمديد شبكات نقل الطاقة على أراضيها. وفي هذا الجانب أقر الائتلاف الجديد الحاكم توسيع مساحة الأراضي المخصصة لإنشاء مشاريع طاقة الرياح على الأرض إلى نسبة ٢ في المئة من مساحة كل ولاية.

أما فيما يخص مزارع الرياح في عرض البحر، فهو وعلى العكس مما هو مع مزارع الرياح على اليابسة يشهد توسع بطيء، بل وبحسب اتحاد طاقة الرياح الألمانية فإن التوسع «البحري» لطاقة الرياح، أي توربينات الرياح البحرية، قد توقف في العام الحالي ٢٠٢١م، وبالتالي لن يكون هناك توسع في طاقة الرياح البحرية لأول مرة منذ عشر سنوات. ويعود اسبب الأساسي لهذا التراجع إلى أن الحكومة الألمانية خفضت وبشكل كبير العام ٢٠١٤م من أهداف التوسع لطاقة الرياح في البحر، خوفاً من أن يؤدي ارتفاع أسعار الكهرباء إلى رفع تكاليف الكهرباء على المواطنين، والذين يتحملون جزءاً من تكاليف هذا التوسع عبر ضريبة خاصة تضاف إلى فواتير استهلاكهم للطاقة الكهربائية. ومع ذلك فإن خطط التحول في الطاقة تنص على إضافة ٢٠ جيجاوات من الكهرباء من مزارع الرياح البحرية بحلول العام ٢٠٣٠م، كما يجب مضاعفة الإنتاج إلى ٤٠ جيجاوات بحلول العام ٢٠٤٠م.

من جانبه يسعى الاتحاد الأوروبي إلى أن تصبح أوروبا أول قارة محايدة مناخياً



انتشرت خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

أدت الحروب التي خاضتها ألمانيا وغيرها من القوى الأوروبية والغربية في الحرب العالمية الأولى والثانية الى زيادة الحاجة الى المرأة كقوة عاملة سواء في قطاعات جديدة لم يكن من المتصور عمل النساء فيها، على سبيل المثال قطاع الصناعات الثقيلة، او في القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة الى تولي المرأة لأغلب الوظائف الإدارية في القطاعات الحكومية وحتى الخاصة وذلك نتيجة لغياب القوى العاملة من الرجال نتيجة الحروب، وعقب انتهاء الحروب ونتيجة للعدد الهائل من الضحايا من الجنود وكذلك للحاجة الملحة للقوة العاملة في مرحلة إزالة انقاض الحرب وإعادة الاعمار وأيضا في مرحلة متأخرة عن ذلك اثناء عملية النهضة الاقتصادية التي شهدتها ألمانيا نهاية عقد الخمسينات وما بعدها والتي سميت ب المعجزة الاقتصادية الألمانية انخرطت المرأة في ألمانيا بكثافة في مختلف انواع الاعمال والوظائف وزادت مساحة حضورها في مختلف مستويات الإدارة

## دور المرأة في الاقتصاد الألماني الإمكانيات والتحديات

لا يمكن اليوم تصور الدروة الاقتصادية في أي مجتمع دون وجود دور أساسي ومركزي للمرأة في هذا الاقتصاد، حتى باختلاف حجم هذا الدور من مجتمع الى اخر. ويعد الاعتراف بهذا الدور وتعزيزه وترجمته في ارض الواقع على شكل أدوار قيادية في الاقتصاد أحد المشاكل الأساسية التي تواجه اغلب اقتصاديات العالم حيث ما تزال المرأة لا تحظى بأدوار قيادية تعكس حجم مساهمتها في الاقتصاد كموظفة وعاملة وحتى كمستثمرة وصاحبة اعمال. في ألمانيا حيث لعبت المرأة وتلعب دورا محوريا في الاقتصاد ما تزال المرأة فيها تعاني من العديد من العوائق والصعوبات في تفعيل دورها القيادي في إدارة الاعمال على الرغم من قيادة المستشارة ميركل المانيا على مدى ال ١٦ عاماً الماضية.

الحقبة ساهمت بشكل أساسي ومحوري في تغير دور المرأة ومركزها في المجتمع بشكل عام وفي عالم الاقتصاد والاعمال بشكل خاص، وتشكلت اهم هذه التطورات في عاملين رئيسيين: يتمثل الأول في ازدياد الحاجه للمرأة كقوة عاملة بينما يتركز الثاني في تطور مفاهيم الحقوق النسائية والعدالة والمساواة والتي أتت بها الأيدولوجيات والحركات السياسية التي

### الدور التاريخي للمرأة في ألمانيا

لم تكن ألمانيا استثناءً من المجتمعات الأوروبية التي وضعت تصورات محافظه لدور المرأة السياسي والاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذي وضعها في مركز اقل من ما يحتله الرجال في الحياة العامة، الا ان جملة من التطورات التي جاءت عقب هذه

البرلمان الاتحادي الجديد الى ٣٤ في المئة من اجمالي عدد أعضاء البرلمان.

كما تلعب المرأة دورا مهما في الاقتصاد الألماني فبالإضافة الى انها تمثل نصف عدد السكان فهي تمثل ايضا أكثر من نصف خريجي الثانوية العامة المؤهلة للدخول للجامعة، كما تمثل نسبة النساء العاملات ما يقرب من ٤٦,٥ في المئة من مجموع القوة العاملة في ألمانيا، كما تتمتع النساء في ألمانيا بتعليم جيد للغاية حيث ان أكثر من نصف خريجي المدارس الثانوية وحوالي ٥٠ في المئة من خريجي الجامعات وحوالي ٤٥ في المئة من باحثي وطلاب الدكتوراه هم من النساء. ووفقاً للأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء الاتحادي، تمتلك ألمانيا ثالث أعلى معدل توظيف للنساء مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى. ففي عام ٢٠١٧م، كانت ١٨,٤ مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٦٤ عاماً يعملن، وهو ما يساوي حوالي ٧٥ في المئة من هذه الفئة العمرية. بينما تبلغ هذه النسبة في نفس الفئة العمرية لدى الرجال حوالي ٨٣ في المئة.

من جهة أخرى وفي جانب ريادة الاعمال والقطاع الخاص يتم تأسيس شركة واحدة فقط من بين كل ثلاث شركات في ألمانيا من قبل امرأة. وفي حالة الشركات الناشئة ذات التوجه التكنولوجي، هناك عدد أقل من ذلك. وهذا يدل على أن مشهد الشركات الناشئة يجب أن يصبح أكثر جاذبية للمرأة.

### الميل المهنية للمرأة في ألمانيا

من العوامل الأساسية المؤثرة على تولي المرأة أدوار أكبر في الاقتصاد يأتي عامل الميل المهنية للمرأة. وفي هذا الجانب، وبشكل عام، ما تزال الصور النمطية التي تسود المجتمع حول طبيعة الوظائف الملائمة للمرأة تؤثر بشكل كبير على الخيارات الوظيفية للنساء، وبشكل موضوع الأسرة واولوية العناية بها وكذلك الطبيعة الفسيولوجية للمرأة اهم العناصر في تحديد المهن المناسبة، لهذا السبب فغالبا ما تخطط المرأة لاختيار مهنة تتيح لها ما يكفي من الوقت والمرونة للاعتناء بالأسرة وكذلك تختار اعمال لا تتطلب مجهودا عضليا لا يتناسب مع طبيعتها الجسدية.



### المرأة وواقع العمل في ألمانيا

سياسيا حققت المرأة في ألمانيا تقدما جوهريا في مشاركة النساء في العمل السياسي وفي تولي المسؤوليات، فبداية من المستشارة السابقة انجيلا ميركل والتي تعد اول امرأة تتولي هذا المنصب في ألمانيا ولفترة تعد من الأطول، كانت الحكومة الاتحادية الأخيرة التي ترأسها ميركل تضم ٧ وزيرات مقابل ٩ وزراء. كذلك بلغت نسبة النساء في البرلمان الاتحادي (البوندستاغ) في الفترة الانتخابية حتى عام ٢٠٢١م حوالي ٣١ في المئة من أعضاء البرلمان. اما في الحكومة الاتحادية الجديدة والتي تم تشكيلها من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر والحزب الليبرالي الحر برئاسة اولاف شولتز فمن المفترض ان يكون عدد الوزيرات في هذه الحكومة مساوي لعدد الوزراء، وبالرغم من خروج منصب المستشارية من يد النساء الا ان رئاسة البرلمان الاتحادي ذهبت للسيدة Bärbel Bas من الحزب الاشتراكي الديمقراطي كأول امرأة تتولي هذا المنصب الذي يعد ثاني منصب بعد منصب رئيس الجمهورية. كما ارتفعت نسبة النساء في

سواء كانت في القطاع الحكومي او كانت في قطاع الاعمال والشركات الخاصة حتى أصبحت المرأة العنصر الاغلب والاعم في الوظائف الإدارية المختلفة خصوصا في القطاع الحكومي.

بالإضافة الى وجود الحاجة للمرأة للعب أدوار أكبر في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية، ساهمت التغييرات السياسية والحقوقية في إعادة تقييم دور المرأة السياسي والاقتصادي والى الاتجاه الى منحها مزيدا من الحقوق واعطائها مواقع أكثر أهمية في صناعة القرار الاقتصادي والسياسي وتثبيت هذه الحقوق في الدستور والقوانين النافذة، وخلال حقبة الستينات من القرن الماضي شهدت حركة الحقوق النسوية انتشارا وانتعاشا في ألمانيا وفي اغلب دول أوروبا تاركة اثرا مهما على الوعي الشعبي بأهمية واحقية المرأة بالاضطلاع بأدوار اكثر تأثيرا في المجال العام سياسيا كان ام اقتصاديا، وهو ما انعكس على المدى الطويل في شكل تزايد شغل المرأة لمواقع قيادية وتقبل اكثر في المجتمع لهذا الدور القيادي.

ومن هنا نشأ مصطلح الوظائف النسائية على الرغم من عدم وجود تعريف علمي محدد له، لا ان هنالك حزمة من الوظائف والمهن التي تمثل النساء القوام الأكبر من العاملين بها. ويبدأ اختيار المهنة والوظيفة عبر اختيار التخصص المهني الذي ستتعلمه وتدرّب عليه، وتمثل التخصصات التالية اهم المهن التي تركز عليها النساء في ألمانيا، وذلك بحسب بيانات العام ٢٠١٦م: السكرتارية والإدارة المكتبية ويبلغ نسبة النساء من الخريجين في هذا التخصص نحو ٧٤ في المئة، اما في التخصصات الفنية الطبية المساعدة فقد بلغت نسبت النساء من خريجي هذا التخصص اكثر من ٩٧ في المئة، وبنسبة اكثر من ٩٨ في المئة في تخصص فني طب الاسنان، اما في تخصص المبيعات فقد بلغت نسبة النساء من الخريجين اكثر من ٥٥ في المئة ونحو ٥٢ في المئة من تخصص المبيعات في تجارة التجزئة. في المقابل لم تتجاوز نسبة النساء من خريجي تخصص فني تدفئة وتقنيات التكييف والصيانة نسبة ١,٥ في المئة وكذلك نسبة ٢,٣ في المئة من خريجي التقنية الكهربائية و٤,٣ في المئة من تقني الكهروني للسيارات والعربات. كما لم تتجاوز نسبة النساء من خريجي تخصص ميكانيك صناعي ٦,٦ في المئة. وبطبيعة الحال انعكس هذا على المهن والوظائف التي تشغلها النساء ومدى نسبتهن من العدد الإجمالي من العاملين في كل مهنة. وبحسب ارقام العام ٢٠١٧م فقد كانت الوظائف المتعلقة بالتربية والرعاية الاجتماعية والاقتصاد المنزلي الأكثر اقبالا من النساء حيث شكلن ما نسبته ٨٤ في المئة تقريبا من اجمالي العاملين في هذه المهن والبالغ أكثر من ١,٦٩٢ مليون شخص، كما مثلت النساء نسبة ٨٣ في المئة من الوظائف المهنية في قطاع الرعاية الصحية الذي يعمل فيه نحو ٢,٤٦٣ مليون شخص وبنسبة مقاربة تبلغ ٨١ في المئة شكلت النساء العنصر الاغلب في الوظائف المهنية في قطاع التقنيات الطبية والعناية والاستحمام الذي يضم ٨٨٩ الف شخص، الوظائف الإدارية والقانونية تصنف أيضا من ضمن الوظائف التي تشغلها النساء بكثافة حيث ومن ضمن ١,٠٣٨ مليون شخص يعملون في هذه الوظائف شكلت النساء نسبة ٧٦ في المئة منهم، كما تصنف المهن المتعلقة

بالتنظيف من ضمن المهن «النسائية» حيث تشكل النساء نسبة ٧٥,٥ في المئة من اجمالي العاملين في هذه الوظائف البالغ عددهم ٨٣٣ الف شخص.

في الجهة المقابلة تتراجع نسبة النساء العاملات في العديد من القطاعات الاقتصادية والتي يمثل قطاع البناء والانشاءات اقل قطاع تعمل فيها النساء حيث لا تتجاوز نسبتهن من العاملين البالغ عددهم ٥٦٥ الف شخص ١,٥ في المئة، كما تبلغ نسبة النساء العاملات في المهن المرتبطة بالتمديدات التقنية للمباني ٤,٢ في المئة من اجمالي ٦٩٧ الف شخص يعملون في هذا القطاع، ولا تتجاوز نسبة النساء التي يعملن كسائقات في قطاع النقل الذي يضم نحو ١,٠٩٣ مليون شخص ٥,١ في المئة، في الصناعات المعدنية والتي يبلغ حجم القوة العاملة فيها ١,٣٠٥ مليون شخص لا تشكل النساء سوى ٨,٩ في المئة من اجمالي العاملين.

## نتائج اختلاف الميول المهنية

### بين النساء والرجال

من اهم النتائج المترتبة على اختلاف المهن بين النساء والرجال هي الفوارق في الأجور بين الجنسين، سواء المتعلق بأداء نفس الوظيفة او فيما يخص اختلاف المهن التي يعمل فيها الرجال والنساء. حيث ظلت الفجوة العامة في الأجور بين الجنسين في ألمانيا في العام ٢٠١٨م، وبالغلة ٢١ في المئة لمصلحة الرجال، دون تغيير مقارنة بالعام السابق. وذلك وفقا لتقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي، وقد بنيت هذه النتيجة على أساس استقصاء هيكل الاجور، حيث اتضح ان النساء يكسبن بمتوسط دخل إجمالي في الساعة (١٧,٠٩ يورو)، بينما يتلقى الرجال كمتوسط لساعة العمل اجرا يبلغ (٢١,٦٠ يورو).

وتعود الأسباب الرئيسية لتلقى النساء اجرا اقل من الرجال الى أن النساء يعملن بشكل أكثر كثافة في القطاعات والمهن التي تقل فيها الأجور عن المهن الأخرى بالإضافة الى ان فرصهن في تولي مراكز ومناصب قيادية

اقل من الرجال، وتتمثل هذه القطاعات في القطاعات المرتبطة بالعمل الاجتماعي والرعاية الصحية. كما أن النساء يعملن في كثير من الأحيان في وظائف بدوام جزئي اوفي وظائف صغيرة والناج عن رغبة النساء في قضاء وقت أكثر في رعاية الاسرة بالإضافة الى ان الرجال ما يزالوا يمثلون النسبة الأكبر في اعالة الاسرة ماليا. ومن بين عدد العاملين في ألمانيا بدوام جزئي في العام ٢٠١٧م، والذي بلغ نحو ١٠,٦ مليون شخص اي ما نسبته ٢٧ في المئة من جميع العاملين، كانت كل ثاني امرأة تعمل بدوام جزئي (٤٧ في المئة) فيما كانت هذه النسبة لدى الرجال ٩ في المئة فقط.

## خطوات تعزيز دور المرأة في

### قيادة الاقتصاد الألماني

على الرغم من النسبة الكبيرة من النساء العاملات في ألمانيا، الا ان الأغلبية يعملن لساعات اقل من الرجال حيث تعمل العديد من النساء في مهن بدوام ٢٠ ساعة في الأسبوع. كذلك كانت نسبة النساء في مواقع قيادية في الشركات الكبرى في ألمانيا من الأقل بين الدول الصناعية، فبينما كانت تصل هذه النسبة في الولايات المتحدة الامريكية الى ٣١,١ في المئة وفي بريطانيا ٢٧,٧ في المئة، السويد ٢٧,١ في المئة وفرنسا الى ٢٤,٦ في المئة، لم تكن تتجاوز في ألمانيا ١٨,٣ في المئة، وفقاً لوزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية. وقد اتخذت الحكومة الألمانية العديد من الإجراءات التي تضمن مشاركة أوسع للنساء في إدارة الاقتصاد وفي إدارة كبرى الشركات واهم هذه الإجراءات يتمثل في إقرار قانون الكوتا النسائية الذي دخل حيز التنفيذ منذ العام ٢٠١٦م، ويقوم منطوق هذا القانون على تحديد نسبة الزامية لنسبة وجود النساء في مجلس ادارة الشركات الكبرى والمتوسطة وفي المناصب القيادية العليا فيها تبلغ ٣٠ في المائة. وبهذا أصبحت حوالي ١٥١ شركة كبرى مدرجة في سوق الأوراق المالية المختلفة، ملزمة قانونا مع إعادة او تجديد اختيار أعضاء مجلس ادارتها بان تشغل النساء نسبة ٣٠ في المائة من مقاعده كحد أدني وفي حالة عدم نجاحها في تحقيق هذه

## نتائج سياسة تعزيز دور المرأة والكوتا النسائية

أدى إقرار قانون الكوتا النسائية إلى حدوث تغييرات إيجابية في تعزيز مشاركة المرأة في إدارة وقيادة الشركات الألمانية، فعلى سبيل المثال كانت نسبة النساء في المجالس التنفيذية لأكثر من ١٠٠ شركة ألمانية في عام ٢٠٠٦م، ٢٠٪ في المئة فقط، بحلول عام ٢٠٢٠م، ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من ١٤ في المئة. كما بلغت نسبة النساء في المجالس التنفيذية لأكثر الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ألمانيا في شهر أكتوبر ٢٠٢١م حوالي ٣٦,٣ في المئة وبهذا حققت أكثر من ٩٣ في المئة من الشركات الكبرى المدرجة على مؤشر DAX، حصة النساء في مجلس الإدارة المنصوص عليها في قانون الكوتا النسائية والبالغة ٣٠ في المئة كحد أدنى. ■

منتقدي القانون إلى أن تحديد نسبة ثابتة تحصل عليها النساء سوف يؤدي بهن إلى الركود وسيؤدي كذلك إلى إضعاف روح المثابرة والتنافسية لديهن وسينعكس ذلك في شعور بالغبن لدي زملائهن الذكور. في المقابل رأى مؤيدو القانون أن إقرار الكوتا النسائية هو اعتراف بقدرات المرأة ودورها في المجتمع والذي لا يقل عن الرجال. وبالنسبة أيضا لمؤيدي الكوتا النسائية فإن فرص المرأة لا تتساوى مع الرجل في إمكانية النفاذ إلى المراكز القيادية العليا في الشركات بسبب الوظيفة التي تقوم بها المرأة في المجتمع كأم في تكوين العائلة والحفاظ عليها وما يفرضه ذلك عليها من تقسيم وقتها وجهدها بين العمل والعائلة وان الكوتا النسائية هي إلى جانب أنها تمثل اعترافا بأهمية دور المرأة كأم هي اعتراف أيضا بقدراتها العملية والوظيفية وكذلك هي وسيلة لتحقيق مزيد من العدالة والمشاركة للمرأة في إدارة وقيادة المؤسسات الاقتصادية.

النسبة فعلى هذه الشركات إبقاء المقاعد المخصصة للنساء خالية. في نفس الوقت وضعت خطط ملزمة لحوالي ٣٥٠٠ شركة متوسطة الحجم في القطاع الخاص تقضي برفع نصيب النساء من المراكز القيادية العليا بنسبة ٣٠ في المائة، كما أن هذه النسبة ملزمة أيضا للمؤسسات وللقطاعات الحكومية.

إصدار هذا القانون مثل إنجازا مهما بالنسبة لجهود تعزيز دور المرأة الاقتصادي وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في الأجور والفرص الوظيفية رغم المعارضة التي ووجه بها القانون والتي قامت على أسباب عدة كان من ضمنها رأي المعارضين على القانون بترك مسألة الحصول على مراكز وظيفية متقدمة لقوانين المنافسة ومعايير القدرة والكفاءة دون فرض أية نسبة الزامية كل ما ستؤدي إليه هو إلغاء تساوي الفرص وإلغاء المساواة وليس تحقيقها. ويذهب



// INDUSTRIAL SOLUTIONS

## REMA TIP TOP ME – IN THE REGION FOR THE REGION

### FERTILIZERS

The high acid and solids content used in this process places highest demands on the bonding of the lining systems, especially at high temperatures. REMA TIP TOP offers proven rubber lining and brick systems for fertilizers. This includes a wide range of protective linings, coatings and floor systems to protect concrete and steel in all process, storage and treatment areas.

A typical application is the protection of process, settling and storage tanks.





## نقص العمالة الماهرة في الاقتصاد الألماني ومستقبل النمو والتحديث

يشكل توافر القدر اللازم من العمال المهرة في أي اقتصاد ضماناً لدعم الابتكار والقدرة التنافسية والنمو والتوظيف والازدهار وجودة الحياة. ويعد تأمين حاجة الاقتصاد ومختلف القطاعات الصناعية والخدمية من العمال المهرة أحد التحديات الكبرى التي تواجه العديد من الدول. وهو التحدي الذي تواجهه ألمانيا بالفعل منذ عدة سنوات، حيث تعاني من نقص في العمالة الماهرة والذي يتوقع أن يزداد أيضاً خلال السنوات القادمة، وأكد رئيس وكالة العمل الاتحادي أن هناك في الوقت الحاضر أكثر من ١,٢ مليون وظيفة شاغرة، ثلثها وظائف تحتاج إلى عمالة ماهرة، كما حذر من أن ألمانيا سوف تحتاج إلى نحو ٤٠٠ ألف عامل ماهر سنوياً لضمان استمرار النمو في الاقتصاد.

### أزمة النقص في العمالة الماهرة

العامل الرئيسي الذي سيكون له تأثير حاسم على النقص في العمالة الماهرة في المستقبل، هو التغير الديموغرافي وتقدم المجتمع الألماني في السن. حيث تؤدي الشيخوخة إلى زيادة النقص في العمال المهرة وزيادة الأعباء على صناديق التأمينات الاجتماعية. وفقاً للتوقعات الحالية، سينخفض عدد السكان في سن العمل، (أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم

بين ٢٠ وما دون ٦٥ عاماً)، بمقدار ٣,٩ مليون شخص إلى ٤٥,٩ مليون بحلول عام ٢٠٣٠م. كما تذهب التوقعات إلى أنه سيكون هناك ١٠,٢ مليون شخص أقل في سن العمل في عام ٢٠٦٠م مقارنة بعدد السكان القادرين على العمل في الوقت الحاضر. وتشير تقارير حكومية أن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة في ألمانيا كان مدعوماً بشكل أساسي بالهجرة الداخلية في الاتحاد الأوروبي حيث جذبت ألمانيا العديد من المتخصصين والعمال المهرة من العديد من دول الاتحاد الأوروبي خصوصاً تلك التي تواجه أزمات اقتصادية مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا أو من دول شرق أوروبا حيث الأجور المتدنية. ومع ذلك، فإن هذه الهجرة حالياً لن تكون كافية للتعويض عن الانخفاض في القوى العاملة المحتمل بسبب التغير الديموغرافي وما يفرضه من مخاطر تراجع النمو الاقتصادي، إذ تظهر العديد من الدراسات أن الناتج الاقتصادي سيتراجع في حالة لم يتوفر العدد الكافي

بين ٢٠ وما دون ٦٥ عاماً)، بمقدار ٣,٩ مليون شخص إلى ٤٥,٩ مليون بحلول عام ٢٠٣٠م. كما تذهب التوقعات إلى أنه سيكون هناك ١٠,٢ مليون شخص أقل في سن العمل في عام ٢٠٦٠م مقارنة بعدد السكان القادرين على العمل في الوقت الحاضر.

وتشير تقارير حكومية أن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة في ألمانيا كان مدعوماً بشكل أساسي بالهجرة الداخلية في الاتحاد الأوروبي حيث جذبت ألمانيا العديد من

الى مشكلات في الامدادات بما يشبه ما تعيشه بريطانيا في الوقت الحاضر.

ان النقص في العمالة لا يهدد قطاع اقتصاديا أكثر من آخر بل يهدد بشكل أساسي مستقبل الاقتصاد ككل ومستقبل مشاريع التطوير والتحديث، ويبرز هنا مثال مشروع الحيايد المناخي الذي اقرته الحكومة الألمانية منتصف العام الحالي والذي يهدف الى الوصول الى الحيايد المناخي والى قيمة صفر من انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة والمناخ في العام ٢٠٤٥م. ان يحذر الخبراء من الاختناقات في العمالة الماهرة اللازمة لتنفيذ التحول في الطاقة، فالكثير من الشركات والمهن المشاركة في حماية المناخ وتحول الطاقة تعاني بالفعل من نقص العمال المهرة. وفي هذا الجانب تتأثر بشكل خاص الشركات العاملة في البناء والتدفئة المنزلية والتراكيبات الكهربائية. حيث يؤكد الاتحاد الألماني للحرف اليدوية (ZDH) أن هذه الشركات تفتقد الى عشرات الآلاف من الموظفين المؤهلين، وان هذا النقص سيزداد في السنوات القليلة المقبلة عندما يتقاعد العديد من الموظفين المؤهلين لأسباب تتعلق بالعمر.

وفي هذا السياق شدد Peter Wollseifer رئيس اتحاد الحرف اليدوية ZDH على ان ألمانيا ستكون قادرة « على تحقيق المزيد من حماية المناخ والتحول الناجح في مجال الطاقة والنقل، فقط من خلال الآلاف من الحرفيين الماهرين المؤهلين مهنيًا» مؤكداً ان الحرفيين هم صناع المستقبل ولا غنى عنهم لحماية المناخ وتحول الطاقة والتنقل، لأنهم الأساس في «ضمان كفاءة الطاقة في المباني، وإنشاء محطات شحن للسيارات الإلكترونية، وبناء مزارع الرياح وتركيب أسقف الطاقة الشمسية».

## النقص في العمالة الماهرة خلال

### ازمة كورونا

خلال ازمة كورونا تراجع النقص في العمالة الماهرة نسبيا لعوامل تتعلق بالأزمة، حيث توقفت العديد من الشركات

العمالة في هذا التخصص في ألمانيا إلى حوالي ٣٠٧٠٠٠ مختص بحلول عام ٢٠٣٥م، ويمكن أن تزداد فجوة النقص في قطاع الرعاية الطبية في نفس العام إلى ما يقرب من ٥٠٠ ألف مختص وعامل مؤهل.

كما تعاني كذلك الصناعات الدوائية الي جانب الحرفيين والفنيين في مختلف التخصصات من نقص العمالة الماهرة، وكذلك هناك أيضاً حاجة ملحة للعاملين الحاصلين على تعليم عالٍ أو درجة علمية، قبل كل شيء في تخصصات MINT، (يشير الاختصار MINT إلى الرياضيات والهندسة والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا). وهي المؤهلات التي لها أهمية كبيرة ليس فقط في الإنتاج الصناعي، ولكن هذه المهارات الأساسية مطلوبة للاقتصاد بأكمله، ان ان هناك طلب كبير على متخصصي MINT أيضاً في الإدارة والعلوم، بالإضافة الى ان هناك نقص متزايد في المهن الخدمية في قطاعات السياحة والفندقة والمطاعم الي جانب نقص العمالة الماهرة في قطاع النقل والدعم اللوجستي.

كما تشير بيانات معهد الاقتصاد الألماني (IW)، بوجود نقص كبير أيضا في التربويين الاجتماعيين حيث يبلغ النقص في المتخصصين في هذا المجال نحو ١٨٣٠٠ شخص. يأتي هذا الى جانب النقص المتزايد أيضا في المربيات والمربين العاملين في رياض الأطفال، فوفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة برتلسمان-Bertelsmann-Stiftung فان النقص في المختصين في رياض الأطفال سيصل في العام ٢٠٣٠م الى أكثر من ٢٣٠ ألف متخصص.

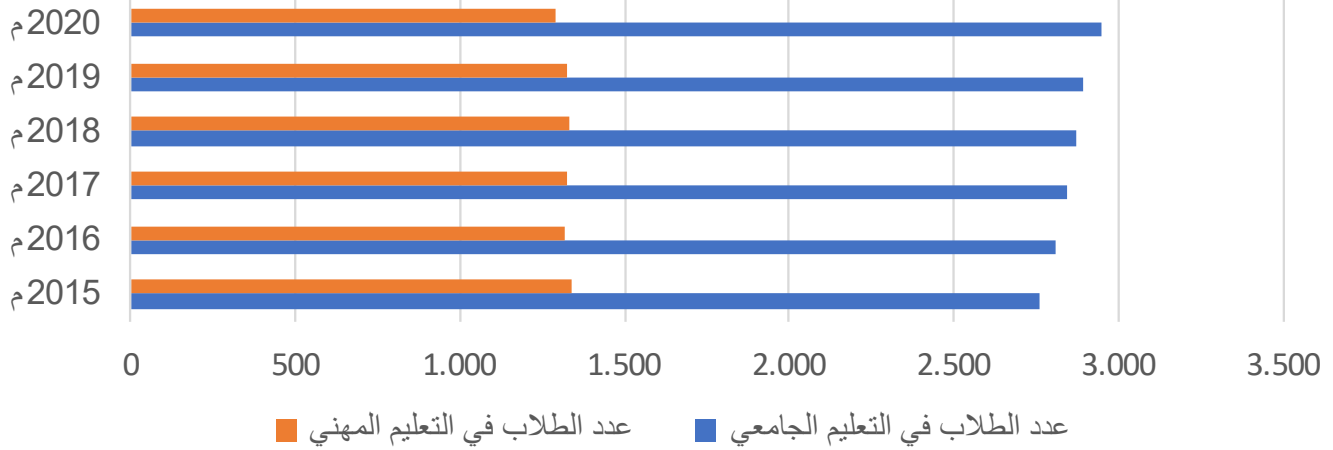
أيضا تعاني صناعة البناء من نقص العمال والموظفين المتخصصين حيث اظهر مسح اجراه معهد Ifo ان ما يقرب من ثلاثة أرباع الشركات العاملة في هذا القطاع تعاني من نقص العمال المهرة. كما اشتكى قطاع الخدمات اللوجستية من نقص سائقي الشاحنات، حيث يتقاعد نحو ٣٥ ألف سائق كل عام بينما يبلغ عدد المتدربين الجدد لهذه الوظيفة ١٥ ألف متدرب سنويا فقط وهو ما يعرض ألمانيا في المستقبل القريب



من العمال المهرة. وبحسب تقديرات وزارة الاقتصاد الاتحادية فان ما يقرب من ٣٥٢ مهنة من بين ٨٠١ مهنة في ألمانيا تواجه حالياً نقصاً في العمالة الماهرة كما ان ٥٥ في المئة من الشركات في ألمانيا ترى بالفعل نقص العمال المهرة على أنه خطر على اعمالها المستقبلية.

غالباً ما يكون هناك نقص في العمال المهرة الحاصلين على تدريب مهني مناسب في المجالات المتعلقة بالطب والرعاية الصحية، خصوصا في قطاع الممرضين والممرضات والمتخصصين في الرعاية الطبية لكبار السن، ان يبلغ النقص في العمالة المؤهلة في هذا التخصص ٢٢٠ ألف موظف، ووفقاً لمعهد دراسات الاقتصاد الألماني Das Institut der deutschen Wirtschaft.(IW) قد يصل النقص في

## مقارنة بين عدد الطلاب في التعليم المهني والتعليم الجامعي



ووفقاً للمسح، تتوقع الشركات أيضاً أن يزداد الوضع سوءاً في الأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة، فنحو ٤٣ في المئة من الذين شملهم الاستطلاع يتوقعون توفر عدد أقل من العمال المهرة، بالإضافة إلى ذلك، تواجه ٤٤ في المئة من الشركات حالياً صعوبات في تعيين موظفين جدد بسبب قيود الاتصال التي لا تزال سارية.

### الحلول المقترحة لحل أزمة

#### النقص في العمالة الماهرة

تعمل الحكومة الاتحادية على مواجهة تحدي نقص العمالة الماهرة بعدة طرق من أهمها: أولاً زيادة المشاركة في القوى العاملة المحلية وإدماج النساء وكبار السن بشكل أكبر في الحياة العملية. ثانياً تعزيز هجرة العمال المهرة من الخارج، ولهذا الغرض أقرت ألمانيا قانوناً جديداً للهجرة يسعى لتشجيع المتخصصين والعمال المؤهلين للقدوم والعمل في ألمانيا عبر تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول وكذلك معادلة المؤهلات والشهادات الأجنبية، إلى جانب ذلك تعمل الحكومة على

المتخصصة، فبحسب اتحاد الفنادق الألماني DEHOGA يعاني القطاع من نقص في الموظفين بنسبة ١٢ في المئة مقارنة بالمستوى الذي كان عليه قبل الأزمة، ويمثل هذا النقص المشكلة الأساسية التي يعاني منها قطاع الضيافة في الوقت الحاضر، فحتى شهر فبراير ٢٠٢١م، فقد القطاع ١٣٠ ألف موظف، كما انخفض عدد المتدربين في نفس الفترة بنسبة ٢٥ في المئة.

كما تعاني صناعة المعدات والآلات من نقص في العمالة الماهرة يزداد حدة مع الوقت، وهو ما يحذر منه اتحاد صناعة المعدات والآلات الألماني VDMA، والذي أكد أيضاً على أن غالبية الشركات العاملة في القطاع ترغب في إعادة التوظيف بسبب الانتعاش الاقتصادي لكن «الشركات تركز بشكل متزايد على نقص العمالة الماهرة»، وفقاً لمسح شمل ٥٧٠ مديراً للموارد البشرية في الشركات الأعضاء في VDMA، فإن غالبية الذين شملهم الاستطلاع يرون حالياً اختناقات في جميع شرائح الموظفين، بالإضافة إلى النقص الكبير في عدد المتدربين الجدد والذين يمثلون الموظفين المستقبليين.

في البداية عن التوظيف عند بداية جائحة كورونا في ألمانيا في مارس ٢٠٢٠م، واضطرت إلى تسجيل موظفيها في برنامج الدوام المختصر، وفي بعض الحالات اضطرت حتى إلى تسريح الموظفين. وانخفضت الوظائف الشاغرة بينما ارتفع عدد العاطلين عن العمل. ونتيجة لذلك، انخفض النقص في العمال المهرة بشكل سريع في البداية من ٣٤٧ ألف عامل ماهر في فبراير ٢٠٢٠م، إلى النصف تقريباً بحلول يونيو ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٨١ ألف عامل ماهر (وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة ٤٨- في المئة). ومع ذلك، ازدادت فجوة العمالة الماهرة مرة أخرى وذلك بسبب عودة النشاط الاقتصادي وتخفيف إجراءات الإغلاق والتي أدت إلى ارتفاع النقص في العمالة الماهرة مرة أخرى وحتى بنسبة أكبر مما كانت قبل الجائحة حيث سجل عدد العمالة الماهرة الناقصة في شهر مايو ٢٠٢١م ارتفاعاً بنسبة ١٠١ في المئة مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة.

من جهة أخرى ومع بدء تخفيف الإغلاق الاقتصادي وعودة الكثير من القطاعات الاقتصادية إلى العمل بشكل كامل أو بشكل جزئي ظهر نقص كبير في العمالة



مقارنةً بالعام ٢٠١٨م. على العكس من هذا الاتجاه يشهد الإقبال على التعليم الجامعي ارتفاعاً متزايداً ففي العام ٢٠١٠م كان عدد طلاب الجامعات الألمانية ٢,٢ مليون طالب وطالبة، ووصل إلى ٢,٩ مليون طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠م. وبينما كان عدد الطلاب والطالبات الجدد في التعليم الجامعي في العام الدراسي ٢٠١٠م نحو ٤٤٥ ألف طالب وطالبة، بلغ عدد المسجلين الجدد في العام الدراسي ٢٠١٩م حوالي ٥٠٨ ألف طالب وطالبة وبزيادة بحوالي ٦٣ ألف طالب وطالبة.

وفي هذا الجانب يدعو المتخصصون إلى اظهار التقدير للتدريب المهني بشكل أكبر مما هو حاصل الان بالإضافة إلى الدعم المالي سواءً من ناحية المكافآت التي يحصل عليها المتدربون او من ناحية المخصصات لتطوير التدريب المهني ودعم تحديث مؤسساته. ■

على الاقتصاد وسوق العمل وتأثيرات الاغلاق الاقتصادي، الا انه من الصحيح القول بان ميل الشباب الى التعليم المهني يشهد تراجعاً منذ سنوات بسبب اتجاه الجيل الجديد الى التعليم الأكاديمي والنتيجة الرئيسية عن صورة الحرفة والحرفيين في المجتمع وعدم المساواة بين التخصصات والمؤهلات المهنية والتخصصات والمؤهلات الأكاديمية. فقد شهد التعليم المهني تراجع متواصلاً في عدد المسجلين في اطاره حيث بلغ اجمالي المسجلين في التعليم المهني في العام ٢٠٢٠م نحو ١,٢٨٩ مليون متدرب ومتدربة، بعد ان كان عند حدود ١,٥٠٨ مليون متدرب ومتدربة في العام ٢٠١٠م، كما بلغ التراجع في عدد المسجلين في التعليم المهني بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٩م إلى أكثر من ٤١ ألف طالب وطالبة كما تراجع عدد المسجلين الجدد في هذا التعليم في العام ٢٠١٩م إلى ٥٩٩ ألف متدرب ومتدربة تقريباً وبنقص بنحو ١١ ألف شخص

استخدام إمكانات اللاجئين من خلال دمجهم على وجه التحديد في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة الاتحادية الشركات في استخدام والاستفادة من مزايا القوى العاملة المتنوعة، والتي تتكون من أشخاص من مختلف الجنسين والأعمار والأصول وتشمل أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة.

الا ان اهم السياسات الحكومية لمعالجة النقص المتزايد في العمالة الماهرة يبقى التوسع في التدريب المهني والذي يعني هو الاخر من تراجع عدد المسجلين في اطاره، فيحسب تقرير لمعهد أبحاث التوظيف التابع لوكالة العمل الاتحادية تراجع عدد المتدربين الجدد في نظام التعليم المهني في ألمانيا خلال العام ٢٠٢٠م بحوالي ١٢,٨ في المئة حيث ظل ما يقرب من ١٨٥٧٠ مقعد في هذا النظام شاغراً. ومع ان جزءاً كبيراً من هذا التراجع في عدد المتدربين الجدد يعود إلى أسباب متعلقة بأزمة كورونا واثارها



// INDUSTRIAL SOLUTIONS

## REMA TIP TOP ME – IN THE REGION FOR THE REGION

### CEMENT

Sustainable solutions for the cement industry

The global cement industry has evolved rapidly over the past two decades. REMA TIP TOP provides cement plant operators with a full range of wear protection, conveyor belts and other components, paired with our industry-leading preventive maintenance strategies. Our portfolio, tailored to the specific requirements of your plant, reduces your costs and improves the availability of your equipment.



www.rema-tiptop.com

## قطاع النقل البحري والموانئ شريان رئيسي للاقتصاد الألماني

يمثل قطاع النقل والدعم اللوجستي العصب الرئيسي لأي اقتصاد واحد الشروط اللازمة لضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية المستدامة، فوجود بنية تحتية قوية وكفاءة ومناسبة التكلفة لنقل البضائع والافراد يمثل مسألة حتمية لضمان خلق اقتصاد فعال ومتطور وشرط مسبق لتحقيق نمو حقيقي لمختلف القطاعات الاقتصادية. وفي هذا الجانب يعد قطاع النقل البحري واحداً من اهم الأدوات الاقتصادية اللازمة لضمان واستدامة دوران العجلة الاقتصادية من حيث كونه الوسيلة الرئيسية التي تدخل بواسطتها المواد الاولية والبضائع والسلع وكذلك وفي نفس الوقت الأداة التي يتم من خلالها تصدير منتجات الاقتصاد المحلي، هذا فضلا عن كون النقل البحري والموانئ البحرية تمثل في حد ذاتها قطاعا اقتصاديا مستقلاً هاماً يوفر العديد من الوظائف ويساهم أيضا في رفع الناتج المحلي الإجمالي. وتزداد أهمية قطاع النقل البحري في ألمانيا اعتمادا على كون ألمانيا واحدة من أكبر مصدري السلع والبضائع في العالم وان الاقتصاد الألماني يعتمد بشكل كبير في نموه على الصادرات مما يتطلب قدرة لوجستية عالية للنقل البحري وللموانئ الألمانية.

### أهمية النقل البحري

تعتمد التجارة العالمية بنسبة ٩٠ في المئة على النقل البحري و يرجع ذلك الى عده عوامل أهمها التكلفة العالية لوسائل النقل الأخرى، فبينما، على سبيل المثال، يعتبر نقل البضائع عن طريق الجو الأسرع، لكنه أيضا أكثر طرق النقل تكلفةً وضرراً بالبيئة. ويتم استخدام الشحن الجوي بشكل أساسي لنقل البضائع لمسافات طويلة عبر العديد من البلدان، وطريقة النقل هذه مناسبة بشكل خاص للأغذية القابلة للتلف والسلع الحساسة والقيمة والمنتجات التي تتطلب

البضائع بين دول العالم المختلفة، وان كان أكثر فعالية ضمن حدود القارات او المساحات الجغرافية المتواصلة والمتصلة. لهذا تُستخدم الممرات المائية كطريق نقل رئيسي للتجارة العالمية عندما تكون السعة عالية ولكن لا يلزم التسليم العاجل وبالتالي، فإن المنتجات النموذجية المناسبة للنقل البحري هي السلع الثقيلة والضخمة والسلع بكميات كبيرة والسلع السائبة مثل الفحم أو المعادن الخام أو المنتجات الزراعية.

يتمتع الاتحاد الأوروبي (EU) وألمانيا بنصيب كبير في حركة التجارة العالمية

توصيلاً سريعاً، الا ان العيب الأساسي يتمثل في أنه لا يمكن استخدام النقل الجوي لكل السلع. خصوصا تلك السلع ذات الوزن والحجم الكبير بالإضافة الى السلع التي لا يمكن ان تتحمل تكاليف النقل الجوي المرتفعة.

اما الشحن البري، سواءً كان عبر طريق شبكات السكك الحديدية او عبر الشاحنات، فهو وان كان أكثر سرعة من النقل البحري الا انه اعلى تكلفة، كما ان تباعد المسافات والحواجز الطبيعية من انهار وبحار ومحيطات لا يجعله وسيلة مناسبة لنقل

الخاصة بصناعة طاقة الرياح البحرية اهم البضائع التي يتعامل معها الميناء، يليه ميناء فيلهلمسهافن مع حوالي ٢٣ مليون طن تقريباً من البضائع المتداولة، ويعد الميناء الرئيسي لواردات النفط في ألمانيا. كما يعد الميناء الذي افتتح في عام ٢٠١٢م، هو الميناء الألماني الوحيد للمياه العميقة. اذ مع رصيف بطول ١٧٥٠ متراً وثمانية من أكبر رافعات الحاويات في العالم، يوفر الميناء ظروفًا مثالية لمناولة سفن الحاويات الكبيرة من الجيل الأحدث بغاطس يصل إلى ١٦,٥ متراً، بغض النظر عن المد. اما ميناء روستوك فيعد أكبر ميناء الماني على بحر البلطيق وقد بلغ حجم البضائع المناولة في الميناء العام ٢٠٢٠م أكثر من ٢٠ مليون طن.

## النقل النهري

تتمتع ألمانيا بشبكة من الأنهار والقنوات المائية الصالحة للملاحة النهرية تمتد بطول وعرض ألمانيا لمسافة اجمالية تصل الى ٧٤٧٦ كيلو متر، ويمثل نهر الراين الذي يبلغ طوله ١٢٢٠ كيلو متر والذي يمر بالإضافة الى ألمانيا خلال خمس دول أوروبية هامة وهي هولندا، ليختنشتاين، فرنسا وسويسرا والنمسا واحدا من اهم الطرق النهرية التي تستخدم في نقل السلع والبضائع، يضاف اليه نهر الدانوب والذي يقطع مع تفرعاته أوروبا من بحر الشمال وحتى البحر الأسود بطول ٢٨٦٠ كيلو مترا مارا بألمانيا والنمسا، سلوفاكيا، كرواتيا، صربيا، بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا ومولدافيا. وتساهم شبكة الخطوط والقنوات المائية والنهرية في نقل ٢٣٠ مليون طن من السلع والبضائع والمواد الخام سنوياً وينخفض ويرتفع هذا الحجم من البضائع بحسب التغيرات المناخية خصوصا في فترات الجفاف والتي تتسبب في تراجع منسوب المياه في الأنهار الرئيسية مما يؤدي بالتالي الى إعاقة وإيقاف الملاحة في أكثر من نهر وقناة مائة لعدة أشهر.

يلعب الشحن والنقل النهري دوراً اقل من الشحن البحري في نقل البضائع الألمانية. حيث يبلغ اجمالي حجم البضائع المنقولة في ألمانيا عبر الشحن النهري حوالي ٧ في

قطاعا اقتصاديا نشطا خصوصا في مجال خلق فرص العمل اذ وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية، يعمل ٣٦ ألف شخص في الموانئ الألمانية لمناولة البضائع وخدمات الموانئ. بالإضافة إلى ذلك، هناك ١٢٤ ألف موظف في سلسلة النقل المعتمدة على الموانئ و١,٣٥ مليون موظف في الصناعة المعتمدة على الموانئ، وهذا يعني أن ١,٥ مليون من حوالي ٤٥ مليون شخص يعملون في ألمانيا يعتمدون على صناعة الموانئ، أي واحد من كل ثلاثين شخصاً يعمل في ألمانيا.

وتتملك ألمانيا ١٩ ميناءً بحريا كبيراً على بحري الشمال وبحر البلطيق. وفي عام ٢٠٢٠م، تم تداول ٢٧٥,٧ مليون طن من البضائع في الموانئ البحرية الألمانية. وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)، انخفض إجمالي مناولة البضائع في الشحن البحري إلى الخارج العام ٢٠٢٠م بنسبة ١,٤ في المئة مقارنة بالعام السابق وكذلك انخفضت البضائع المستلمة من الخارج في الموانئ الألمانية في العام ٢٠٢٠م بنسبة أكبر بكثير حيث تراجعت بنسبة ٩,٢ في المئة مقارنة بالعام السابق. وحققت الموانئ الألمانية أعلى حجم مناولة للبضائع مع الأسواق في أوروبا (١٦٥,٩ مليون طن) وآسيا (٥٦,٤ مليون طن)، تليها أمريكا (٤٣,٣ مليون طن) وأفريقيا (١٧,٥ مليون طن). ويتوقع ان يصل حجم البضائع المناولة في الموانئ الألمانية العام ٢٠٢٠م الى حوالي ٤٦٨ مليون طن.

يعد ميناء هامبورغ هو أكبر ميناء بحري في ألمانيا، حيث تم تداول حوالي ١٠٩,٢ مليون طن من البضائع في الميناء في عام ٢٠٢٠م، وهو ما يمثل ٤٠ في المئة تقريباً من إجمالي الشحن البحري الذي تم مناولته في ألمانيا. فيما يتعلق بمناولة الحاويات، يعد ميناء هامبورغ ثالث أكبر ميناء في أوروبا بعد مينائي روتردام وأنتويرب. ويعد ميناء بريمرهافن ثاني أكثر الموانئ البحرية نجاحاً في ألمانيا في عام ٢٠٢٠م، حيث بلغ حجم البضائع المناولة في الميناء ما يقرب من ٤٦,٦ مليون طن، وتمثل السيارات والبضائع



حيث تمثل دول الاتحاد ميناء الوصول أو المغادرة لحوالي ثلث تحركات السفن العالمية، كما يعد بحر الشمال وبحر البلطيق من بين البحار الأكثر تواتراً وكثافة لحركة النقل والسفر في العالم، على سبيل المثال، تعبر أكثر من ٣٠٠٠٠ سفينة قناة كيل الألمانية التي تربط بين بحر البلطيق وبحر الشمال كل عام، وتبحر حوالي ٢٠٠٠ سفينة في بحر البلطيق يومياً.

## بنية قطاع الشحن البحري

### والموانئ في ألمانيا

تعتبر الموانئ البحرية والداخلية الألمانية من بين أفضل مراكز الشحن في العالم. وكمزود للخدمات اللوجستية فهي ذات أهمية كبيرة للاقتصاد بأكمله، اذ بدون خدمات الشحن البحري والموانئ، لن يكون دور ألمانيا كواحدة من الدول المصدرة الرائدة في العالم ممكناً. الا ان قطاع الشحن البحري والموانئ يمثل بحد ذاته

المئة من إجمالي البضائع المنقولة. ومع ذلك، يساهم النقل النهري في التخفيف من الضغط على الطرق والسكك الحديدية حيث يبلغ متوسط سعة السفن النهرية ما بين ٨٠-١٠٠ شاحنة. كما ان النقل عبر الأنهار أكثر مناسبة وحماية للبيئة من النقل عبر الشاحنات. ويمثل التبادل التجاري وتبادل السلع والبضائع استيراداً وتصديراً بين ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى أكثر من ثلثي حجم البضائع التي تم نقلها عبر الملاحة النهرية الألمانية، ويعد ميناء ديسبورج أكبر الموانئ النهرية في ألمانيا يليه في الأهمية ميناء كولونيا ثم ميناء هامبورج ومن ثم ميناء مانهايم.

## قطاع النقل البحري خلال ازمة

### كورونا

أثرت جائحة كورونا بشدة على النقل البحري في ألمانيا على مدار عام ٢٠٢٠م. وبعد ان انخفض تداول البضائع بشكل معتدل في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ وبالتالي قبل أول قيود كورونا الرئيسية مقارنة بالعام السابق (-٣,٦ في المئة)، الا انه في الأشهر من أبريل إلى يوليو ٢٠٢٠م، تم تسجيل انخفاض كبير، حيث كان التراجع في مايو (-١٦,٨ في المئة) ويونيو (-١٥,٨ في المئة) الأعلى خلال العام. وبداية من شهر أغسطس ٢٠٢٠م، تراجعت نسب الانخفاضات بشكل كبير مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وفي نوفمبر ٢٠٢٠م، ارتفعت مناولة البضائع للشحن البحري للمرة الأولى مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت نسبة الارتفاع ٣,٧ في المئة. واجملاً سجل النقل البحري للربع الرابع من عام ٢٠٢٠م زيادة في مناولة البضائع بنسبة ٢,٨ في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

تأثرت الموانئ البحرية الألمانية بدرجات متفاوتة بأزمة كورونا. تراجعت مناولة البضائع في عام ٢٠٢٠م من أهم ميناء بحري ألماني هامبورج بنسبة ٦,٨ في المئة، كما تراجع حجم مناولة البضائع في موانئ بريمرهافن بنسبة ٢,١ في المئة، اما ميناء

فيلهلمسهافن فقد تراجع حجم مناولة البضائع فيه بنسبة ١,٢ في المئة، وعلى العكس من ذلك سجل ميناء روستوك زيادة طفيفة بنسبة ٠,٧ في المئة.

عالمياً واجهت التجارة العالمية صعوبات في الشحن وأدت الى ارتفاع تكلفة الحاوية الواحدة من متوسط الفين دولار الى ما يقرب من ١٦ ألف دولار. وترجع هذه الصعوبات والاختناقات في الشحن البحري الى عدة عوامل، منها تزامم السفن قبالة الموانئ الامريكية وتأخرها في تفريغ حمولتها والنتاج عن الطلب المتزايد للبضائع والمواد الأولية في السوق الأمريكي، كما تعمل الولايات المتحدة حالياً مثل الثقب الأسود للحاويات، ان يتم إرسال كميات كبيرة من البضائع إلى الولايات المتحدة، لكن الحاويات تبقى هناك لان الصادرات الامريكية اقل بكثير من حجم الواردات ولا أحد يريد إعادة الحاويات فارغة. كما كان للتوقف المؤقت للملاحة في قناة السويس بسبب جنوح احدى سفن الحاويات الكبرى تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على الشحن البحري.

بالإضافة الى ذلك يبدو ان استعادة حركة الشحن العالمي لمستواها الطبيعي قد تستغرق وقتاً أطول بسبب صعوبة تعويض السفن والحاويات المعطلة خصوصاً عبر إضافة سفن جديدة الى اسطول الشحن العالمي، ان كان الطلب على السفن الجديدة قد انخفض خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت الطلبات الجديدة على السفن بالفعل بنسبة ١٠ في المئة في عام ٢٠١٩م وبنسبة ٥٠ في المئة في عام ٢٠٢٠م. وهذا يعني أنه ليس من المتوقع حدوث زيادة سريعة في سعة السفن، لأنه اذا ما تم طلب صناعة سفن حاويات جديدة اليوم فانه لن يتم تسليمها الا بعد ثلاث سنوات تقريباً.

## ارتفاع أرباح شركات الشحن

### البحري

في تأثير معاكس وبينما تعاني اقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي بسبب سلاسل

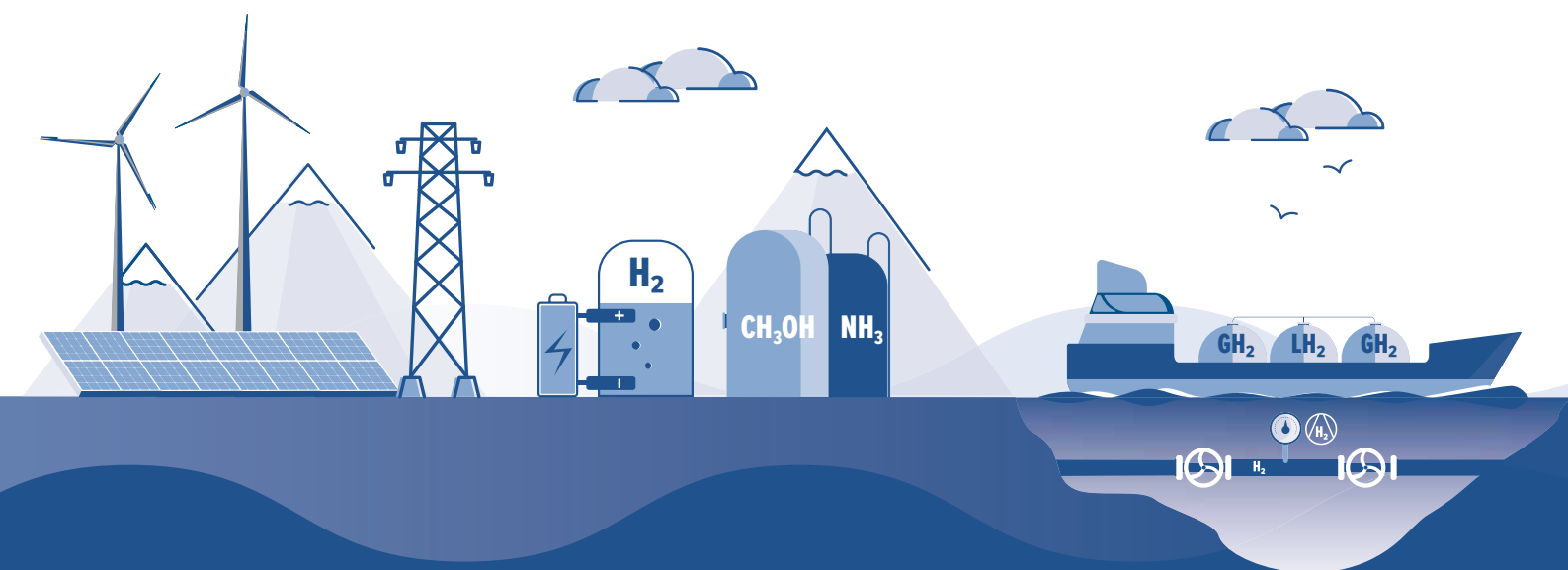
التوريد المعطلة تحقق شركات الشحن البحري أرباحاً قياسية. وفي هذا المجال أعلنت شركة Maersk، أكبر شركة شحن في العالم، عن أرباحها للربع الثالث للعام الجاري حيث حققت الشركة أرباحاً في هذا الربع بواقع ٥,٤٥ مليار دولار، بينما كانت هذه الأرباح ١,١٢ مليار دولار خلال نفس الربع من العام الماضي. ويمثل هذا المستوى من الأرباح رقماً قياسياً غير مسبوق. وكانت الشركة الدنماركية قد حققت خلال الربع الثاني من العام الجاري أيضاً أرباحاً قياسية بحوالي ٣,٧ مليار دولار، وهو ما يمثل أرباحاً أكبر من إجمالي أرباح العام ٢٠٢٠م. وخلال التسعة الأشهر الأولى من العام زادت إيرادات الشركة بنسبة ٦٨ في المئة لتصل الى ١٦,٦ مليار دولار. كذلك حققت شركة Hapag-Lloyd للشحن البحري، أكبر شركة شحن حاويات في ألمانيا، أرباحاً قياسية خلال الربع الثالث من العام ٢٠٢١م وصلت الى ٢,٩ مليار يورو.

ويعود سبب القفزات الكبيرة والقياسية في أسعار الشحن وفي أرباح شركات الشحن البحري الى ارتفاع الطلب وتراجع القدرات، الا ان المتخصصين ومسؤولي شركات الشحن يرون ان مستوى الأسعار الحالي مرتفع جداً ومبالغ فيه، خصوصاً ان قطاع الشحن البحري كان يعاني منذ سنوات من ازمة في الاعمال وتراجع الطلب وبالتالي الأسعار، ويأمل هؤلاء في تطبيع الأعمال في وقت قريب، وأكد Rolf Habben Jansen الرئيس التنفيذي لشركة Hapag-Lloyd ان «هذه التقلبات القوية في الأسعار سيئة للأعمال، ولا أحد يحتاجها حقاً».

ومن غير الواضح ما إذا كان قطاع الشحن البحري سيستمر في الاستفادة من ارتفاع الأسعار القياسي خلال العام القادم، حيث من المرجح ان يتراجع النقص في سفن شحن الحاويات تدريجياً. الا ان الخبراء متففين ان العام ٢٠٢٢م سيكون عاماً إيجابياً لشركات الشحن وان كان لن يصل الى مستوى العام ٢٠٢١م القياسي. ■

# HYDROGEN ENABLES THE SUPPLY OF RENEWABLE ENERGIES.

ILF – your trusted advisor joining you along the value chain.



ENERGY  
SOURCE

POWER  
TRANSMISSION

HYDROGEN  
PRODUCTION

GREEN  
DERIVATIVES

SHIP

PIPELINE

The German and European markets continue to rely on energy imports whilst shifting towards more sustainable energy sources. With renewable energy becoming the cheapest energy source in the MENA region, this development holds vast potential for MENA.

Hydrogen and green derivatives offer a great way to export renewable energy, continuing old traditions of a well-known energy transport between MENA and Europe. ILF has been supporting energy infrastructure projects between MENA and Europe for more than 50 years and is looking forward to contributing to this trend towards a more sustainable energy supply in Europe.

## علم الجينوم تحول الرعاية الصحية من العلاج الى الوقاية

هيئة الشخص، وطوله ولون عيناه وهكذا، إلى جانب كيف يستقبل جسمه الطعام أو يقاوم العدوى، وأحياناً يحدد حتى الطريقة التي يتصرف بها. ويختلف حجم الجينوم وعدد الجينات بين الكائنات الحية. وقد تم حتى الان اكتشاف أكثر من ١,٨٠٠ مورثة مسببة للأمراض في الجينوم البشري.

### انتقال الرعاية الصحية من العلاج إلى الوقاية

مع اكتمال دراسة الجينوم البشري في بداية الالفية ودراسة الجينات والحمض النووي وتفاعلها مع الصحة، بدأ تحليل التسلسل الأول للجينوم بأكمله مباشرة بشكل فردي في عام ٢٠٠٧م وقد بلغت تكلفة هذا التحليل ٣٥٠ ألف دولار امريكي في ذلك الوقت، ثم انخفضت التكلفة فيما بعد الى نحو ألف دولار امريكي فقط والى نحو ٥٠٠ دولار امريكي فقط في الوقت الراهن، كما أصبح تحليل تسلسل الحمض النووي أكثر سهولة من أي وقت مضى. ومع تحليل تسلسل الجينوم السريع وغير المكلف، إلى جانب القدرة المتزايدة في معالجة البيانات والمعلوماتية الحيوية، تم التحول إلى الطب الفردي الحديث، وهو نهج طبي يعتمد على البيانات الجينية الفريدة لشخص محدد

ساهم العلم الحديث والتطورات التكنولوجية في تحسن الرعاية الصحية والعلوم الطبية خلال السنوات الماضية والذي ادي، فيما ادي اليه، الى رفع متوسط اعمار البشر بدرجة كبيرة وصلت الى الضعف تقريبا، فمن متوسط اعمار يدور حول الاربعينيات في بداية القرن العشرين الى متوسط اعمار يفوق في الوقت الحاضر في بعض الدول والمجتمعات سن الثمانين. وساهمت الكثير من الطفرات العلمية بشكل كبير في حدوث هذا التقدم منها على سبيل المثال اكتشاف البنسلين كأول مضاد حيوي وكذلك استخلاص وإنتاج الانسولين الذي نجا بواسطته ملايين المرضى، بالإضافة الى اللقاحات التي ساهمت في القضاء على العديد من الامراض والابوثة التي طالما تسببت في حدوث ابوثة راح ضحيتها الملايين من البشر في أكثر من مرحلة تاريخية، كما هو الحال مع ابوثة مثل الطاعون. وهنا يدخل علم الجينوم كواحد من أحدث الطفرات العلمية في الرعاية الصحية والذي يقدم ثورة، ليس فقط في مجال تقدم تقنيات وطرق العلاج وتطوير الادوية، ولكن أيضا وأولاً في الوقاية من الامراض.

### ما هو الجينوم

تمت دراسة كامل الجينات في البشر بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣ ضمن مشروع عالمي يُعرف باسم مشروع الجينوم البشري. وتوصل هذا المشروع إلى أن الجينوم البشري يتألف من ٢٠,٥٠٠ مورثة، تتكون من حوالي ٣,٢ مليار حرف من الحمض النووي الريبوزي منقوص الأوكسجين موجودة ومرتبطة على هيئة ثلاثة وعشرين زوجاً من الكروموسومات (أوالصبغيات) في نواة الخلية. يوجد نوعين من الكروموسومات. النوع الأول هو الكروموسومات الجسدية (somatic) وعددها ٢٢ والنوع الثاني هي الكروموسومات الجنسية (X و Y) والتي تحدد الجنس من ذكر أو أنثى. تحمل تلك الجينات (المورثات) جميع البروتينات اللازمة للحياة في الكائن الحي، وتحدد هذه البروتينات - ضمن أشياء أخرى -

يقصد بمصطلح الجينوم المجموعة الكاملة من المعلومات الوراثية للكائن الحي، ويضم كافة التعليمات اللازمة لبناء ذلك الكائن والسماح له بالنمو والتطور والتكاثر. يتألف الجينوم من الصبغيات التي تحتوي على جميع الجينات أو المورثات التي تعبر بدورها عن كافة صفات الكائن الحي. وتتكون تلك المورثات من جزيئات كيميائية تعرف باسم الحمض النووي الريبوزي منقوص الأوكسجين، ما يعرف باسم (DNA). تمت صياغة مصطلح الجينوم عام ١٩٢٠م من قبل هانس فينكلر أستاذ علم النباتات في جامعة هامبورغ الألمانية.

## علم الأحياء التخليقي

تظهر أيضاً أهمية وفعالية علم الجينوم في إطار علم الأحياء التخليقي والذي يتضمن العديد من التطبيقات، وظهرت فعالية علم الجينوم في بداية ظهور جائحة كوفيد-19، حيث أضاف علماء في الصين التسلسل الجيني للفيروس (أي المخطّط التفصيلي لإنتاج الفيروس) إلى قواعد البيانات الجينية. بعدها، استطاع فريق سويسري تصنيع الجينوم الكامل وإنتاج الفيروس باستخدام هذا الجينوم، بمعنى أنهم نقلوا الفيروس إلى مختبرهم لدراسته دون الحاجة إلى انتظار عينات فعلية من الفيروس. والسرعة التي أجريت بها هذه العملية ليست سوى مثال على الدور الذي تؤديه طباعة الجينوم الكامل في تطوّر الطب وغيره من المجالات الأخرى. كما يستعين الباحثون بالبرمجيات لتصميم تسلسلات جينية يصنعونها فيما بعد ويُدخلونها إلى أحد الميكروبات، ومن ثمّ يعيدون برمجة الميكروب لأداء العديد من الأغراض، منها على سبيل المثال تصنيع دواء جديد. وحتى الآن، فإن التعديلات التي تُجرى على الجينوم توصّف بأنها طفيفة، لكن التطورات التي تشهدها تقنيات التخليق وبرمجياته تفتح الباب أمام العلماء لطباعة أجزاء من المادة الوراثية أكبر من أي وقت مضى، وإجراء تعديلات أوسع نطاقاً على الجينوم. وقد تمكّن العلماء من تصنيع الجينومات الفيروسية، المعروفة بحجمها متناهي الصغر، لأول مرة عام ٢٠٠٢م، إذ بدأ الأمر بإنتاج ما يقرب من ٧٥٠٠ حرف تمييز، يتكوّن منها فيروس شلل الأطفال Poliovirus. وكما هو الحال مع فيروس كورونا، مكّنت تلك الجينومات الفيروسية المخلّقة الباحثين من فهم كيفية انتشار الفيروسات وكيفية الإصابة بالمرض. وهناك بعض الجينومات الفيروسية التي تُصنّع بغرض إنتاج اللقاحات والعلاجات المناعية. كما هو الحال في كثير من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، والتي أثبتت فعالية أكبر ضد الفيروس مقارنة بغيرها من اللقاحات التي تم إنتاجها بتقنيات مختلفة.

مستقبلاً من المتوقع ان يسهم علم الجينوم، من خلال تصميم الجينومات وتخليقها على نطاق واسع، في تحويل الميكروبات إلى مصانع لإنتاج العقاقير والعديد من المواد الأخرى. ■

والإسلامية والتي تعد جزءاً أصيلاً في الثقافة التقليدية والدينية.

ومع تزايد أهمية علم الجينوم وتأثيراته على مستوى الرعاية الصحية بادرت العديد من الدول العربية لإنشاء مؤسسات ومشاريع متخصصة في تطوير هذا العلم ونقل تطبيقاته على أرض الواقع. من أهم هذه المشاريع مشروع الجينوم المصري، ويشارك في المشروع عدد من الجهات العلمية والتنفيذية في الدولة المصرية، متمثلة في وزارات الدفاع والصحة والاتصالات وأكثر من ١٥ جامعة ومركز بحثي ومؤسسة مجتمع مدني. كما يعد برنامج الجينوم السعودي أحد المشروعات الرائدة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ في الحد من الأمراض الوراثية عن طريق فك الشفرة الوراثية للمواطنين السعوديين، وإنشاء قاعدة بيانات لتوثيق أول خارطة وراثية للمجتمع السعودي، بما يسهم في تطوير الطب الشخصي، الذي يعمل على توظيف التقنيات الجينية والجزيئية الجديدة ضمن مفهوم الطب الشخصي لأغراض تشخيص الأمراض وتقييمها وعلاجها، وبناء قدرات أكثر اتساعاً في مجال علم الجينوم. وفي دولة الامارات العربية المتحدة تمت اضافة وحدة الجينوم الى العديد من المراكز الطبية، حيث توفر هذه الوحدة أحدث فحوصات الجينوم باستخدام أحدث التكنولوجيا في عالم الجينات وتقنيات الجيل الجديد للجينوم.

## علم الصيدلة الجيني

ممكن علم الجينوم من رفع القدرة والتكنولوجيا على تطوير عقاقير طبية جديدة، خاصة لعلاج الأمراض الوراثية، حيث ساهمت العقاقير والأدوية الجديدة في تحسين نوعية حياة الناس. وتنطلق أهمية علم الجينوم في تطوير الادوية من حقيقة انه وفي كثير من الأحيان، يكون الدواء عالي الفعالية بالنسبة لبعض الناس ولكنه سام بالنسبة للآخرين. ويعود ذلك الى تفاعل الأشخاص بشكل مختلف تماماً مع نفس الدواء وبنفس الجرعة، ويكون ذلك غالباً نتيجة اختلافات جينية قوية في جينات التمثيل الغذائي ذات الصلة. من خلال تحليل WGS، يمكن اختبار الاختلافات الجينية وبما يمكن من تحديد جميع التغييرات ذات الصلة بعملية التمثيل الغذائي للدواء (علم الصيدلة الجيني) وبالتالي اختيار الدواء الذي يعمل بشكل أفضل مع كل مريض.

وأسلوب حياته. وهو ما يعني أيضاً الوصول الى الوقاية والتشخيص وتحسين علاج الأمراض لكل شخص بمفرده.

يسمح علم الجينوم باتخاذ تدابير وقائية قبل ظهور الأعراض على المريض بفترة طويلة، حيث تميل بعض الاختلافات الجينية إلى التسبب في مخاطر صحية معينة. وتسمح المعلومات الجينومية باتخاذ الخطوات اللازمة للحماية والوقاية من المرض. اما عندما تحدث الأعراض، فان علم الجينوم يلعب دوراً متزايد الأهمية في إجراء التشخيص النهائي واختيار أفضل علاج. ويتم استخدام علم الجينوم بالفعل في الوقت الحاضر في الأمراض النادرة وامراض السرطان.

ويعد التحليل الكامل للحمض النووي البشري، المعروف باسم تسلسل الجينوم الكامل (WGS)، محركاً رئيسياً للعديد من مشاريع البحث الطبي في مجال السرطان والاضطرابات الوراثية المعقدة والامراض النادرة. والمرض النادر هو المرض الذي يصيب أقل من واحد من بين ٢٠٠٠ شخص، وهناك أكثر من ٦٠٠٠ مرض نادر معروف. في المجموع، تؤثر الامراض النادرة على واحد من كل ١٧ شخصاً في جميع أنحاء العالم، وتؤثر على حوالي ٥٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. في الماضي، غالباً ما كان المرضى المصابون بمرض نادر يقضون سنوات في البحث عبثاً عن التشخيص. اما اليوم، ومع معرفة أن أكثر من ٨٠ في المئة من الأمراض النادرة لها أصل وراثي. أصبح تسلسل الجينوم الأداة الأكثر فائدة للأطباء لتشخيص الأمراض النادرة.

## العالم العربي وتحديات امراض

### الوراثة

الاضطرابات الوراثية مثل التخلف العقلي وأمراض القلب والمياه الزرقاء وفقدان السمع واضطرابات النمو العصبي تكون أحياناً أكثر شيوعاً في بعض البلدان أكثر من غيرها اعتماداً على العوامل الوراثية، فعلى سبيل المثال، فان الإصابة بأمراض الاضطرابات الوراثية تعد أكثر في الدول العربية مقارنة بغيرها من الدول نتيجة شيوع زواج الأقارب في المجتمعات العربية



## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون ليبيا شريك الملتقى، ومشاركة مميزة لرجال الأعمال العرب والألمان

إنعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون في برلين خلال الفترة ٤ - ٦ أكتوبر ٢٠٢١م، بمشاركة ٢٥٠ من ممثلي الجهات الرسمية العربية والألمانية وكذلك من رجال الاعمال والمختصين من الجانبين. وفي حفل الافتتاح القي معالي السيد عبد الحميد الدببية رئيس وزراء ليبيا، والتي تعد شريك الملتقى لهذا العام، كلمة عبر الفيديو أكد فيها أهمية الشراكة بين ليبيا وألمانيا، مُشيراً إلى التحديات التي تواجهها ليبيا في الوقت الراهن. كما عبر الدببية عن شكره لجهود ألمانيا في عملية السلام الجارية في بلاده والتي ستجعل ليبيا قادرة على المساهمة في الاستقرار وإعادة الإعمار في المنطقة. رئيس الوزراء الليبي عبر أيضاً عن شكره للدكتور بيتر رامزاور رئيس الغرفة والأستاذ عبد العزيز المخلافي الأمين العام والغرفة على تنظيم هذا الملتقى.

العربي في ألمانيا لعمل الغرفة ولجهودها في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الألماني. ونوه اديب الى التحديات العالمية الحالية، وخاصة في المنطقة العربية، مؤكدا انه وعلى الرغم من هذه التحديات الكبيرة الا ان هناك أيضاً فرصاً هائلة لكلا الجانبين العربي والالمانى من خلال التعاون الاقتصادي والشراكة المتوازنة. وأوضح اديب ان العديد من الدول العربية تنجز وتنفذ الان مشاريع بنية تحتية ضخمة ومحورية تستهم في تحديث وتنويع اقتصاداتها كما هو الحال في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر ومصر وغيرها من الدول العربية، وبالنسبة لليبيا أيضاً، فقد ظهر

العربية الألمانية عميقة الجذور ومستقرة ومليئة بالفرص. خصوصاً ان العديد من الدول العربية بدأت برامج إصلاح ضخمة لتنويع اقتصاداتها بطريقة مستدامة. وتشمل هذه البرامج تطوير نظام التعليم، التنمية الحضرية، تحديث الصناعة الى جانب تطوير قطاع الطاقة. هذه التغييرات ستمهد الطريق بالتأكيد لمزيد من التعاون الواعد الذي ستستفيد منه الدول العربية والمانيا بشكل متبادل.

عميد السلك الدبلوماسي العربي في برلين الدكتور مصطفى اديب سفير الجمهورية اللبنانية شدد في كلمته في الملتقى على الدعم الكامل لأعضاء السلك الدبلوماسي

من جانبه رحب الدكتور بيتر رامزاور رئيس الغرفة والوزير الاتحادي السابق بالمشاركين في الملتقى مؤكدا على ان العدد الكبير من الوزراء والسفراء وممثلي الشركات رفيعي المستوى الذين قرروا المشاركة في الملتقى رغم كل الصعوبات في السفر واللقاءات التي تفرضها جائحة كورونا يمثل دلالة على أهمية الملتقى كمنصة رئيسية لعلاقات الأعمال العربية الألمانية وكذلك على الدور الهام الذي تقوم به الغرفة في هذا الجانب. ونوه رئيس الغرفة الى انه وعلى الرغم من التأثير الكبير الذي أحدثه فيروس كورونا على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، فان هناك أسباب وجيهة للتفاؤل بشأن المستقبل، حيث ان العلاقات الاقتصادية





الآن الجانب المشرق في الأفق بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي، حيث بدأت الآن بنجاح مرحلة جديدة من السلام ستتوج بإجراء الانتخابات في البلاد في ٢٤ ديسمبر من هذا العام. وهو ما يمثل الأساس لإعادة إعمار البلاد، مؤكداً انه يمكن لليبيا أن تجد في ألمانيا الشريك المناسب في جهودها في إعادة الاستقرار والاعمار.

وزير الدولة في وزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية الألمانية أندرياس فيشت، نوه في كلمته الى ارتفاع الطلب على المنتجات الألمانية في الخارج وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معتبرا ان الشركات الألمانية من بين الشركات العالمية الرائدة في مجال الطاقة والتكنولوجيا، وخصوصا في مجال طاقة الهيدروجين. مستعرضا اهم الاتفاقات التي وقعتها المانيا في هذا الإطار مع العديد من الدول العربية. وأكد فيشت استعداد الشركات الألمانية لتقديم خبرتها للدول العربية، كما اعتبر وزير الدولة الألماني ان ليبيا شريك مهم بالنسبة لألمانيا معتبرا ان النجاح الاقتصادي يمكن ان يكون ركيزة للاستقرار وكذلك داعما لجهود إعادة الاعمار.



وزير الاقتصاد والتجارة الليبي محمد الحويج وجه في كلمته الشكر لألمانيا على دعمها لليبيا في هذه المرحلة معتبرا ان التعاون الاقتصادي العربي الألماني يعد مثالا يحتذى به. مشددا ان ليبيا تتطلع الى تعزيز مساهمة الشركات الألمانية في تنفيذ المشاريع التنموية خصوصا في ضوء تحسن الأوضاع في ليبيا وارتفاع أسعار النفط واستقراره والذي يمثل اهم الصادرات الليبية الى ألمانيا. الحويج أشار أيضا الى ان المشاركة الليبية الواسعة في الملتقى خصوصا من جانب القطاع الخاص تؤكد الرغبة الليبية في تعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية مع ألمانيا.

من جانبه أكد الشيخ دعيح بن سلمان بن دعيح آل خليفة، رئيس مجلس إدارة شركة المنيوم البحرين «البا». ان المانيا تُعد شريكا اقتصاديا مهما للبحرين منذ بدأ العلاقات بين البلدين في العام ١٩٧٢م. واستعرض آل خليفة مسيرة عمل شركة

في إقامة الاعمال والاستثمار وبناء شراكة قوية مبنية على الثقة والاحترام، مشددا على ان الغرفة واتحاد الغرف الألمانية تنتمي إلى عائلة واحدة ملتزمة بتطوير التعاون الاقتصادي العربي الالمانى بالتعاون الوثيق أيضا مع وزارة الاقتصاد والطاقة الألمانية.

تضمن برنامج الملتقى الذي انعقد على مدى ثلاثة أيام محاور مُتعددة في العلاقات العربية الألمانية، ومنها: التعاون الليبي الألماني في قطاع الطاقة، الخدمات اللوجستية والنقل: التنقل والاتصال في العالم العربي، البنية التحتية الحضرية والمدن الذكية: إعادة الإعمار والتنمية المستدامة وتحديث الاقتصاد، الرقمنة: كيف يمكن أن تقود الثورة الصناعية الرابعة التنوع في الدول العربية، نقل المعرفة: مفتاح استدامة الأعمال ونجاح التحول الرقمي، مستقبل الاستثمار والتمويل في العلاقات الاقتصادية العربية الالمانية: تغيير التركيز وإطار أعمال هذا بالإضافة

البا منذ السبعينات لتصبح اليوم أحد الركائز الصناعية في البحرين وشركة رائدة في صناعة الألمنيوم ليس فقط في المنطقة العربية ولكن أيضا لآعب عالمي في صناعة الألمنيوم. واعتبر رئيس شركة البا ان الشركات الألمانية تعتبر من الشركاء المهمين بسبب معرفتها الصناعية والتقنية.

الدكتور فولكر ترير، الرئيس التنفيذي للتجارة الخارجية، في اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية (DIHK)، اعتبر في كلمته ان الملتقى الاقتصادي العربي الألماني هو الحدث المميز في مجتمع الأعمال العربي الألماني مؤكدا على ان الملتقى يمثل فرصة لاستكشاف فرص الأعمال الهائلة الموجودة في العالم العربي. كما نوه الدكتور ترير الى ان اتحاد الغرف الألمانية فخور بالتعاون مع الغرفة في تنظيم الملتقى. مضيفاً ان الشركات الألمانية تسعى باهتمام الى تعزيز علاقتها الاقتصادية مع ليبيا وترغب في التوسع

المتجددة، سيكون له تأثير كبير أيضاً على قطاع النقل. بالإضافة إلى ذلك، فإن موضوع الربط بين شبكات النقل البحري والجوي والبري له أهمية قصوى. وأشار أيضا الى العديد من المشاريع الواعدة في قطاع النقل، وعلى وجه الخصوص مشاريع السكك الحديدية في الإمارات والمملكة العربية السعودية، والتي ستساهم بشكل أكبر في الترابط في المنطقة. من جهته أكد الأستاذ خالد لطيف أن شركة ألبا لصناعة الألمنيوم، إحدى الركائز الصناعية للبحرين، تعتمد على شركاء لوجستيين أقوياء وموثوقين لاستيراد المواد الخام لإنتاج الألمنيوم ولك لتصدير منتجاتها، وأضاف ان استلام المواد الخام وتسليم المنتجات النهائية في الوقت المحدد مثل أحد التحديات الكبيرة خلال جائحة كورونا. توماس هايز أشار خلال مداخلة إلى التحديات التي تواجه دول الشرق الأوسط بسبب النمو السكاني وكذلك بسبب التلوث البيئي. مشيراً كذلك الى ان الرقمنة والبنية التحتية الجيدة للسكك الحديدية تمثل أساس النقل الفعال، مضيفاً أيضاً ان الاتجاه في المستقبل القريب سير باتجاه الاعتماد بشكل متوازي بين النقل الجوي والنقل عبر السكك الحديدية بحيث لا يهيمن قطاع واحد منهما على قطاع النقل.

**الجلسة الثالثة** «البنية التحتية الحضرية والمدن الذكية: إعادة الإعمار والتنمية المستدامة وتحديث الاقتصاد» وقد ادار الجلسة Joachim Schares، العضو المنتدب لـ AS + P. فيما شارك فيها كل من الدكتور يورغ ويستفال، نائب الرئيس التنفيذي الأول لشركة Schüco International، الدكتور أودو هوينجر، نائب رئيس BASF في الشرق الأوسط ومصر، الى جانب جورج ويبر، كبير مسؤولي التكنولوجيا في شركة، Wilo بالإضافة الى أحمد هوساوي، الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز في المملكة العربية السعودية

في بداية الجلسة أشار Joachim Schares إلى الدور المهم والمتنامي للمدن على نطاق عالمي، حيث وفي عام ٢٠١٠م، ولأول مرة، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في المدن أكبر من عدد سكان المناطق الريفية، الى جانب التوقعات انه وخلال السنوات الخمس عشرة القادمة سيكون هناك مليار شخص



هي امدادات المياه والرعاية الطبية عاملة. الكهرباء هي الأساس لجميع المكونات الأساسية للبنية التحتية للبلد، مثل المياه أو الإمدادات الطبية. على انه يجب أن تلبى الطاقة الكهربائية المنتجة سواء عبر مصادر الطاقة الاحفورية او مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة مثل الطاقة الشمسية احتياجات المستهلكين.

**الجلسة الثانية:** الخدمات اللوجستية والنقل: التنقل والاتصال في العالم العربي وقد ادرا هذه الجلسة وولف شفيبرت، المحامي في شركة شفيبيرت للاستشارات القانونية. فيما شارك في الجلسة، أندرياس بوتش، المدير العام لشركة DFS Aviation Services، ألكسندر دول، رئيس مجلس ادارة لينكولن إنترناشيونال، خالد لطيف، مدير التسويق في شركة ألمنيوم البحرين. دكتور تاماس هايز، المستشار القانوني في شركة Alstom.

وقد أكد أندرياس بوتش أن جائحة كورونا كان لها تأثير كبير على قطاع الطيران، حيث كان رد فعل الصناعة الأول هو وقف الاستثمارات الجديدة وخفض التكاليف. الا انه شدد على انه وبعد عودة حركة الطيران العالمية الى العمل بنسبة ٦٥ في المئة من حجم اعمالها قبل الجائحة فان الوقت يعد مثالياً للعودة الى الاستثمار المربح في قطاع الطيران. من جانب اخر اعتبر ألكسندر دول، ان التحول من اقتصاد يعتمد على النفط والغاز إلى اقتصاد أكثر تركيزاً على التجارة والتجارة الإلكترونية والطاقات

الى جلسة خاصة حول مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية.

**الجلسة الأولى** من الملتقى والتي أتت تحت عنوان «التعاون الليبي الألماني في قطاع الطاقة». ادارها سفين لوثرارت، الرئيس التنفيذي لشركة Luthardt GmbH. وشارك في الجلسة كل من محمد عون وزير النفط والغاز الليبي، وئام العبدلي الرئيس التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك ليبيا الى جانب هشام جودة، كبير خبراء الحلول في شركة SAP.

وقد سلط الوزير عون الضوء على دور ليبيا البارز في قطاع الطاقة، حيث تعد واحدة من أغنى البلدان في شمال إفريقيا في النفط والغاز وتنشط في هذا المجال منذ الستينيات، كما تسعى ليبيا أيضا في الوقت الحاضر الى تطوير وانشاء مشاريع جديدة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة. ولكن حتى مع أنواع الوقود التقليدية (الوقود الاحفوري)، لم تستنفد البلاد من كامل إمكاناتها بعد، حيث ان ٤٠ في المئة من طاقة انتاج ليبيا لم يتم استغلالها بعد، بالإضافة الى ان هناك مؤشرات واعدة على احتياطات النفط والغاز غير المكتشفة. وبسبب تحسن الوضع الأمني، من المؤمل ان تعود شركات النفط والاستكشاف الأجنبية، وخصوصا الشركات الألمانية الى العمل في ليبيا. كما يمثل أحد التحديات الرئيسية في استعادة شبكة الطاقة في ليبيا حيث ان الطاقة الكهربائية هي جزء أساسي من البنية التحتية للبلاد تماما كما



ولهما تأثير كبير. فيما وصف هشام جودة تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والتي تتجاوز التصنيع الذكي فقط بل تصل الى تسهيل التواصل بين الشركات والتركيز على المتطلبات الخاصة الفردية لكل عميل. من جانبه عرف ناصر العجاجي تقنيات الصناعة ٤,٠ بأنها أداة لتحسين القطاع المالي، حيث يتم استخدام الصناعة ٤,٠، على سبيل المثال، لتحسين البنية التحتية للدفع وزيادة كفاءة أنظمة الدفع ومعالجة تحفظات العملاء حول المعاملات الإلكترونية.

**الجلسة الخامسة** « نقل المعرفة: مفتاح استدامة الأعمال ونجاح التحول الرقمي »، ادار هذه الجلسة يورغن هوغريفه، الشريك الإداري في Hogrefe Consult، كما شارك فيها كل من أندرياس راشماير، الرئيس التنفيذي لشركة Veridos، الدكتور خالد حنفي أمين عام اتحاد الغرف العربية، أ.د. شاهين البيرق مؤسس ومدير مختبر DAI، الدكتور أندرياس رينيكه، كبير مستشاري التعاون الرقمي مع شمال إفريقيا في وزارة التعاون الدولي BMZ، بالإضافة الى راكان القرعاوي، مساعد مدير المكتب الدولي بوزارة الاستثمار بالمملكة العربية السعودية.

باستخدام العراق كمثال، أوضح أندرياس راشماير دور شركة Veridos في نقل المعرفة والتحول الرقمي، حيث كانت Veridos مسؤولة عن إنشاء سجل وطني في العراق، ولهذه الغاية، تم رقمنة حوالي

شركة البا البحرين. مصطفى الباجوري الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز مصر. ناصر العجاجي نائب مدير عام برنامج التنمية المالية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة الى هشام جودة من SAP الإمارات العربية المتحدة.

وصف برنهاردت راندرث التأثير المحفز الذي كان أحدثه الاجتماع بين الشيخ محمد بن زايد والمستشارة أنجيلا ميركل، حيث تحدث كلاهما عن رؤية مشتركة لإنجاز التغيير الهيكلي في بلديهما. وبناءً على ذلك، تم تأسيس «فريق عمل الثورة الصناعية الرابعة»، والذي يشارك فيه حوالي ١٠٠ شركة من ألمانيا والإمارات حتى الآن. كما عرض الأستاذ على البقالي نظرة عامة على الممارسة الصناعية في مرحلة تطوير شركة ألبا حيث تخطط شركة الألمنيوم البحرينية العملاقة ألبا لزيادة الإنتاجية والكفاءة من خلال الرقمنة الكاملة، بالإضافة الى خطة الشركة للاعتماد الكامل على تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة بحلول العام ٢٠٢٣م، حيث اظهر البقالي قناعته الكاملة بأن الرقمنة ستحدد السوق في المستقبل، مؤكداً على ان «الشركات التي لا تقوم بالترقية إلى الرقمنة وتطبيقات الصناعة ٤,٠ لن تكون قادرة على المنافسة». من جهته أشار مصطفى الباجوري إلى أن شركة سيمنز كانت نشطة في مصر منذ ١٢٠ عاماً ونشطت في مختلف القطاعات مثل الاتصالات والطاقة والنقل خلال هذه الفترة. ومع ذلك، فإن الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة هما عاملان حقيقيان لتغيير قواعد العمل والصناعة

اضافي من سكان المدن. ونتيجة لهذا النمو المتزايد في عدد سكان المدن تزداد أهمية إدارة وتخطيط المدن ذات الأهداف البيئية المستدامة، ويضيف Schares انه وفي ضوء توقع الخبراء لحدوث جائحة شبيهه بجائحة كورونا كل عشرين عاماً فإنه سيكون للمدن الذكية مزايا كبيرة في مواجهة هذه الأوبئة كما تم اثبات ذلك بالتجربة خلال جائحة كورونا. وفي نفس السياق أشار الدكتور أودو هوينجر إلى المدن والمناطق المتطورة التي بدأت مبكراً في عملية الرقمنة تمكنت من التحكم بشكل أفضل في سرعة انتشار العدوى بالإضافة الى ان جائحة كورونا ساهمت في تعزيز القوة الابتكارية للمدن الذكية التي وجدت نفسها مضطرة الى اختراع اساليب جديدة في التعامل مع الجائحة. وأضاف هوينجر ان المدن التي يشعر فيها الناس بالأمان تجذب المواهب وتدعم نمو الاقتصاد، كما هو الحال في العديد من مشاريع المدن الذكية في العالم العربي ومن امثلتها مدينة نيوم في المملكة العربية السعودية.

أحمد هوساوي أكد على أهمية التخطيط طويل المدى وتعريف المعايير المشتركة لتبادل البيانات في المدن الذكية، بينما اعتبر جورج ويبر النمو السكاني المستمر تحدٍ، حيث ان استهلاك الطاقة في المدن وتوفير مياه الشرب النظيفة بالإضافة الى الاستهلاك المفرط للمياه في المدن بحاجة ماسة إلى المعالجة. من أجل مواجهة هذه التحديات، فهناك حاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة. من جانبه أشاد الدكتور يورج ويستفال، بتخطيط المدن في عدد من الدول العربية معتبراً ان هنالك حاجة إلى أصحاب رؤى يجلبون الأفكار لهذه المشاريع الضخمة، معتبراً ان مدينتي دبي وابوظبي يمثلان نموذجاً للتخطيط المستقبلي للمدن في العالم العربي.

**الجلسة الرابعة** «الرقمنة: كيف يمكن أن تقود الثورة الصناعية الرابعة الى تنويع الاقتصاد في الدول العربية» وقد ادار هذه الجلسة الدكتور فيليب ستومبفي، المحامي في Alexander & Partner. الى جانب مشاركة كل من برنارد راندرث، المدير التنفيذي للمعهد الألماني الإماراتي GEI، الأستاذ على البقالي الرئيس التنفيذي

إلى الفضاء الرقمي، مما يتيح المزيد من الشفافية والمساءلة وبالتالي يبسط الأنشطة للشركات الأجنبية والمستثمرين في المملكة. الدكتور شاهين البيرق قدم نظرة مركزه على عمله البحثي الذي قدمه في الجامعة التقنية في برلين TU Berlin والذي كان بعنوان «Be Intelli - Future» والذي يدور حول ثورة التنقل من خلال الذكاء الاصطناعي، حيث ستجعل الذكاء الاصطناعي حركة المرور أكثر كفاءة وأماناً وحماية للبيئة.

## جلسة خاصة عن الاستثمارات في

### الدول العربية

وشارك في الجلسة كل من الدكتور رياض الخريف وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية في المملكة العربية السعودية. الى جانب الدكتور جمال علي رئيس الهيئة العامة لترويج الاستثمار والخصخصة في ليبيا.

وصف الدكتور رياض الخريف في مداخلته في الجلسة كيف استطاع النظام الصحي واقتصاد المملكة العربية السعودية أيضاً تحمل تبعات أزمة كورونا. وكيف استجابت المملكة، كجزء من رئاستها لمجموعة العشرين، بسرعة كبيرة للأزمة وساهمت في محاربة الجائحة على مستوى العالم. كما استطاعت المملكة ان تحقق في النصف الأول من عام ٢٠٢١م، نمواً في الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى، كما تحقق نمو أيضاً في القطاع الخاص وبمستوى أعلى حتى من مستوى ما قبل الجائحة. وأكد الخريف ان الحكومة السعودية قد أرست أسس النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، حيث تتنوع فرص الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ومن أبرز القطاعات الجديدة التي تقدم فرص للاستثمار تأتي تقنيات الهيدروجين كأحد أبرز الامثلة، كما تتعدد فرص التعاون بين المملكة العربية السعودية وألمانيا.

من جانبه أكد الدكتور جمال علي أن رغبة ليبيا الأساسية هي أن تصبح دولة مستقرة ومسالمة ومزدهرة مرة أخرى. ونظراً لموقعها المتميز، تعد ليبيا واحدة من أكثر



وخلق فرص عمل هناك. الدكتور خالد حنفي عبر عن اقتناعه بأن نقل المعرفة هو مفتاح استدامة الشركات والتحول الرقمي، على الرغم من أن المرء يفكر في المقام الأول في نقل المعرفة التكنولوجية المتخصصة، إلا أن هناك العديد من الأنواع الأخرى لنقل المعرفة. تقليدياً، يفكر المرء في نقل المعرفة من الشركات أو البلدان ذات الخبرة والتقدمية إلى الشركات أو البلدان الأقل تقدمية. ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة أن نقل المعرفة والتقنيات يجب أن يفهم على أنه تبادل بين طرفين وليس طريقاً ذا اتجاه واحد. من جانبه شرح راكان القرعاوي الفرص المتاحة أمام الشركات العالمية في السعودية، وكجزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تتضمن تحقيق هدف تسهيل استثمار الشركات الأجنبية في مجالات التنمية الرئيسية مثل الصحة والصناعة والتعليم والسياحة. ومن ضمن الخطة أيضاً نقل العديد من الإجراءات والعمليات الإدارية

عشرة ملايين صفحة من سجل المواطن الورقي. بناءً على هذه البيانات، تم إنشاء وثائق الهوية، في البداية بواسطة شركة Veridos. وبعد فترة من العمل، نقلت الشركة هذه المهمة إلى الإدارة المختصة المحلية في العراق. كما تم إنشاء مصنع في العراق لطباعة الهويات، وتم تدريب الموظفين المحليين للقيام بهذا الجزء المسؤول من العملية بأنفسهم. لم تساهم هذه العملية في خلق القيمة المحلية فحسب، بل ساهمت أيضاً في تعزيز سيادة العراق. الدكتور أندرياس رينيكه أكد أن الرقمنة أصبحت ذات أهمية متزايدة في سياق التعاون في السياسة الاقتصادية، حيث يساهم نقل المعرفة الرقمية في تعزيز النظم الاقتصادية وخلق فرص عمل في القطاع الرقمي، مشيراً إلى ان وزارة التعاون الدولي BMZ تساعد في إنشاء شركات تكنولوجيا معلومات محلية أو تدعم الشركات الألمانية للوصول إلى هذه الأسواق



سفير ألمانيا الأسبق في المملكة العربية السعودية وعضو مجلس أمناء مجموعة دوسمان.

رأى المشاركون أن إعادة الإعمار الناجحة للبلدان التي شهدت عدم استقرار خلال الفترة الماضية وحفظ السلام فيها مرتبطان بالاستقرار السياسي والاقتصادي. وتأتي تجربة العراق كدليل على ذلك وهو الامر الذي ينطبق أيضاً على ليبيا، الذي وحالما يسود الاستقرار فيها، فسيكون جاذباً للاستثمارات واستعادة النشاط في القطاعات الاقتصادية المربحة. فالعراق، على سبيل المثال، كان يُعرف بـ «سلة خبز العالم العربي» قبل الحرب وكانت الزراعة من أهم القطاعات في البلاد. كما كانت ليبيا، إحدى أغنى دول العالم بالنفط، واحدة من أكبر مصدري النفط إلى ألمانيا قبل الحرب. وبالعامل مع الشركاء والمستثمرين الدوليين، ستكون هناك إمكانية لتعزيز هذه القطاعات مرة أخرى، والتي بدورها ستؤدي إلى السلام والاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

لقد مكن الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون المشاركين من تعزيز العلاقات الشخصية المباشرة بين رجال الاعمال العرب ونظرائهم الالمان وكان من أبرز الفرص التي اتاحت هذه اللقاءات الشخصية هو حفلي العشاء والاستقبال الذين أقامتهما الغرفة وأتاحا الفرصة لتكثيف المناقشات وإجراء اتصالات جديدة بين ممثلي الجانبين العربي والألماني. ■

معالجة المياه في المملكة العربية السعودية أو قطر أو الإمارات العربية المتحدة أو مصر، على سبيل المثال، استثمارات ضخمة. من جهته تحدث محمد الأحمدى على أن تركيز الاستثمار ينصب أكثر على العالم العربي، لكنه أشار أيضاً إلى أن نظام بيئي متوازن من الاستثمار الداخلي والخارجي، ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، هناك مؤسسات مثل صندوق الاستثمارات العامة، التي تبحث عن فرص استثمارية واعدة حول العالم. وقدم ألف سورينسن تقييماً لاتجاهات التعاون التجاري والمالي العربي الألماني، حيث أكد ان استخدام الأداة الكلاسيكية لخطابات الاعتماد سيستمر، ولكن في المستقبل في شكل رقمي. كما توقع زيادة أخرى في تجارة الحساب المفتوح، أي التجارة التي يتم فيها تسليم البضائع والسلع قبل دفع ثمنها. ويتوقع أيضاً أنه سيتم تحديد شروط دفع أطول للمدفوعات التي تتم في سياق الأنشطة التجارية، حيث يتوقع العملاء المستوردون ذلك بشكل متزايد.

## جلسة حوار السفراء حول

### مستقبل العلاقات الاقتصادية

#### العربية الألمانية.

وقد ادار الجلسة، الدكتور فلوريان أمريلا، الشريك في Amereller Legal Consultants فيما شارك في الحوار كل من، مايكل أونماخت سفير ألمانيا في ليبيا، لقمان الفيلى سفير العراق لدى المانيا الى جانب ديتر هالر

المواقع جاذبية للتجارة بين أوروبا وأفريقيا. وأضاف رئيس هيئة تشجيع الاستثمار في ليبيا انه من أجل تحقيق الاستقرار في البلدان الأضعف اقتصادياً، ليس من المهم فقط تصدير المواد الخام، ولكن أيضاً فتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشمل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً نقل التقنيات والإدارة الإستراتيجية لخلق وظائف جديدة وتدريب الموظفين في مجال الصناعة ٤٠. مشددا على ان ليبيا لديها كل ما تحتاجه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الموارد الطبيعية ومناخ الأعمال الجيد وقانون الاستثمار المرن. الدكتور علي دعا الشركات الألمانية، وكذلك جميع الأطراف المهمة، للقيام بأعمال تجارية في ليبيا والتمتع بمزايا مثل العمالة المحلية الرخيصة وتكاليف الطاقة المنخفضة.

**الجلسة السادسة** « مستقبل الاستثمار والتمويل في العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية: تغيير التركيز وإطار أعمال »، ادار هذه الجلسة الدكتور كيليان بيلز، الشريك في Amereller Legal Consulting. بينما شارك كل من: Prof. Christian Aders، الرئيس التنفيذي والمدير العام الأول في شركة ValueTrust Financial Advisors SE، ألكسندر دول، رئيس مجلس ادارة لينكولن إنترناشيونال، محمد الأحمدى، رئيس الأسواق، المركز الوطني لإدارة الديون السعودية، جان فون ألووردين، مدير تطوير الأعمال الدولية في Euler Hermes، بالإضافة الى ألف سورينسن، العضو المنتدب لفرع بنك ABC في فرانكفورت.

وقد عرض البرفسور Aders تقييماً مثيراً للاهتمام لبرلين كأفضل مكان لعمل الشركات الناشئة، والمدينة الأكثر تلقياً للاستثمارات في أوروبا خصوصاً في قطاع الشركات التكنولوجية الناشئة، ووفقاً لذلك، هناك العديد من الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا أو في الشركات الناشئة، ويضيف Aders ان القليل جداً من هذه الاستثمارات يأتي من العالم العربي. من جانبه تحدث ألكسندر دول عن «حركة استثمارية» تركز على البنية التحتية للمنطقة العربية حيث تتطلب الرعاية الصحية أو

وألمانيا منذ أكثر من ٦٠ عام، مضيفاً أنه وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتم استغلال كل الفرص المتاحة بعد. ليس فقط في إطار التعاون التنموي ولكن أيضا التعاون الاقتصادي وتعزيزه والذي يعد طريقة فعالة لتمكين الأردن بشكل ايجابي وطويل الأمد، حيث أكد الوزير الشريفة أن الأردن يحتاج في الدرجة الأولى إلى استثمارات نوعية والتي تعني الاستثمارات التي يستفيد منها السكان المحليين والتي تقوم بنقل المعرفة والتكنولوجيات الجديدة إلى المنطقة وبالتالي تخلق فرص عمل وأسواق جديدة.

وفي هذا السياق شدد الوزير أن الأردن الذي استثمر في السنوات الماضية كثيرا في بنيته التحتية اليوم جاهز لكي يمثل للشركات الألمانية البوابة إلى الأسواق في الشرق الأوسط. كما يمكن الأردن من خلال موقعه الجغرافي المميز الشركات الأوروبية والألمانية من الدخول إلى الأسواق في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم أكثر من ٤٠٠ مليون مستهلك. كما يمتلك الأردن كل الظروف الممتازة لإقامة الأعمال التجارية بسبب البنية التحتية الداعمة للاستثمارات كميناء العقبة والمناطق الاقتصادية الخاصة الى جانب المناطق الصناعية. وقد اظهرت الكثير من الشركات الألمانية اهتمامها الواسع في ممارسة الأعمال التجارية في الأردن. وقد شاركت في الاجتماع العديد من الشركات الكبيرة والمتخصصة من قطاعات مختلفة مثل الطاقة، الصحة، البناء الى جانب الشركات المتخصصة في التدريب المهني والتعليم والاستشارات والتي عبرت عن اهتمامها بالفرص الاقتصادية في الأردن. وكان الأمين العام، الأستاذ عبد العزيز المخلافي، قد أكد في كلمته أن الأردن يمتلك العديد من القطاعات الصناعية الواعدة، منها على سبيل المثال قطاع الخدمات وخصوصا قطاع المعلومات والاتصالات وقطاع الصناعة وخصوصا قطاع صناعة الأدوية وقطاع المنسوجات. كما ان لدى الأردن أيضا إمكانيات كبيرة كوجهة سياحية بسبب تراثه الثقافي والتاريخي بالإضافة إلى إمكانياته في السياحة العلاجية. ■



## محادثات حكومية ألمانية أردنية

### التعاون الثنائي نصف مليار يورو والشريفة يلتقي شركات ألمانية

ميسرة الشروط لتمويل مشاريع التنمية في مجالات التعليم، امدادات المياه، معالجة القمامة بالإضافة الى التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي، وتعد هذه المجالات أساسية في كلها مواضيع أساسية في التعاون التنموي بين ألمانيا والأردن.

ونظمت غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية على هامش هذه الزيارة اجتماع خاص لوزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني مع الشركات الألمانية المهمة بالتعاون الاقتصادي مع الأردن. وأتاح هذا الاجتماع للحاضرين فرصة الحصول على معلومات حول الفرص الاستثمارية في الأردن بشكل مباشر من الوزير. وشدد الوزير الشريفة في كلمته خلال الاجتماع على العلاقات القوية التي تربط الأردن

قام وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني ناصر الشريفة بزيارة الى جمهورية ألمانيا الاتحادية بمناسبة انعقاد المحادثات الحكومية الثنائية السنوية بخصوص التعاون التنموي بالإضافة الى تعزيز التعاون في مختلف المجالات بين البلدين الصديقين.

وفيما ترأس الوزير الشريفة الوفد الأردني، ترأست وكالة وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الدكتورة ماريا فلاتشسبارث الجانب الألماني. وقد تعهدت الحكومة الألمانية خلال المباحثات بتقديم نصف مليار يورو في برنامج المساعدات التنموية للأردن. ووفقا لبيان رسمي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي سيستخدم المبلغ في تقديم مساعدات تكنولوجية وقروض

## الاستثمار وفرص الأعمال في قطر

نظمت الغرفة بالتعاون مع السفارة الألمانية في قطر في ٢٢ من نوفمبر ندوة عبر الانترنت تناولت مميزات الاستثمار وفرص الاعمال في قطر، شارك فيها العديد من رجال الاعمال والشركات الألمانية. وفي مداخلة أكد السفير الألماني في قطر Claudius Fischbach على مشاريع التنمية والبنى التحتية الأساسية الجاري إنجازها في قطر ومنها على سبيل المثال مترو الدوحة الذي تبلغ تكلفته حوالي ٣٦ مليار دولار أمريكي، الى جانب مشاريع التطوير المتسارعة والاستعدادات لكأس العالم.

وأشار السفير أيضا الى انه وعلى الرغم من ان تصدير الغاز الطبيعي المسال يمثل القطاع الاقتصادي الرئيسي في قطر، الا ان الصناعات ذات إمكانات النمو الكبيرة قد تطورت على مدى السنوات الماضية. فبالإضافة إلى قطاع البناء،

## الأمين العام يشارك في اعمال المنتدى الاقتصادي العربي اليوناني العاشر

شارك الأمين العام الأستاذ عبد العزيز المخلافي في اعمال المنتدى الاقتصادي العربي اليوناني العاشر الذي عقد بالعاصمة اليونانية أثينا خلال الفترة ٧-٨ ديسمبر ٢٠٢١م. الذي حضره ممثلون عن القطاع الخاص ورجال الاعمال والمسؤولون الرسميون من الدول العربية ومن اليونان. والقي الأستاذ المخلافي كلمة في المنتدى تحدث فيها عن العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية ودور الغرف العربية الأجنبية المشتركة في دعم وتعزيز هذه العلاقات. وقد تضمنت اعمال المنتدى خمس جلسات حوارية تناولت أولى هذه الجلسات موضوع التغييرات المناخية



وقد تباحث المشاركون في الندوة حول فرص الاستثمار وإقامة الاعمال في قطر والتي تلقى الدعم من الحكومة القطرية من خلال مناطق التجارة الحرة و «مركز قطر للمال»، وإمكانية استفادة الشركات الألمانية من النمو الكبير الحاصل في قطر. ■

شهدت التكنولوجيا الطبية والتقنيات الرقمية بشكل أساسي نموا وتطورا ملحوظًا، كما تعطي الحكومة القطرية أهمية متزايدة لتطوير الطاقات المتجددة وحماية البيئة، ويتضمن هذا إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وخزانات المياه، وأيضًا التحول الكهربائي.



في العالم العربي، وأفاق التعاون العربي-اليوناني في هذا المجال. اما الجلسة الرابعة فتمحورت حول نقل التكنولوجيا والمعرفة في الصناعات الغذائية مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال. وناقشت الجلسة الخامسة والاخيرة السياحة والاستثمار العقاري وأفاق التعاون بين الجانب العربي واليوناني. ■

وبدائل الطاقة المتجددة والانعكاسات والإمكانات لتطوير التعاون العربي-اليوناني في هذا المجال، كما ركزت الجلسة الثانية من المنتدى على موضوع الأزمات والتطورات الأخيرة في الملاحة والموانئ، والتحديات والفرص المتاحة لتوجه جديد في الملاحة. كما شهدت الجلسة الثالثة حوار بين المشاركين في الجلسة حول موضوع مشاريع البنية التحتية

## الملتقى الاقتصادي العُماني الألماني

نظمت الغرفة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عُمان في ١٦ نوفمبر ٢٠٢١م الملتقى الاقتصادي العُماني الألماني عبر الاتصال المرئي. شارك في الملتقى أكثر من ٨٠ شركة ألمانية. تحدث السفير الألماني في عُمان توماس شنايدر عن زيادة الاعمال والنشاط الاقتصادي في عُمان، كما أكد على أهمية النظر إلى عمان ليس فقط كسوق، ولكن أيضاً كمركز للتجارة الدولية نظراً لموقعها الجغرافي الاستثنائي. من جانبه أكد السفير العُماني في المانيا، يوسف بن سعيد بن محمد العامري على أن العلاقات الثنائية بين البلدين كانت دائما وثيقة وودية ودعا رجال الاعمال الالمان للاستفادة من الفرص المتاحة في السلطنة للشراكة والاستثمار. من جهتهما أكد كلا من الدكتور بيتر رامزاور رئيس الغرفة والوزير الاتحادي السابق، وكذلك رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان، رضا آل صالح، في كلمتهما على أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ودعيا رجال الأعمال والشركات من كلا البلدين لاغتنام الفرص المتاحة لممارسة الأعمال



بالدعم حوالي ثلاثة أضعاف مساحة سنغافورة، مما يجعلها واحدة من أكبر المناطق الاقتصادية في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما تم أيضاً إنشاء عشر مدن صناعية في مواقع استراتيجية، والتي تعمل كمراكز لريادة الأعمال والابتكار والتقدم في السلطنة. وهو ما يؤكد ان سلطنة عُمان لديها إمكانات غير عادية وتمثل بوابة نموذجية لأسواق الشرق الأوسط والهند وأفريقيا، وهو ما يقدم فرص كبيرة لإقامة الاعمال والاستثمار للشركات الألمانية. ■

التجارية. وقد ناقش المشاركون في الندوة أهمية رؤية عمان ٢٠٤٠، في تحقيق التحديث الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، من خلال جعل الاقتصاد أكثر تنوعاً مع التركيز على القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى أن عُمان تتمتع بمناخ استثماري مشجع للغاية من خلال الحوافز والدعم الشامل للأنشطة الاقتصادية المختلفة، يدعم ذلك امتلاك السلطنة لثلاث مناطق صناعية حرة ومنطقتين اقتصاديتين خاصتين. فعلى سبيل المثال، تبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخاصة

## التطورات والفرص الاقتصادية والتحديات الحالية في لبنان

بالتعاون مع السفارة الألمانية في لبنان نظمت الغرفة في ١٢ نوفمبر ندوة عبر الاتصال المرئي حول التطورات والفرص الاقتصادية والتحديات الحالية في لبنان. وقد عرض السفير الألماني في لبنان، أندرياس كيندل التطورات الأخيرة حيث قدم في البداية وصفاً للوضع الحالي للبلاد والتدهور الاقتصادي المستمر منذ العام ٢٠١٩م، واشترطات المجتمع الدولي لدعم لبنان بمطالب إصلاح سياسية واقتصادية ومنها على سبيل المثال، قطاع الطاقة وقطاع البنوك.

ومن بين الاهتمامات المركزية حالياً قضية إعادة بناء الميناء، الذي كان سابقاً أحد الشرايين الاقتصادية الرئيسية في البلاد. حيث ان إعادة



بالوضع القائم في لبنان مثل إعادة بناء الميناء أو وضع الإمدادات في قطاع الصحة أو حرية تحويل الأموال. وأوضح العديد من المشاركين أنه، على الرغم من مناخ الأعمال الصعب، لا يزال هناك اهتمام كبير بإقامة الأعمال في لبنان، البلد الذي يتمتع بإمكانات كبيرة من أهمها موقعه الاستراتيجي. ■

أعمار ميناء بيروت ليس مهماً للبنان فقط بل يصب أيضاً في مصلحة الدول الأوروبية والتي تُعد موانئ البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية اساسية لحركة الشحن من وإلى أوروبا.

وقد ناقش رجال الأعمال المشاركين في الندوة تقييم السفير كيندل للقضايا ذات الصلة





## الأمين العام يشارك في احتفالات الذكرى الأربعين لتأسيس غرفة تجارة الفجيرة

شارك الأمين العام الأستاذ عبد العزيز المخلافي في احتفالات غرفة تجارة وصناعة الفجيرة في دولة الامارات العربية المتحدة بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيسها، وقد نقل الأستاذ المخلافي مع الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، التهاني والتبريكات لرئيس وإدارة غرفة الفجيرة بهذه المناسبة.

وعلى هامش الاحتفالية والتي أقيمت برعاية صاحب السمو الشيخ حمد الشرقي حاكم الفجيرة. وبحضور صاحب السمو محمد بن

الفجيرة، وقد تلقى الأمين العام درع التكريم من سمو ولي عهد امارة الفجيرة شخصياً. ■

حمد الشرقي ولي عهد الفجيرة، جري تكريم الغرفة باعتبارها شريك استراتيجي هام لغرفة



## مشاركة الأمين العام في المؤتمر التاسع عشر لأصحاب العمل والمستثمرين العرب

شارك الأمين العام عبد العزيز المخلافي في المؤتمر التاسع عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، والذي عقد يومي ٢٨ و ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١م، في طرابلس، ليبيا، تحت شعار «معاً لنهضة ليبيا الاستثمارية».

وألقى الأمين العام في المؤتمر كلمة حول العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية بشكل عام والعلاقات الاقتصادية الليبية الألمانية بشكل خاص ومجالات تطوير هذه العلاقات خصوصاً في قطاع الطاقة سواء كان في مجال النفط والغاز او في مجال الطاقة المتجددة. وإمكانية تشجيع الاستثمارات العالمية والألمانية في هذا القطاع بالإضافة الى الدور الذي يمكن للشركات الألمانية أن تلعبه في جهود إعادة أعمار ليبيا.

ويمثل عقد مؤتمر أصحاب الاعمال والمستثمرين العرب في ليبيا، تجمعا اقتصاديا واستثمارياً لتشجيع الاستثمار في

مجال أوسع للقطاع الخاص للاستثمار في تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه. تفعيل دور الغرف التجارية ومجالس رجال الأعمال وتبادل الزيارات بين المستثمرين العرب والليبيين. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفتح الفرص أمام الشباب الليبي لقيادة المؤسسات الاقتصادية التأكيد على أن تكون مخرجات التعليم تتوافق مع متطلبات سوق العمل. وضع الية تساند المستثمرين في ضمان مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية. دعوة المستثمرين للاستثمار بمشاريع الطاقات المتجددة. ■

ليبيا وليواكب التعافي في الاقتصاد الليبي ولتعزيز التعاون بين الدول العربية في نهضة ليبيا. كما مثل المؤتمر منبراً جمع كافة الجهات العربية المعنية بالاستثمار من كبار المسؤولين الرسميين والهيئات المعنية بالاستثمار وترويجه ومن أصحاب الاعمال والشركات العربية المعنية بمختلف قطاعات الاستثمار. وتوصل المؤتمر الى جملة من التوصيات والمقترحات من أهمها: تعزيز الاستقرار الأمني لما يساهم في تحفيز الاستثمار، تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي واستئناف تقديم الخدمات الأساسية وتحسين البيئة الاستثمارية ارتكازا على سياسة الإصلاح والتنمية المستدامة الجديدة. إفساح

4/2021

Das Ghorfa – Wirtschaftsmagazin

# SOUQ

[www.ghorfa.de](http://www.ghorfa.de)

**Noor Riyadh:**  
Festival des Lichts in Riad

Länderreport: **Oman**

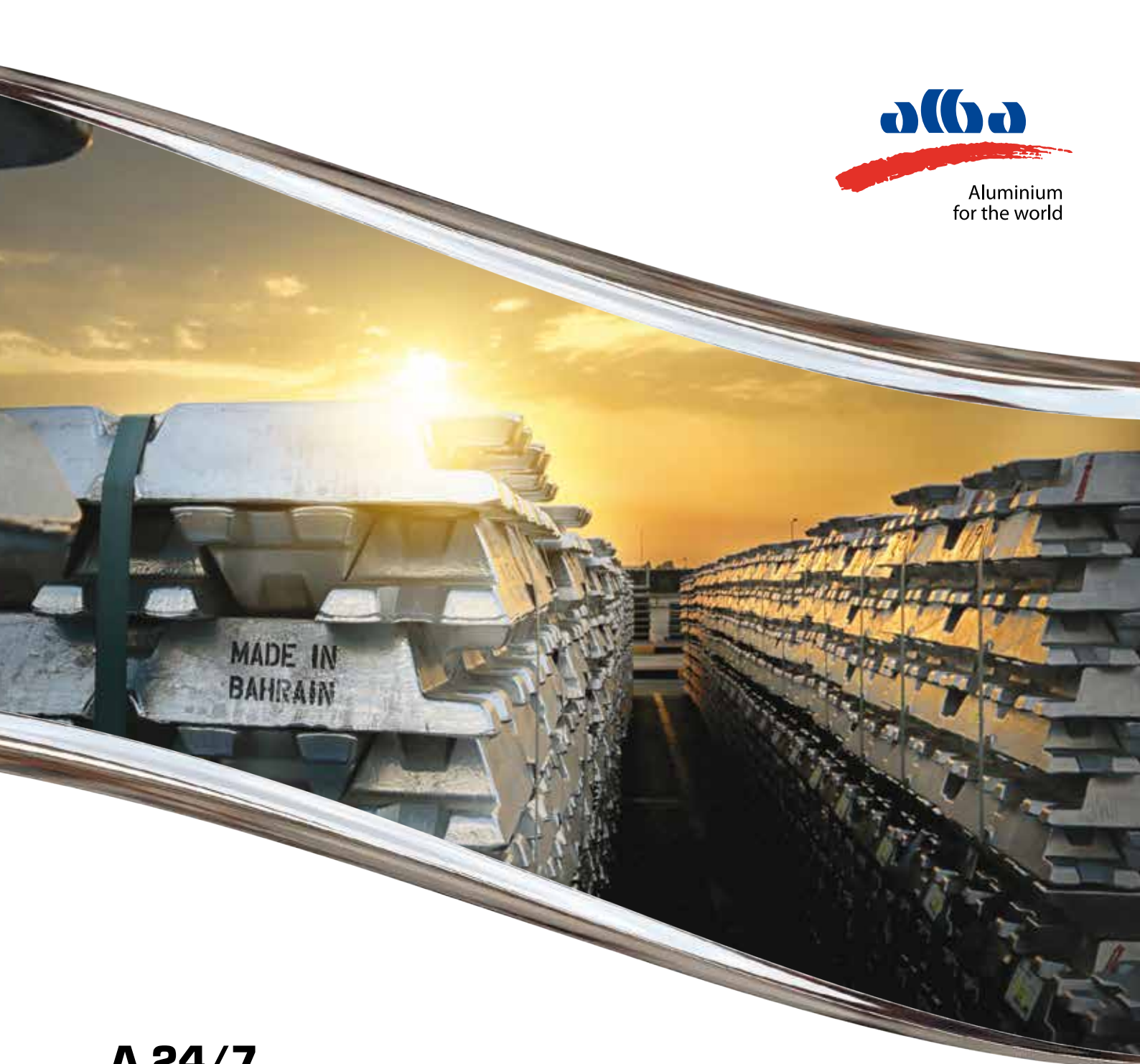
**Tunesien:**  
Jobmotor Digitalwirtschaft

**Logistik:**  
Der globale Stau  
dauert länger



The Alba logo consists of the letters 'Alba' in a bold, blue, sans-serif font. Below the letters is a thick, horizontal red brushstroke that tapers at both ends.

Aluminium  
for the world



## A 24/7 Customer-Driven Operation

Spread over 50 countries across 6 continents, we run a 24/7 operation delivering high-quality metal on-time to more than 150 customers. We are ready to meet your demand through our offices in Bahrain, Switzerland, Singapore, Hong Kong, and the U.S.



## Liebe Mitglieder, liebe Leserinnen und Leser,

Albert Einstein sagte einst, dass Zeit relativ sei. Nun, wo sich das Jahr 2021 dem Ende zuneigt und wir die vergangenen Monate Revue passieren lassen, finden wir seine These bestätigt. Die Zeit verflog, als wir trotz Corona-Maßnahmen und Lockdown unsere Arbeit fortgesetzt haben; sehr langsam kroch sie dahin, als wir auf den Startschuss für unsere ersten physisch stattfindenden Events des Jahres, das Health und das Business Forum warteten. Sie raste förmlich, wenn wir unsere beliebten Webinare der Botschafterreihe vorbereiteten und sie stand gelegentlich still, wenn wir den höchst interessanten Berichten über den Libanon, Katar oder Oman lauschten. Doch lesen Sie auf Seite 30 selbst mehr über die spannenden Aktivitäten der Ghorfa in den zurückliegenden Wochen.

So relativ Zeit auch sein mag, so sicher ist, dass wir unsere Zeit stets dem Brückenbauen zwischen der arabischen Welt und Deutschland widmen. Daher freut es uns besonders, Ihnen einen optimistischen Ausblick auf unsere Aktivitäten im Jahre 2022 geben zu können. Zum ersten Mal seit der Pandemie wollen wir unsere Foren zu den Kernbereichen der deutsch-arabischen Zusammenarbeit – Wirtschaft, Energie, Sport, Bildung und Gesundheit – wieder real abhalten. Auch sollen wieder Ghorfa-Delegationsreisen stattfinden. Unsere Handelskammer wird zudem neue Wege beschreiten und sich noch mehr in der Projektarbeit engagieren.

Der Oman und seine vielfältigen Initiativen und Reformen war schon das Thema beim virtuellen deutsch-omanischen Wirtschaftsforum. In dieser Ausgabe des SOUQ präsentieren wir einen ausführlichen Länderreport Oman (S. 8). Mit seiner „Vision 2040“, erneuerbaren Energien und effektiven Wirtschaftsprogrammen wappnet sich das Land für die Herausforderungen der Zukunft. Fazit: Das Sultanat am indischen Ozean gehört zu den aufstrebenden Märkten der Region.

Auch das Nachbarland Saudi-Arabien modernisiert sich; nicht nur wirtschaftlich, sondern auch kulturell. Bei dem Festival „Noor Riyadh“, das fortan jährlich stattfinden soll, hatten einheimische und internationale Künstler die Gelegenheit, sich mit faszinierenden Lichtinstallationen künstlerisch zu artikulieren. Lichtvolle Einblicke finden Sie auf den S. 16 - 19.

Auch diesmal finden Sie im SOUQ Einsichten von fachkundigen Gastautoren: Botschafter a.D. Dr. Andreas Reinicke beleuchtet im Branchenreport das Thema Digitalisierung und zeigt überraschende Verbindungen zu Themen wie Außenpolitik oder Entwicklungshilfe (S. 20). In einem exklusiven Interview spricht Dr. Khaled Hanafy, der Generalsekre-



tär der Union of Arab Chambers über Wissenstransfer, der nur dann erfolgreich ist, wenn er nicht als Einbahnstraße verstanden wird (S. 28).

Der im arabischen Raum sehr erfahrene Logistik-Unternehmer Uwe Stupperich erläutert, warum wir uns im internationalen Warenverkehr längere Zeit auf Störungen einstellen müssen (S. 22).

Nichts ist beständiger als der Wandel – auch in der deutsch-arabischen Zusammenarbeit. Die erneuerbaren Energien und eine Zukunft mit grünem Wasserstoff werden die Handelsbeziehungen verändern. In manchen Ländern beginnt – nach Krieg und Aufruhr – eine Ära des Wiederaufbaus. Bei allen Veränderungen bleibt die Zusammenarbeit zwischen der arabischen Welt und Deutschland stabil. Bei der Drucklegung dieses Heftes lag, der Koalitionsvertrag der neuen Bundesregierung bereits vor. Darin heißt es: „Frieden und Stabilität im Nahen und Mittleren Osten sind Teil unserer zentralen Interessen. Wir wollen die Potenziale der Zusammenarbeit Deutschlands und der EU mit der Region und der Staaten der Region untereinander ausschöpfen.“

In diesem Sinne bleiben wir zuversichtlich und werden unsere Arbeit in diesem Geiste fortsetzen.

Ich wünsche Ihnen eine angenehme Lektüre dieser Ausgabe des SOUQ und vor allem ein gesundes und erfolgreiches Jahr 2022.

Ihr  
Abdulaziz Al-Mikhlafi  
Generalsekretär

## Editorial 1

Abdulaziz Al-Mikhlafi



## Nachrichten 4



Corona pusht den Cargo-Verkehr



Milliardenplattform für die Energiewende



Bahrain: 14,1 Millionen Touristen bis 2026

## Personalien 6



Martin Jäger



Yacin Douale



Dr. Abdelaziz Elsherif



Mustapha El Yemli

## Länderreport



„Oman treibt Modernisierung der Wirtschaft voran“

Das Sultanat wappnet sich für eine Zukunft nach dem Öl. Die Diversifizierungsprogramme eröffnen vielversprechende Möglichkeiten für deutsche Unternehmen.

## Kultur

Noor Riyadh

Ein aufsehenerregendes Festival des Lichts zeugt von der Aufbruchstimmung in Saudi-Arabien



16

## Branchenbericht

Tunesien: Digitalisierung

„Wir nehmen noch zu wenig Notiz von den digitalen Erfolgsgeschichten in den Ländern unseres Nachbarkontinents Afrika“

von Dr. Andreas Reinicke



20

## Gastbeiträge

Globale Probleme der Logistik

„Die Ausnahmesituation wird noch lange andauern“

von Uwe Stupperich



22

Finanzen

Crowdfunding gewinnt in den arabischen Ländern an Bedeutung

von Florian Sigmund



26

## Exklusiv

Interview mit Dr. Khaled Hanafy

„Wissenstransfer ist keine Einbahnstraße“



28

## Aktivitäten

24th Arab-German Business Forum,

„Das wichtigste Event in der deutsch-arabischen Geschäftswelt“

Webinar Libanon | Webinar Oman  
Webinar Katar | Roundtable Jordanien



30



### Impressum

#### Herausgeber:

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.  
Garnisonkirchplatz 1, 10178 Berlin  
Telefon: + 49 (0)30 278907-11  
Telefax: + 49 (0)30 278907-49  
ghorfa@ghorfa.de  
www.ghorfa.de

**Präsident:** Dr. Peter Ramsauer,  
Bundesminister a.D.

**Generalsekretär:** Abdulaziz Al-Mikhlafi

**Chefredakteur (deutsche Ausgabe):**  
Jürgen Hogrefe

#### Mitarbeit:

Nico Arnold, Jelena Kolar, Santina Robens

#### Marketing:

Nancy Ishak

#### Layout:

Fadhl Al-Romaima

#### Titelbild:

© Riyadh Art

#### Druck:

Druck Center Meckenheim GmbH

#### Erscheinungsweise:

Der SOUQ erscheint viermal jährlich. Ghorfa-Mitglieder erhalten das Magazin unentgeltlich zugesandt.

Die Ghorfa übernimmt keine Gewähr für die Richtigkeit der Angaben.

Nachdruck, auch auszugsweise, ist nur mit Quellenangabe gestattet.

Erscheinungsdatum: Dezember 2021

Deutschland

### Aus der Koalitionsvereinbarung der neuen Bundesregierung über Nahostpolitik:

„Frieden und Stabilität im Nahen und Mittleren Osten sind Teil unserer zentralen Interessen. Wir wollen die Potenziale der Zusammenarbeit



Deutschlands und der EU mit der Region und der Staaten der Region untereinander ausschöpfen. Wir unterstützen Bemühungen in der Region, die mehr politische und ökonomische Teilhabe der Bevölkerung, v.a. von Frauen und jungen Menschen, ermöglichen. Wir fördern weiterhin demokratische Transformationsprozesse in der südlichen Nachbarschaft Europas. Zudem sollen durch Klimapartnerschaften mit ausgewählten Partnern technologische Innovationen in der Region vorangetrieben werden. [...] Wir arbeiten daran, die humanitären Katastrophen in Syrien und Jemen einzudämmen, und setzen unsere humanitäre Hilfe auf hohem Niveau fort. Wir unterstützen aktiv die VN-geführten Friedensprozesse dieser Konflikte. Dazu gehören auch die Dokumentation, Aufarbeitung und Verfolgung von Kriegsverbrechen. Wir setzen uns im Rahmen der laufenden VN-Bemühungen und des Berliner Prozesses für die Stabilisierung Libyens ein. Wir wollen unseren Beitrag leisten zur Stabilisierung des Iraks.“

Foto: © Bundesregierung/Kugler, Stefan

Luftfahrt

### Corona pusht den Cargo-Verkehr

Die International Air Transport Association (IATA) meldet für die Fluggesellschaften des Nahen Ostens einen Anstieg des internationalen Frachtvolumens um 17,6 Prozent, verglichen mit dem gleichen Zeitraum im Jahre 2019. Die vorliegenden Daten der IATA für die globalen Luftfrachtmärkte aus dem 3. Quartal zeigen, dass die Nachfrage weiterhin deutlich über dem Vorkrisenniveau liegt und dass es weiterhin Kapazitätsengpässe im internationalen Frachtverkehr gibt. Die



weltweite Nachfrage, gemessen in Frachttonnenkilometern (CTK), stieg im Vergleich zum September 2019 um 9,1 Prozent. Zu den Faktoren, die sich günstig auf die globale Luftfrachtnachfrage auswirken, sagte die IATA: „Unterbrechungen der Lieferkette und die daraus resultierenden Lieferverzögerungen haben zu langen Lieferzeiten der Lieferanten geführt. Dies bedeutet in der Regel, dass die Hersteller den schnelleren Lufttransport nutzen, um die im Produktionsprozess verlorene Zeit wieder aufzuholen.“ Zwar profitierte der internationale Frachtverkehr auf den ersten Blick von der Pandemie, doch die Fähigkeit der Luftfrachtunternehmen, die zusätzliche Nachfrage zu befriedigen, wird weiterhin durch erhebliche Kapazitätsengpässe eingeschränkt. Um die wirtschaftliche Erholung von Covid-19 voranzutreiben, müssten die Engpässe behoben und die Widerstandsfähigkeit der globalen Lieferketten gestärkt werden, so Willie Walsh, Generaldirektor der IATA.

Foto: © Nabeel Hashmi - Flickr.com

## Erneuerbare

### Milliardenplattform für die Energiewende

Die Vereinigten Arabischen Emirate (VAE) und die Internationale Agentur für Erneuerbare Energien (IRENA) haben den Start der „Energy Transition Accelerator Financing (ETAf)“-Plattform bekannt gegeben. Über dieses neue globale Finanzierungswerkzeug soll der Übergang zu erneuerbaren Energien in Entwicklungsländern beschleunigt werden. ETAf wurde am Rande der UN-Klimakonferenz in Glasgow vorgestellt, die VAE stellten 400 Millionen US-Dollar aus dem „Abu Dhabi Fund for Development (ADFD)“ bereit. Erklärtes Ziel ist es, mindestens eine Milliarde US-Dollar an Mitteln zu sammeln. Durch Kofinanzierung will die ETAf weitere 2 Mrd. US-Dollar an Investitionen in die Energiewende mobilisieren, um bis 2030 insgesamt 1,5 GW an sauberer erneuerbarer Energieerzeugung und -speicherung bereitzustellen. Die ETAf wird von IRENA von seinem Hauptsitz in Abu Dhabi aus verwaltet und soll insbesondere dazu beitragen, Investitionsrisiken zu mindern und Projekte im Bereich in Entwicklungsländern zu finanzieren, die andernfalls Schwierigkeiten haben könnten, ausreichend Kapital zu beschaffen. „Diese neue Investitionsplattform spiegelt das Engagement der VAE



für die Gestaltung einer nachhaltigen Zukunft und die Bemühungen der IRENA wider, ihren über 180 Mitgliedsländern als unverzichtbarer Partner bei der Energiewende zu dienen. Wir ermutigen multilaterale Entwicklungsbanken, internationale Finanzinstitutionen, Regierungen und Akteure des Privatsektors, sich uns anzuschließen, um die Bemühungen um eine nachhaltige Entwicklung zu unterstützen“, sagte Francesco La Camera, der Generaldirektor von IRENA. VAE-Außenminister Abdullah bin Zayed Al Nahyan sagte: „Die neue ETAf-Plattform bekräftigt unser langjähriges Engagement zur Unterstützung positiver Klimamaßnahmen in Entwicklungsländern und gefährdeten Ländern. Als Unterzeichner des Rahmenübereinkommens der Vereinten Nationen über Klimaänderungen (UNFCCC) sind die VAE der Überzeugung, dass wir global und partnerschaftlich zusammenarbeiten müssen, um die Auswirkungen des Klimawandels abzumildern. Die VAE sind stolz darauf, eine verantwortungsvolle, auf Nachhaltigkeit ausgerichtete Agenda entschlossen voranzutreiben und andere Nationen dabei zu unterstützen.“

## Bahrain

### 14,1 Millionen Touristen bis 2026

Im Rahmen einer neuen Strategie zur Diversifizierung seiner Wirtschaft hat Bahrain angekündigt, bis 2026 gut 14 Millionen Touristen jährlich für eine Reise in den Inselstaat begeistern zu wollen. Mit der neuen Tourismusstrategie soll zudem der Beitrag des Sektors zum bahrainischen BIP gesteigert werden. Um dieses Ziel zu erreichen, sollen die durchschnittlichen Tagesausgaben eines Besuchers bis 2026 auf 74,8 BHD (ca. 170 Euro) sowie die durchschnittliche Aufenthaltsdauer auf 3,5 Tage erhöht werden. Zayed Al Zayani, Bahraíns Minister für Industrie, Handel und Tourismus, sieht den Plan als Fortsetzung der bisherigen Strategie, die trotz Corona „erfolgreich umgesetzt“ werden konnte. „Als die Strategie 2015 eingeführt wurde, machte der Reise- und Tourismussektor weniger als vier Prozent des BIPs aus. Der Beitrag des Tourismus



zum BIP ist auf rund 7 Prozent gestiegen“, sagte er. Die Strategie verfolgt vier Hauptziele: Steigerung des Anteils des Tourismus am BIP auf 11,4 Prozent, die Stärkung Bahraíns als globales Tourismuszentrum, Erhöhung der Anzahl der Zielländer und Diversifizierung des touristischen Angebots. Erreicht werden sollen diese ambitionierten Ziele durch erleichterte Einreise, die Erweiterung von Touristenattraktionen, die Vermarktung und Förderung des Tourismus über die nationale Fluggesellschaft des Königreichs, Gulf Air, und den Privatsektor sowie die Verbesserung der Touristenunterkünfte.



## Martin Jäger

Martin Jäger ist seit September 2021 deutscher Botschafter im Irak. Nach Eintritt ins Auswärtige Amt 1994 bekleidete er eine Reihe von Posten, u.a. im Kanzleramt, als Sprecher des Auswärtigen Amtes, Botschafter in Afghanistan, Leiter des Leitungsstabs und der Strategieabteilung im Bundesfinanzministerium und zuletzt als Staatssekretär des Bundesministeriums für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung. Von 2008 bis 2013 war er beurlaubt und für ein global agierendes deutsches Unternehmen tätig.



Foto: © Deutsche Botschaft in Bagdad

## Yacin Houssein Douale

Yacin Houssein Douale ist seit dem 17. September 2021 Botschafter der Republik Dschibuti in Deutschland. Er war zuvor seit 2011 Direktor der Abteilung für bilaterale Beziehungen im dschibutischen Außenministerium, wo er für politische und wirtschaftliche Beziehungen sowie Zusammenarbeit zuständig war. Botschafter Yacin Houssein Douale ist Absolvent der Universität Rennes 2, an der er einen Master in afrikanischer und französischer Literatur sowie einen Master in Geopolitik und Vorausschau absolviert hat. Im Anschluss an sein Studium war er zwei Jahre als Lehrer in Dschibuti tätig. Ab 1998 war er drei Jahre Berater in der Europa-Amerika-Abteilung des dschibutischen Außenministeriums, deren Leitung er in den Jahren 2001 - 2003 übernahm. Im Jahr 2003 wechselte er in den diplomatischen Dienst und war bis 2011 stellvertretender Botschafter an der Vertretung Dschibutis in Tokio, Japan.



Foto: © Botschaft der Republik Dschibuti in Deutschland

## Dr. Abdelaziz Elsherif

Im Oktober 2021 hat Dr. Abdelaziz Elsherif sein Amt als Gesandter und Leiter des Handelsbüros der ägyptischen Botschaft in Berlin angetreten. Aus dieser Position heraus wird er die Wirtschafts- und Handelsbeziehungen zwischen Ägypten und Deutschland fördern. Dr. Elsherif hatte zuvor schon die Arabische Republik Ägypten als Leiter der Handelsbüros in Italien, Spanien und Polen vertreten. 2019 wurde er für ein Jahr zum Leiter der ägyptischen Exportentwicklungsbehörde (EDA) ernannt. In den Jahren 2020 bis 2021 war er für die ägyptisch-afrikanischen Wirtschaftsbeziehungen zuständig, wo er eine umfassende Strategie für Ägypten gegenüber den 54 afrikanischen Märkten entwickelte. Dr. Elsherif hat in Spanien sowohl einen Master- als auch einen Dokortitel in Unternehmensführung erworben.



Foto: © Ägyptische Botschaft in Berlin

## Mustapha El Yemli



Foto: © League of Arab States Mission Berlin

Botschafter Mustapha El Yemli ist seit Anfang November neuer Leiter der Mission der Arabischen Liga in Berlin. Nach seinem Studium der Hispanistik und einer anschließenden Tätigkeit als Hochschuldozent trat er im Jahr 1995 in den höheren diplomatischen Dienst des marokkanischen Außenministeriums ein und war dort zunächst Mitarbeiter im Ministerbüro. Seitdem bekleidete El Yemli verschiedene Posten an den Botschaften Marokkos in Brasilia, Kairo und Madrid. Des Weiteren war er stellvertretender Leiter der Unterabteilungen Latein-Amerika und Karibik sowie Nahost im marokkanischen Außenministerium und hatte den Posten des marokkanischen Generalkonsuls in Girona inne.



## WE MAKE GOOD HEALTH HAPPEN

We take pride in giving you the very best by offering impeccable and trusted service for over 50 years ! Our store is built on the pillars of trust, faith and belief. We believe in giving products that you can safely rely on!

100% PRODUCT AVAILABILITY  
70 STORES ACROSS THE NATION  
QUALIFIED PERSONELL  
PROFFESIONAL KNOW HOW



ISO 9001:2015

BUREAU VERITAS  
Certification

muscatpharmacy.om



## Länderreport

# Oman treibt Modernisierung der Wirtschaft voran

*Im Januar 2020 trat Haitham bin Tarek Al Said die Thronfolge als neuer Sultan von Oman an. Während seiner kurzen Amtszeit ist es ihm gelungen, die politische Stabilität des Landes zu bewahren. Der neue Sultan will die traditionelle Außenpolitik des Dialogs und der Verständigung fortsetzen. Gleichzeitig will er die Modernisierung der Wirtschaft weiter vorantreiben. Die Herausforderungen sind immens, das traditionelle Öl-Land muss sich neu aufstellen.*

Von Dr. Bernd Jäckel

Am 10. Januar 2020 verstarb Sultan Qaboos, der das Land seit 1970 geführt hat. In nahezu 50 Jahren gelang es ihm, den Oman in einen modernen und fortschrittlichen Staat zu verwandeln, vor allem mit Hilfe der Einnahmen aus der Erdölförderung. Zum Nachfolger wurde einen Tag später sein Cousin, der bisherige Kulturminister Haitham bin Tarik Al Said, ernannt. Im August 2020 erließ Sultan Haitham zügig einige Dekrete, um die Regierungsführung effizienter zu gestalten. Auch die internationale Wirtschaft begriff dies als Signal zur Modernisierung.

Ein Jahr später kündigte er eine neue Verfassung an, mit der die Position des Kronprinzen geschaffen und Mechanismen zur Gewährleistung stabiler Machtübergaben festgelegt wurden. Demnach wird Sultan Haitham das Amt seinem ältesten Sohn Sayyid Dhi Yazan vererben, dem jetzigen Minister für Kultur, Sport und Jugend. Die Thronfolgeregelung wurde allgemein als eine Stärkung der Berechenbarkeit omanischer Politik gewertet.

Die neue Regierung zeigte von Anfang an eine bemerkenswerte Entschlossen-

heit in der Bewältigung der Pandemie. Eine Genesungsrate von fast 95 Prozent bei einer Sterblichkeit von gut 1 Prozent war ein klarer Erfolg. Die Regierung ergriff rasch auch Hilfsmaßnahmen zur Ankurbelung der Wirtschaft. Erhöhung der Kreditvergaberate für Geschäftsbanken, eine Aufschiebung der Darlehenszinsen für betroffene Kreditnehmer, Steuererleichterungen in Form einer dreimonatigen Verlängerung der Anmeldefristen und der Verzicht auf Tourismus- und Kommunalsteuern bis Ende August 2020 verfehlten ihre Wirkung nicht.

## BIP-WACHSTUM 2016-2021 (in %)

	2016	2017	2018	2019*	2020*	2021*
BIP	1.557,0	1.316,4	1.168,5	646,1	663,4	626,2
Erdölsektor	2.402,8	3.205,3	3.106,6	2.164,0	2.037,2	1.654,4
Nicht-Ölsektor	2.402,8	3.205,3	3.106,6	2.164,0	2.037,2	1.654,4

Quelle: IMF, Executive Board concludes 2021 Article IV Consultations with Oman, Press Release 21/259, Washington, September 12, 2021

\*Schätzungen

Seit Anfang 2021 wird die langfristige Entwicklungsstrategie „Vision 2040“ umgesetzt. Sie verfolgt das Ziel, die Attraktivität Omans für ausländische Investitionen zu steigern und den Privatsektor, vor allem in den Schlüsselzweigen Energie, Verkehrsinfrastruktur (Straßen, Brücken, Häfen) und dem Logistiksektor, zu stärken. Aber auch in der Stadtentwicklung, den IT-Bereichen und dem Tourismus ergeben sich nun vielfältige Geschäftsmöglichkeiten für ausländische Unternehmen.

Der Zufluss von ausländischen Direktinvestitionen weist auch in den letzten Jahren einen steigenden Trend aus. Sie kommen vor allem aus Großbritannien, VAE, Kuwait, Katar und Bahrain und wurden bisher vorrangig im Öl- und Gassektor getätigt.

Ende Mai 2021 hat die Regierung in Maskat einen Aktionsplan für Investitionsmöglichkeiten auch in anderen Bereichen des Industriesektors vorgelegt, darunter Bergbau, Nahrungsmittelproduktion, Papier, chemische Produkte sowie Gummi- und Kunststoff, die auch das Interesse deutscher Investoren wecken sollen.

### Kurs auf Stabilisierung durch Diversifizierung

In den vergangenen Jahrzehnten hat das Sultanat Oman eine bemerkenswerte Entwicklung hingelegt, zu der vor allem der Öl- und Gassektor beitrug, der etwa 30 Prozent des Bruttoinlandsprodukts, rund 69 Prozent der Exporteinnahmen und 75 Prozent der Budgeteinkünfte ausmacht. Wegen der heiklen Dominanz dieses Sektors will die Regierung

die Wirtschaft diversifizieren. Schon jetzt leisten die verarbeitende Industrie und der Bergbau, der Groß- und Einzelhandel, das Gaststätten- und Hotelgewerbe, die Finanzdienstleistungen, das Baugewerbe, der Transport- und Logistiksektor sowie die Kommunikation nennenswerte Beiträge.

In den letzten beiden Jahren hat sich wegen des Rückgangs der Ölpreise, aber auch wegen des nachlassenden Konsums der privaten Haushalte das Wirtschaftswachstum beträchtlich verringert. Durch einen Anstieg der Öl- und Gaspreise erholte sich die Wirtschaft jeweils für den entsprechenden Zeitraum. Die Nichtölwirtschaft dagegen schrumpfte in den Jahren 2018 bis 2020 erheblich. Der Verfall der Ölpreise und die Covid-19-Pandemie belasten Omans Wirtschaft in noch nie dagewesener Weise.

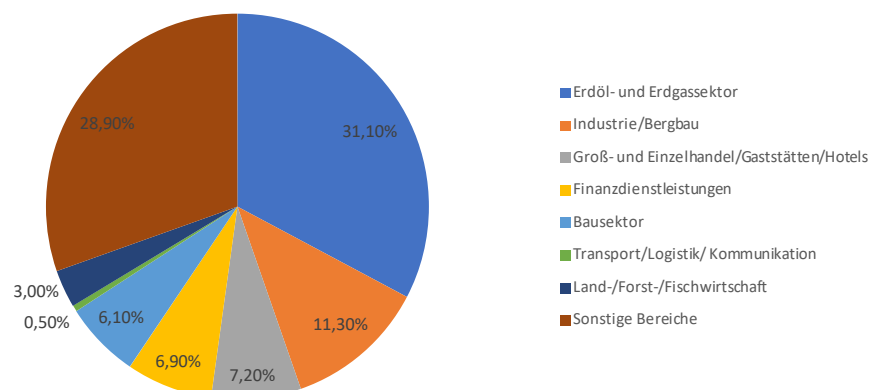
Trotz all der wirksamen Hilfsmaßnahmen forderten die Schocks im Jahr 2020

einen hohen Tribut. Auch die außenwirtschaftliche und fiskalische Position schwächte sich deutlich ab.

Der IWF aber stellte im Juni 2021 fest, dass sich vor allem durch die allmählich steigenden Ölpreise und die angestrebte mittelfristige Haushaltskonsolidierung die Konjunkturlage verbessern würde. Insgesamt prognostizierte der IWF eine Erholung des BIP-Wachstums um 2,5 Prozent für 2021. Anfang März 2021 kündigte Sultan Haitham ein Konjunkturprogramm (Economic Stimulus Plan - ESP) an, um die von der „Vision 2040“ geplante hohe Wachstumsrate zu gewährleisten.

Mit der leicht verbesserten Konjunktur geht eine Stabilisierung der Finanzsituation einher. Insgesamt scheint das Defizit unter Kontrolle zu sein und zielt auf eine Verbesserung der allgemeinen Haushaltslage. Das Haushaltsdefizit 2021 wird voraussichtlich mit etwa 73 Prozent durch inländische Kreditauf-

### Erzeugung Bruttoinlandsprodukt (2020 in %)



nahme gedeckt werden, während die restlichen 27 Prozent durch Rückgriff auf die Reserven gedeckt werden sollen.

### Außenwirtschaftslage bleibt angespannt

Die Außenwirtschaft bleibt für die Ökonomie des Landes zentral. Der Oman verfügt über viele Aktivposten wie seine modernen Hafenanlagen. Die Zölle sind niedrig, und es gibt nicht viele Handelshemmnisse. Die meisten Waren, die in den Mitgliedstaaten des Golf-Kooperationsrates (GCC) hergestellt werden, sind zollfrei, wenn sie von einem Ursprungszeugnis begleitet werden.

Der Außenhandel Omans wird vom Öl und Gas dominiert. In den letzten Jahren sind die Öl- und Gasexporte von 16,0 Milliarden US-Dollar (2016) auf

geschätzt 18,2 Milliarden US-Dollar (2020) um 13,7 Prozent gestiegen. Wichtige Ausfuhrüter jenseits von Öl und Gas sind Eisen und Stahl, organische Chemikalien, Düngemittel, Kunststoffe und Kunststoffartikel, Aluminium, Erze, Schlacken und Aschen, Salz, Schwefel, Steine und Zement. Hauptabnehmer omanischer Erzeugnisse sind China, Indien, Japan, Südkorea VAE und Saudi-Arabien.

Durch die konsequent angestrebte Modernisierung und Diversifizierung der Wirtschaft besteht auf der Importseite vor allem ein Bedarf an Maschinen, Transportausrüstungen, Erzeugnissen der verarbeitenden Industrie, Nahrungsmitteln und chemischen Produkten. Die Importe sind von 21,3 Milliarden US-Dollar (2016) auf 18,9 Milliarden US-Dollar (2020) um 11,3 Prozent gesunken. Trotz eines Rück-

gangs beträgt ihr Anteil am BIP immerhin noch etwa 30 Prozent, was die hohe Abhängigkeit der Wirtschaft von ausländischen Quellen für Konsum- und Investitionsgüter bestätigt.

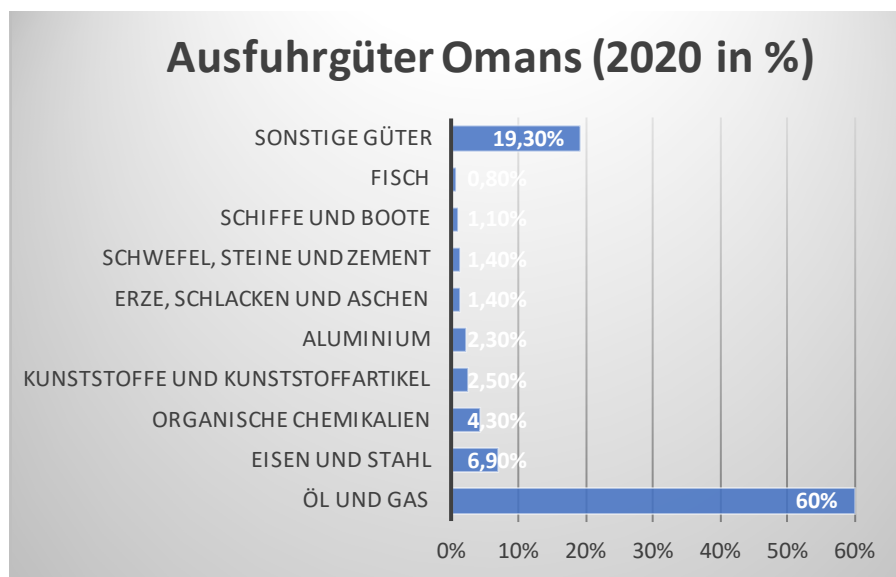
Oman ist ein Nettoimporteur von Dienstleistungen. Der chronisch passive Dienstleistungssaldo stellt die Hauptursache für die defizitäre Leistungsbilanz dar. Kurzfristig ist insbesondere durch die negativen Auswirkungen der globalen Covid-19 Pandemie keine grundlegende Verbesserung der angespannten Außenwirtschaftslage zu erwarten.

### Erdöl und Erdgas bleiben größter Wirtschaftsfaktor

Noch immer ist der Öl- und Gassektor für einen Großteil des Wirtschaftswachstums und der Staatseinnahmen Omans verantwortlich und zieht in- und ausländische Investitionen an. Insgesamt sind 19 einheimische und internationale Gesellschaften in der Erschließung und Produktion von Öl und Gas im Sultanat tätig.

Die Erdgasindustrie gewinnt im Sultanat an Bedeutung, da die Nachfrage wegen der stetig wachsenden energieintensiven Industrien und im Stromsektor weiter zunehmen wird. Oman verbraucht mehr als 70 Prozent seines produzierten Erdgases im eigenen Land. In den vergangenen Jahren wurden die Exploration und Entwicklung neuer Gasprojekte vorangetrieben.

Auch die Weiterverarbeitung der Rohstoffe gewinnt zunehmend an Bedeu-



### HANDELSBILANZ 2015-2020 (IN MRD. US-Dollar)

	2016	2017	2018	2019*	2020*
Export	27,5	32,9	41,7	38,7	30,5
davon Öl und Gas	16,0	19,2	27,3	26,5	18,2
Import	-21,3	-24,1	-23,6	-20,5	-18,9
Saldo	6,2	8,8	18,1	18,2	11,6

Quelle: IMF, Executive board concludes 2021 Article IV Consultation with Oman, Press Release 21,259, Washington, September 12, 2021

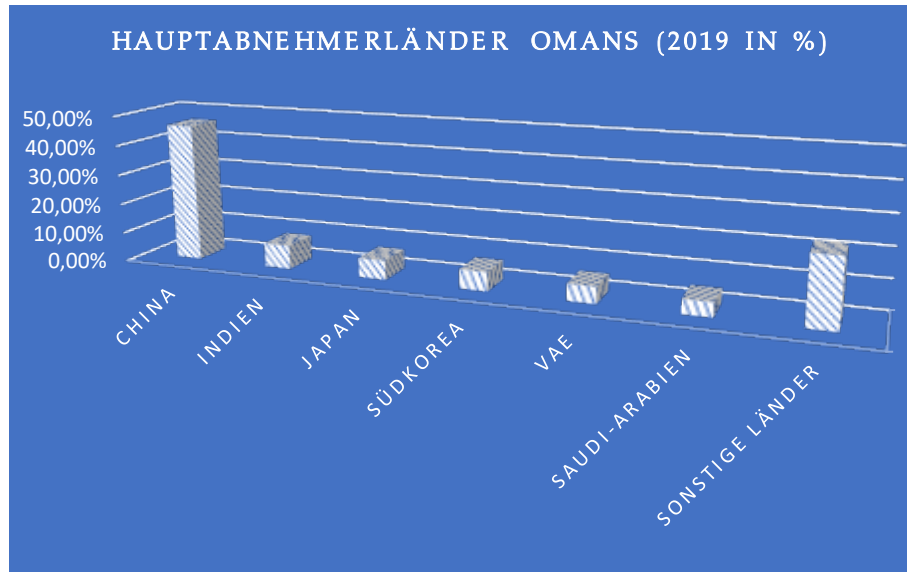
\*Schätzungen

tung. Der Ausbau der Raffinerie- und Petrochemie-Kapazitäten des Landes ist Teil der langfristigen wirtschaftlichen Diversifizierungsstrategie der Regierung. Im April 2018 begann mit einem geplanten Kostenaufwand von ca. 13 Milliarden US-Dollar der Bau des integrierten Raffinerie- und Petrochemie-Komplexes in der Sonderwirtschaftszone Duqm, der voraussichtlich 2024 in Betrieb gehen soll. Ein erheblicher Teil der Ölinfrastruktur des Landes bedarf einer Modernisierung. Damit entwickeln sich für ausländische Unternehmen vielfältige Geschäftsmöglichkeiten auf dem Markt für Pipelines, Bohrköpfe, Pumpen und dazu gehörender Ausrüstung.

### Diversifizierung hat Priorität

Weil die Ölressourcen schwinden und weltweit Dekarbonisierung verlangt ist, befindet sich das Land heute an einem Scheideweg. Die omanische Regierung setzt deswegen auf eine stärkere Industrialisierung. Der Privatsektor bekommt zunehmende Bedeutung, vor allem bei Infrastrukturprojekten, bei der Erweiterung und Diversifizierung der Energieerzeugung sowie im Tourismus und in der Industrie.

Zum weiteren Ausbau und der Modernisierung der Verkehrsinfrastruktur wurde die Logistikstrategie 2040 initiiert. Zu ihren wichtigsten Zielen zählen die Erreichung einer Top-10-Position im globalen „Logistics Performance Index“ und die Schaffung von 300.000 Arbeitsplätzen in der Branche. Der Transport- und Logistiksektor soll nach dem Öl- und Gassektor der zweitwichtigste Wirtschaftsfaktor werden. Im Zentrum des Ausbaus der Logistikbranche steht gegenwärtig die Sonderwirtschaftszone Duqm. Die Sonderwirtschaftszone ist ein komplexes Vorhaben mit Hafen, Trockendock, Regionalflughafen, Logistik-Dienstleistungsbereich, Ölraffinerie und petrochemische Anlagen, Industriekomplex, Tourismusgebiet sowie Wohn- und Gewerbegebiet. Sie bietet eine Reihe von Investitionsmöglichkeiten, übrigens auch in der Fischereiwirtschaft.



Hauptstadt Muskat

Auch die anderen Freizonen von Al Mazunah, Salalah und Sohar sind in den zurückliegenden Jahren bemerkenswert gewachsen, wodurch sie sich zu einem attraktiven Standort für Investoren entwickelt haben. Nach aktuellen Angaben wurden Anfang 2021 in der Salalah Freizone zehn neue Projekte gestartet, darunter ein Busmontagewerk und eine Getreidemühle. Andere bedeutungsvolle Projekte sind die „Salalah International Exhibitions City“, die metallurgische Anlage der National Steel Company, die Produktionsstätte der Philex Pharmaceuticals und die „Knowledge Academy“ als Schulungszentrum. In der Sohar Freizone sind bis Ende des letzten Jahres 44 Industrieprojekte aus unterschiedlichen Branchen realisiert worden. Für die kommenden Jahre liegt

der Schwerpunkt auf Unternehmen aus der Kunststoff- und Lebensmittelindustrie sowie aus den Bereichen Bergbau, Eisen und Stahl, Fahrzeuersatzteile und erneuerbare Energie.

### Beschleunigter Ausbau erneuerbarer Energien

Die Nationale Energiestrategie 2040 sieht vor, dass die erneuerbaren Energien bis 2030 etwa 25 Prozent ausmachen. Bereits seit 2018 werden Pläne zur Entwicklung von sieben neuen Kraftwerken bis 2024 umgesetzt - vier Solaranlagen und drei Windparks.

Der Oman plant ab 2028 den Bau eines der größten grünen Wasserstoffkraftwerke der Welt mit einer Gesamtkapazität



Ain Kur in Dhofar, Oman

zität von 3,5 GW im Gouvernement Al Wusta am Arabischen Meer. Ein ähnliches Zentrum für grünen Wasserstoff ist auch in der Hafens- und Freizone von Sohar vorgesehen. Das belgische Unternehmen Deme Concessions und OQ Alternative Energy, eine Tochtergesellschaft der staatlichen Energieholding OQ, wollen gemeinsam eine 1-GW-Anlage zur Erzeugung von grünem Wasserstoff in der Sonderwirtschaftszone Duqm entwickeln. Im Juli 2021 hat sich der deutsche Energieversorger Uniper diesem Konsortium angeschlossen. Für die Erreichung seiner Klimaziele wird Deutschland zukünftig stark von Wasserstoffimporten abhängig sein. Der omanische Standort erregt Interesse: Anfang Dezember fand in der Hauptstadt Maskat der Green Hydrogen Summit statt.

### Digitalisierung schreitet voran

Das Ministerium für Transport, Kommunikation und Informationstechnologie (MTC) strukturiert den IKT-Sektor im Rahmen der Strategie „Digital Oman (eOman)“ von Grund auf neu. Ziel: das Sultanat Oman in eine nachhaltige Wissensgesellschaft umzuwandeln. Die

staatliche Information Technology Authority (ITA) ist für die Umsetzung von IKT-Infrastrukturprojekten zuständig.

Erfolgreich hat die ITA bereits die Entwicklung von E-Government-Diensten vorangetrieben. Das Oman-Regierungsnetzwerk und die Oman-Regierungs-Cloud bündeln 1.200 Websites, die von 84 öffentlichen Einrichtungen betrieben werden. Die Cloud, in der 55 Projekte sowie 27 staatliche Einrichtungen und das nationale Rechenzentrum (National Data Centre) vertreten sind, funktioniert über einzelne Behörden hinweg, wodurch die Effizienz und Verfügbarkeit von Informationen gesteigert werden.

Die omanische Regierung fördert lokale IT-Start-ups und auch etablierte Unternehmen im IT-Sektor. Zur Schaffung geeigneter Rahmenbedingungen hat die Information Technology Authority (ITA) das „Sas Center for Entrepreneurship“ eingerichtet. Bedeutungsvoll ist hier das IKT-Industriegebiet „Knowledge Oasis Muscat (KOM)“. Der 2003 geschaffene Technologiepark umfasst neben KMU und internationalen IKT-Unternehmen auch Fachhochschulen. KOM hat in den letzten Jahren den

„Oman Data Park (ODP)“ entwickelt, der eine Reihe von Dienstleistungen bietet, darunter private und öffentliche Cloud-Produkte und Managed Security Services. Der ODP arbeitet mit Microsoft and Cisco zusammen.

### Tourismus – ein Wirtschaftsfaktor mit Zukunftspotenzial

Das Sultanat Oman verfügt über einige der spektakulärsten Sehenswürdigkeiten Arabiens, eine faszinierende alte Kultur und einen weltweiten Ruf für Gastfreundschaft. Geschickt hat sich das Land als ein international bekanntes, attraktives Tourismusziel etabliert. Ein deutliches Beispiel für das Wachstum der Branche sind die gestiegenen Besucherzahlen. Die Anzahl der Touristen stieg 2019 um 8,14 Prozent auf 3,5 Millionen. Der Hauptteil kam mit 1,4 Millionen Besucher aus den GCC-Ländern, weitere 436.000 Touristen kamen aus Indien. Kreuzfahrten brachten 2019 um die 283.000 Passagiere in das Sultanat. Die Zahl der Hotels ist stetig bis 2019 auf 491 gestiegen. Weitere 66 Hotels und 96 Hoteleinrichtungen wie Hotelappartements, Campingplätze und Pensionen sollen 2020 und 2021 eröffnet werden.

Das Sultanat erweitert auch sein Angebot im MICE-Tourismussegment (Meetings, Incentives, Conventions, Exhibitions). Ein großer Schritt in dieser Hinsicht wurde Anfang 2018 mit der Eröffnung der zweiten Phase des „Oman Convention and Exhibition Center (OCEC)“ gemacht. Das Zentrum liegt nur 4 km vom Internationalen Flughafen Maskat entfernt und bietet fünf Ausstellungshallen mit 22.400 m<sup>2</sup> Ausstellungsfläche, 33 angeschlossene Tagungsräume und Hospitality-Suiten, ein Auditorium und ein Theater, zwei Ballsäle sowie 20 weitere Tagungs- und Konferenzräume.

Laut MEED Projects sollten zwischen 2021 und 2023 Tourismusprojekte mit einem Investitionsumfang von 5,7 Milliarden US-Dollar fertiggestellt werden. Zu diesen Projekten gehören unter anderem das Mandarin Oriental Hotel in

## WARENVERKEHR DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND MIT OMAN (IN MIO. EURO)

	2008	2018	2019	2020
Deutsche Einfuhren aus Oman	13,1	46,6	38,6	34,8
Deutsche Ausfuhren nach Oman	879,3	805,8	875,2	736,1
Saldo	866,2	759,2	836,6	701,3

Quelle: Statistisches Bundesamt, Bonn 2009 – 2021

\*vorläufige Angaben

Maskat, die Mina Sultan Qabus Waterfront und das Oman Gate Tourismusprojekt in Al Seeb im Gouvernement Maskat. Wenn Omans Tourismusindustrie die Schwierigkeiten des Jahres 2020 überwinden kann und schnell wieder das Niveau der Situation vor der Covid-19 Pandemie erreicht, dann bleiben die Ziele der Vision 2040 für den Sektor erreichbar.

### Deutsch-omanische Beziehungen: traditionell stabil und freundschaftlich

Seit der Aufnahme der konsularischen Beziehungen im Jahr 1967 und der Aufwertung zu diplomatischen Beziehungen im Jahr 1972 hat sich das Verhältnis zwischen Deutschland und Oman auf einer für beide Seiten vorteilhaften und stabilen Grundlage entwickelt. Die Beziehungen sind von Kontinuität und Freundschaft gekennzeichnet. Seit den sechziger Jahren haben deutsche Firmen in Oman erfolgreich zum Aufbau einer leistungsfähigen Infrastruktur im Sultanat beigetragen und ein beachtliches Vertrauenskapital geschaffen.

Bei den Einfuhren aus Oman nach Deutschland wurde 2018 mit 47 Millionen Euro der bisherige Höchststand erreicht. Vor allem Lieferungen von NE-Metallen, chemischen, darunter vor allem pharmazeutischen Grundstoffen, (16,5 Prozent), Eisen und Stahl sowie Rohstoffe (außer Brennstoffe) haben an Bedeutung gewonnen.



Dr. Markus Ederer, Auswärtiges Amt & Badr AlBusaidi, Außenminister Oman

Die deutschen Exporte nach Oman, die sich seit 2008 im Prinzip auf einem gleichmäßig stabilen Niveau bewegen, erreichten mit 914,7 Millionen Euro 2017 einen Rekordstand, der in den Folgejahren mit 875,2 Millionen Euro (2019) bzw. 736,1 Millionen Euro (2020) nicht gehalten wurde. Zu den wichtigsten deutschen Ausfuhrsgütern gehören seit Jahren Maschinen, chemische Erzeugnisse, Kraftfahrzeuge und -teile, sonstige Fahrzeuge und elektrotechnische Erzeugnisse. Unter den Lieferländern Omans belegte Deutschland 2019 hinter den VAE, China, Indien, Brasilien, Saudi-Arabien, USA, und Katar den achten Platz, was auch die hohe Wettbewerbsfähigkeit der deutschen Unternehmen auf diesem Markt belegt. Deutschland verzeichnet traditionell einen Aktivsaldo im Handel mit Oman,

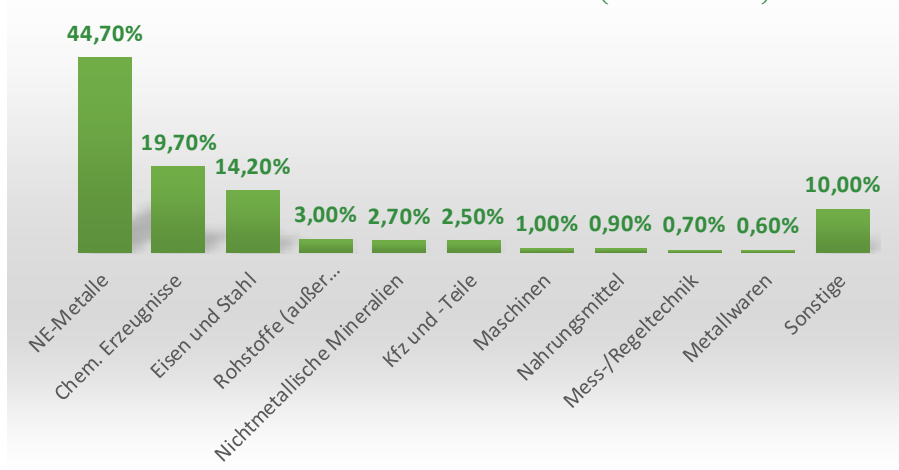
der 2017 mit 875,9 Millionen Euro eine Rekordmarke erreichte.

Da der Mittlere Osten zu den vielversprechendsten Märkten für deutsche Exportunternehmen gehört, hat Euler Hermes im September 2019 einen „Hermes Desk“ für staatliche Exportkreditgarantien in Dubai eröffnet. Dieses Regionalbüro bietet vor allem Beratungsleistungen für Export Credit Agency (ECA)-Finanzierungen an.

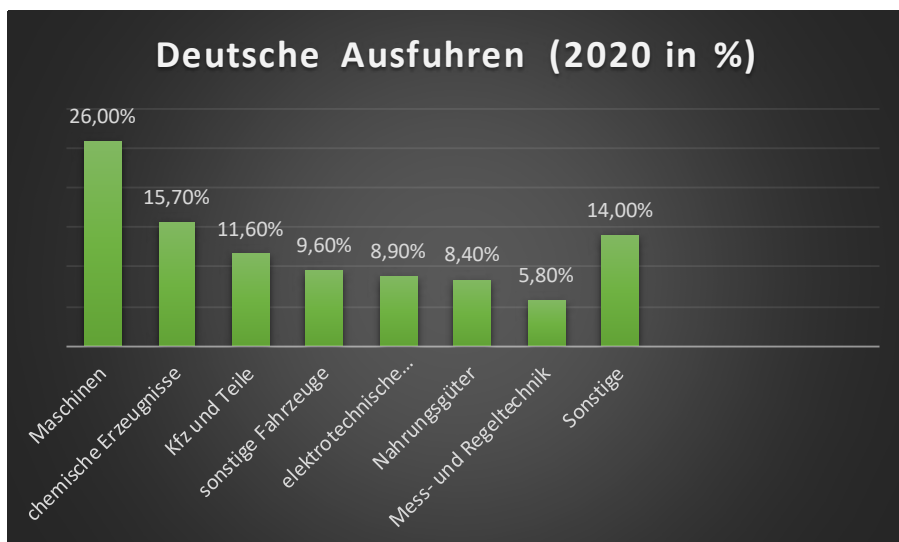
Das Investitionsengagement der deutschen Wirtschaft in Oman wird nach Angaben der Bundesbank für Ende 2018 mit 143 Millionen Euro (Ende 2006: 16 Millionen Euro) beziffert. Damit entspricht es bisher bei weitem nicht den vorhandenen Möglichkeiten. Der neue bilaterale Investitionsförderungs- und



### Deutsche Einfuhren aus Oman (2020 in %)



### Deutsche Ausfuhren (2020 in %)



Schutzvertrag (IFV), der 2010 in Kraft gesetzt wurde, stimmt mit den derzeit gültigen Normen des internationalen Rechts überein. Der IFV bildet den Rahmen für die Gewährung von Investitions Garantien des Bundes gegen politische Risiken. Investitions Garantien tragen damit zur Sicherung von Projekten in schwierigen Rahmenbedingungen bei. Gedeckt werden können unter anderem Beteiligungen, Kapitalausstattungen von Niederlassungen oder Betriebsstätten (Dotationskapital) sowie beteiligungsähnliche Darlehen eines Gesellschafters oder einer Bank. Als vom Bund beauftragter Partner bearbeitet die Wirtschaftsprüfungsgesellschaft PricewaterhouseCoopers GmbH (PwC) die Investitions Garantien

der Bundesrepublik Deutschland. Das Doppelbesteuerungsabkommen vom 15.8.2012 ist noch nicht ratifiziert.

Produkte „Made in Germany“ sind seit Jahrzehnten im Oman überaus geschätzt und werden mit besonders hohen Qualitätsstandards, Verlässlichkeit und modernster Technologie verbunden. Wenn vor allem Spezial- oder Nischenlösungen gefragt sind und der Preis zweitrangig ist, kommen deutsche Maschinenhersteller zum Zug. Siemens lieferte Gasturbinen für die Kraftwerke in Sohar und Barka. die Flughafen München GmbH leistete Beratung beim Ausbau der Flughäfen Maskat und Salalah. Das deutsch-omanische Joint Venture Euro poles produziert in Nizwa Betonmasten,

Bauer Nimr liefert eine außergewöhnliche Technologie zur Reinigung von bei der Ölproduktion anfallenden Wassers. Siemens Oman und die GÜtech (German University of Technology) haben im November 2017 das Siemens Mechanik-Zertifizierungsprogramm als erste Institution im Oman eingeführt.

Gute Geschäftschancen eröffnen sich für deutsche Unternehmen auch in der Umwelttechnik wie Abfallentsorgung, Recycling oder Wasseraufbereitung. Eine sehr hohe Affinität zu Deutschland besteht auch in der Versorgung mit Medizintechnik und Dienstleistungen. Die Zusammenarbeit im Gesundheitssektor wurde im Januar 2011 durch ein von den beiden Gesundheitsministern unterzeichnetes Memorandum of Understanding intensiviert.

Ein erfolgreiches Gremium der wirtschaftlichen Zusammenarbeit stellt seit 1978 die deutsch-omanische Gemischte Wirtschaftskommission dar, deren 15. Tagung im September 2020 virtuell stattfand. Die beiden Regierungen vereinbarten neue strategische Zielsetzungen für die Wirtschaftskooperation und betrieben einen Meinungsaustausch über die Bekämpfung der Covid-19-Pandemie. Beiträge der deutschen Seite zur Diversifizierung und Transformation der Wirtschaft Omans sind unter anderem: Erneuerbare Energien, Hochschulbildung, Berufsausbildung und Forschung, Tourismus, Gesundheitswesen, Umwelt, Klimawandel, Wissenschafts-, Wissens- und Technologietransfer.

Als fester Zweig des deutschen Auslands-kammernetzes wurde 2009 das „German Industry and Commerce Office“ in Maskat gegründet. Das Büro bietet eine Reihe von Dienstleistungen wie Geschäftsinformationen (Business Intelligence) und Beratung für den Markteintritt, Sondierung von Möglichkeiten für Geschäftspartnerschaften sowie Messebeteiligungen im Oman und Deutschland an. Auch die Ghorfa steht mit ihrem breiten Dienstleistungsangebot deutschen Unternehmen beratend und unterstützend zur Seite. ■

# Committed to propel our people, our partners, and the nation forward.

For 85 years, Juffali has been a pioneer contributor to Saudi Arabia's growth and prosperity, actively participating in the creation of a vibrant, thriving economy, and helping develop the Kingdom's future thinkers and builders.

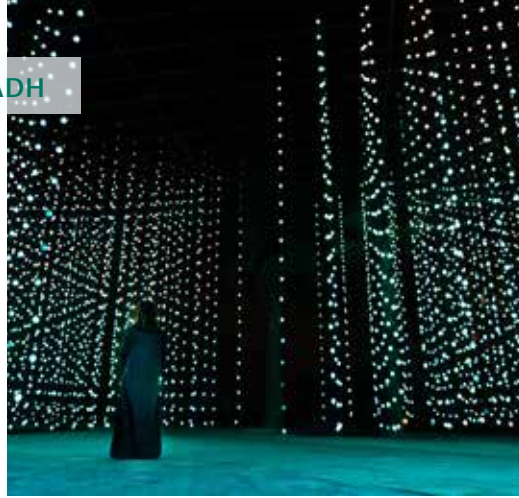
We continue to provide whatever the region needs. Whether it is the localization of manufacturing, or the most inspiring innovations in technology. And we only partner with the world's leading businesses to deliver the greatest results.



[www.juffali.com](http://www.juffali.com)

P. O. Box 1049, Jeddah 21431, Saudi Arabia. Tel: +966 12 6672222 Fax: +966 12 6694010 Email: [Juffali@cajb.com.sa](mailto:Juffali@cajb.com.sa)





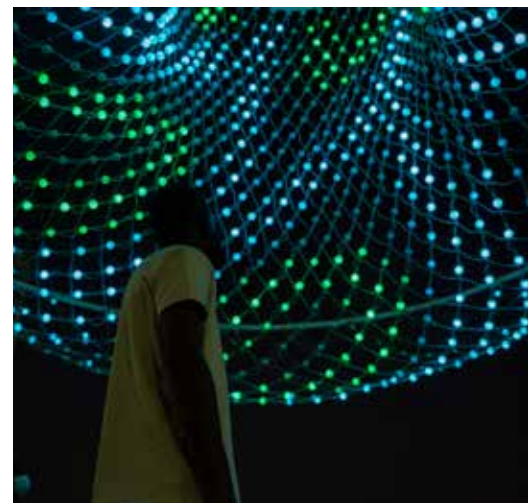
## NOOR RIYADH

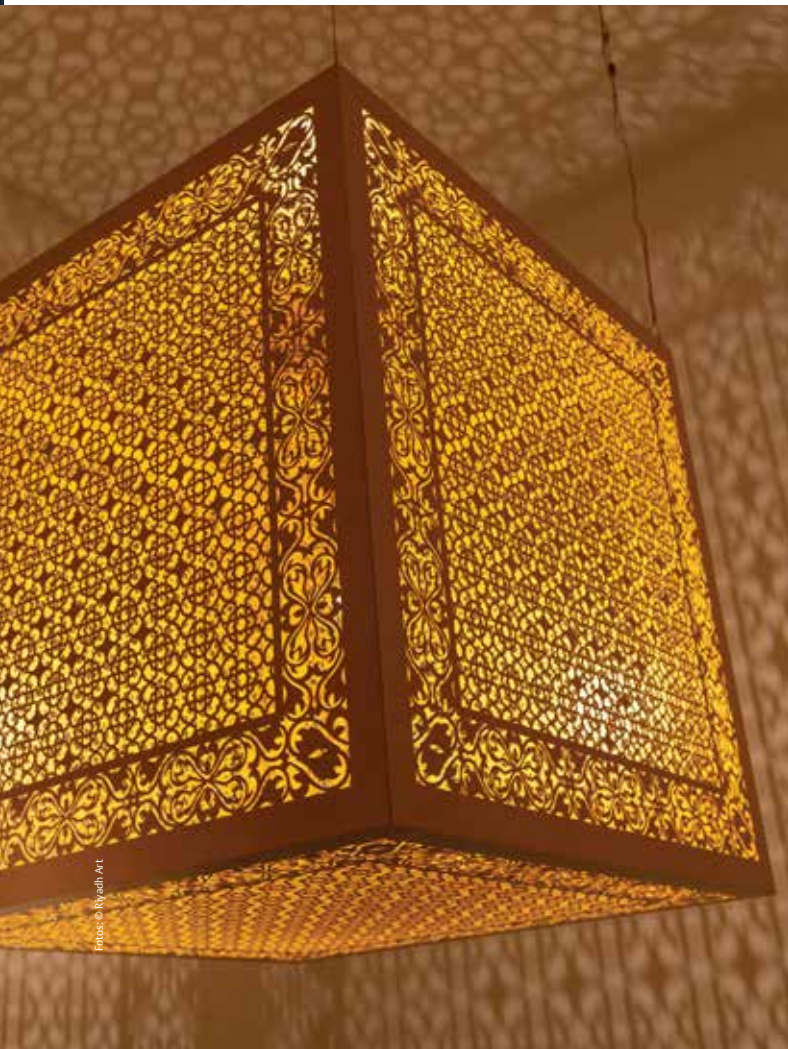
Erstmals in diesem Jahr ist in der saudischen Hauptstadt Riad ein Lichtkunstfestival zu bestaunen, das schon jetzt als „das aufregendste Lichtfestival der Welt“ bezeichnet wird. Mehr als 60 Kunstwerke, darunter groß angelegt öffentliche Installationen in der ganzen Stadt, verwandeln die saudische Hauptstadt in eine kreative Leinwand, in eine Galerie ohne Wände.

NOOR RIYADH soll auch in den kommenden Jahren Lichtkunstwerke von höchster Qualität von führenden internationalen und saudischen Künstlern auf der größten Kunstfläche weltweit vereinen. So will die königliche Kunstbehörde „Riyadh Art“ die Hauptstadt des Landes als einen „globalen Ort“ präsentieren, „pulssierend und lebenswert, der die Welt willkommen heißt“.

Das Festival-Thema 2021, *Under One Sky*, spielt auf den universellen menschlichen Impuls an, sich um Licht zu versammeln, in die Flammen eines Lagerfeuers zu schauen und die Sterne zu betrachten.

Das Programm der Eröffnungsausgabe umfasst mehr als 60 Kunstwerke, darunter groß angelegte öffentliche Installationen in ganz Riad. Zudem gibt es eine wegweisende Ausstellung mit dem Titel „*Light Upon Light*“, die Lichtkunst seit den 1960er Jahren zeigt. Ein vielfältiges Programm mit Aktivitäten wie Führungen, Vorträgen, Workshops, Familienaktivitäten, Film und Musik ergänzt das Festival.







## Riyadh Art

Riyadh Art ist gedacht als „eine Demonstration des offenen, zugänglichen, kreativen Wandels der Hauptstadt, wo der Austausch von Ideen durch kreativen Ausdruck ein tieferes gegenseitiges Verständnis und Respekt entwickelt“. Mit einer jungen und schnell wachsenden Bevölkerung von über 7 Millionen Einwohnern verwandelt sich Riad gegenwärtig in eine pulsierende, kosmopolitische Weltstadt. Das Festival soll sich positiv auf seine Bewohner und Besucher auswirken, „jeden Tag Momente der Freude beschieren, ein größeres Gefühl des Bürgerstolzes vermittelt und eine schönere Stadt schaffen, an der sich alle erfreuen können“. Es soll auch die Entwicklung der neuen Kreativwirtschaft anregen und die Ansiedlung neuer Unternehmen begünstigen. NOOR RIYADH ist eines der vier Megaprojekte der Regierung, die im Rahmen der saudischen Vision 2030 dazu führen sollen, Riad zu den 100 lebenswertesten Städten der Welt zu machen.







## Digitale Transformation – weit mehr als nur ein Jobmotor

Von Dr. Andreas Reinicke, Botschafter a.D.

Digitalisierung wird im außenpolitischen Diskurs zumeist mit Sicherheitsfragen verbunden. Dabei wird oft übersehen, dass die Digitalisierung einen immensen Gestaltungsspielraum in der Außenpolitik schafft. Digitale Transformation als Motor und Beschleuniger von Entwicklungsprozessen auf politischer, sozialer und wirtschaftlicher Ebene: Die deutsche Entwicklungszusammenarbeit im Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung (BMZ) bedient sich dieser Strategie der Digitalisierung. Aber auch die Europäische Union (EU) muss sich der geopolitischen Thematik annehmen. Wir brauchen einen erweiterten europäischen Digitalraum auf Basis einer partnerschaftlichen Zusammenarbeit mit den östlichen und südlichen Nachbarregionen.

### Digitale Erfolgsgeschichten in Nordafrika

Wir nehmen noch zu wenig Notiz von den digitalen Erfolgsgeschichten in den Ländern unseres Nachbarkontinents Afrika. Besonders spannend ist die Situation in Nordafrika, wo etwa in Tunesien nach der Revolution 2011 ein dynamisches IT-Ökosystem entstanden ist. Die Start-up-Szene besteht hier aus jungen Absolventinnen und Absolventen tunesischer Universitäten sowie aus Rückkehrenden aus der westlichen Welt. Das digitale Ökosystem umfasst heute etwa 2000 Unternehmen und trägt bereits über 11 Prozent zum BIP bei. Dabei handelt es sich neben einfachen Digitalanbietern im Backoffice-Bereich auch um anspruchsvolle Deep-Tech-Unter-

nehmen. So wie InstaDeep, ein Unternehmen für KI-gestützte B2B-Produkte zur Entscheidungsfindung, das jüngst eine strategische Partnerschaft mit dem deutschen Pharmakonzern BioNTech zur Entwicklung neuer Immuntherapien abgeschlossen hat.

Generell zeichnen sich tunesische IT-Anbieter durch Flexibilität und Anpassungsfähigkeit aus, auch weil die Branche noch nicht voll auf dem IT-Weltmarkt integriert ist, was sich unter anderem in Problemen beim Zugang zu internationaler Entwicklersoftware ausdrückt. Gleichzeitig befördern Herausforderungen dieser Art einen besonderen Überlebensgeist, der für die Arbeitsweise im Sektor charakteristisch und erfolgsbringend ist. Der Fortschritt in der digitalen Transformation schafft eine Reihe neuer Arbeitsplätze, für Tunesien laut Außenhandelsbehörde 80.000. Viele werden durch ausländische Unternehmen geschaffen, die die kompetitive Kostenstruktur der Branche nutzen und Fachkräfte in der gleichen Zeitzone und in zwei bis drei

Flugstunden Entfernung quasi vor der Haustür finden.

Die tunesische Erfolgsgeschichte beim digitalen Wandel ist exemplarisch für die ganze Region. Auch Marokko und Ägypten zählen zu den dynamischen Ländern Nordafrikas mit einer wachsenden IT-Industrie. Bezeichnend für diesen positiven Trend ist die stetig wachsende Menge an Risikokapital, die in afrikanische Tech-Start-ups investiert wird; 2019 überstieg diese Summe erstmals die Marke von zwei Milliarden US-Dollar. Neue digitale Arbeitsplätze werden jedoch nicht nur durch ausländische Investoren geschaffen. Vielmehr kann man die Entstehung zahlreicher neuer Unternehmen für den einheimischen Markt beobachten, da oftmals westliche Softwarelösungen nicht auf die lokalen Märkte und Nutzerpräferenzen zugeschnitten sind.

Digitale Technologien spielen eine Schlüsselrolle bei der Erreichung der globalen Nachhaltigkeitsziele. Das hohe Maß an Vernetzbarkeit und die steigende Geschwindigkeit des Datenaustauschs befördert neue und innovative Anwendungen und Lösungen. Dadurch ergeben sich substanzielle Möglichkeiten, Armut zu bekämpfen und soziale Ungleichheiten zu verringern, etwa durch die Schaffung nachhaltiger Arbeitsplätze, digital gestützte Klimaanpassungsmaßnahmen oder durch die Stärkung der Rolle von Frauen.

### Außenpolitische Konsequenzen

Die deutsche Entwicklungspolitik hat die Chancen und Herausforderungen der digitalen Transformation bereits seit einigen Jahren erkannt und eine Reihe entsprechender Projekte aufgesetzt. Ein besonderes Projekt sind die Digitalzentren, die digitale Lösungen für eine nachhaltige Entwicklung fördern sollen. Insgesamt sollen derer 16 auf dem Kontinent entstehen. Um lokale Innovationen zu fördern, arbeitet das „Start-up Ecosystem Programme“ des Digitalzentrums Tunesien an The-

men wie Gründungsförderung, Zugang zu Finanzen und Märkten sowie Trainings- und Vernetzungsmöglichkeiten.

Die Entwicklungen in Afghanistan zeigen uns, dass wir Außenpolitik neu denken müssen. Demokratie mit der Waffe zu exportieren, war offensichtlich nicht erfolgreich. Dennoch werden demokratisch-liberale Werte wie Informationsfreiheit und die Achtung der Menschenrechte nach wie vor von vielen Menschen als erstrebenswert angesehen. Der Weg dahin wird aber schwieriger. Alternativmodelle wie die Entwicklung in China werden zur Konkurrenz. Die Schaffung von besseren Lebensverhältnissen durch attraktive IT-gestützte Arbeitsplätze kann hierbei einen wichtigen Beitrag leisten. Dabei hat auch die digitale Transformation einen manifesten geopolitischen Hintergrund. Im technologischen Konflikt zwischen China und den USA geht es ebenfalls um die Position Europas: Es liegt nahe, dass Europa mit seinen Nachbarregionen eine enge technologische und wirtschaftliche Kooperation sucht.

Die Digitalisierung ist allerdings nicht ohne Risiken: Sie kann zwar die Transparenz und Rechenschaftspflicht verbessern, Bleibeperspektiven schaffen und Minderheiten befähigen. Neue Technologien können autoritären Regimen aber auch neue repressive Mittel an die Hand geben. Die Digitalisierung ist auch kein Allheilmittel bei der Schaffung von neuen Jobs. Sie kann sowohl eine Vielzahl traditioneller Arbeitsplätze zerstören als auch andererseits neue schaffen. Dieses

Kerndilemma der Transformation ist ein weltweites Phänomen, das es in der digitalen Kooperation mit diesen Ländern zu beachten gilt.

### Erweiterter europäischer Digitalraum

Es braucht also einen verlässlichen wirtschaftlichen und politischen Rahmen, bei dem die Bedürfnisse der Menschen im Vordergrund stehen. Hier sind vor allem die EU und ihre Mitgliedstaaten gefordert. Die Assoziierungsabkommen müssen neu gedacht werden. Dies bedeutet beispielsweise, dass der digitalen und wirtschaftlichen Vernetzung zwischen Europa und Nordafrika ausreichend Rechnung getragen werden muss. Die EU könnte einen erweiterten europäischen digitalen Raum schaffen, der auch die südlichen und östlichen Nachbarstaaten einbezieht. Gemeinsame Ausbildungsgänge, ein intensiverer Austausch von Fachkräften sowie enge Abstimmung der Lehrinhalte an Schulen und Universitäten müssen erwogen werden. Ziel muss es sein, Kooperationen und Partnerschaften bei der Digitalisierung zum gegenseitigen Nutzen zu gestalten. Warum nicht auch ein Erasmus-Programm für qualifizierte Start-ups, das erleichterte Visummöglichkeiten schafft? Zudem muss eine Lösung bei der Anwendung der Europäischen Datenschutzverordnung gefunden werden. Die EU sollte ebenfalls beim Ausbau der digitalen Netze und der klimafreundlichen Energieversorgung helfen, um den wachsenden Energiebedarf durch die Digitalisierung klimafreundlich zu gestalten. ■



*Dr. Andreas Reinicke ist seit Januar 2021 Senior Berater für die Digitale Kooperation mit Nordafrika beim Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit (BMZ). Andreas Reinicke ist ein Kenner der arabischen Welt. Von 2001 – 2004 war er Leiter des Vertretungsbüros der Palästinensischen Autonomiebehörde in Ramallah, seit 2008 Botschafter in Syrien. Nach einer Position bei der EU als Sonderbeauftragter für den Friedensprozess im Nahen Osten wurde er Anfang 2014 als Botschafter nach Tunesien delegiert. Diese Position hatte er bis 2020 inne.*





## Die Ausnahmesituation wird noch lange andauern

*Die globale Ausbreitung des COVID-Virus führte zu einer nie gesehenen Störung der Lieferketten. Logistik-Unternehmen, Hersteller und auch die Kunden müssen sich noch längere Zeit darauf einstellen, dass sie nicht das bekommen, was sie benötigen – vor allem nicht zum vorgesehenen Zeitpunkt.*

Von Uwe Stupperich

Mitten im schönsten kalifornischen Sommer, im August, warnte einer der größten amerikanischen Hersteller von Kinderspielzeug vor Problemen zu Weihnachten: „Viele Kinder werden die Spielsachen, die sie sich wünschen, dieses Jahr nicht bekommen.“ Der Hafenchef von

Los Angeles riet seinen amerikanischen Landsleuten, diesmal langfristig zu planen, damit die Weihnacht auch fröhlich sein kann: Die Eltern sollten ihre Geschenke für die Kleinen sehr zeitig bestellen, „damit sie am Heiligen Abend nicht mit leeren Händen dastehen.“

Der Hafenchef musste ja nur aus seinem Fenster schauen, um das drohende Desaster kommen zu sehen: Dutzende von riesigen Containerschiffen lagen teilweise wochenlang in Hafen und auf Reede vor Los Angeles, ohne entladen werden zu können. Nebenan in Long Beach sah es nicht anders aus: Über die beiden Häfen werden allein 40 Prozent aller Container für die USA umgeschlagen. Von seinen Kollegen in China hörte er das Gleiche: In den Häfen Yantian (Shenzen) und Ningbo-Zhoushan – zwei der fünf größten Häfen der Welt – stauten sich vor der Einfahrt 130 Schiffe. Allein in der ersten Junihälfte strichen 298 Frachter auf ihren weltweiten Fahrten den Stopp in Yantian. „Millionen Container kamen erst gar nicht oder viel später dort an, wo sie gebraucht wurden“, weiß auch Jochen Thewes, der CEO des Logistikunternehmens Schenker DB.

Die Pandemie hat zu einem latenten Infarkt der globalen Lieferketten geführt. Lieferengpässe gibt es rund um



*Uwe Stupperich ist Geschäftsführer von M.G. International. Das traditionsreiche Logistik-Unternehmen betreut seit 1891 internationale Kunden in allen wesentlichen Sektoren und hat seit Jahrzehnten eine hohe Expertise für den Nahen und Mittleren Osten mit Büros vor Ort. Uwe Stupperich ist Mitglied des Präsidiums der Ghorfa.*

den Globus, auf allen Transportwegen, mit Waren für alle Branchen. Die Globalisierung ist an einem neuralgischen Punkt getroffen: der Zuverlässigkeit mit der Belieferung von Rohstoffen, Zwischenprodukten und Fertigwaren. Das weltweite Logistiksystem ächzt und knirscht in den Fugen. Die in Jahrzehnten entwickelten und erprobten Strukturen zeigen die Schwachstellen des Gefüges auf. Die Lieferketten sind fragiler als gedacht. Mancherorts sind sie gerissen.

Da wirkte die Blockade des Suez-Kanals durch eines der größten Containerschiffe der Welt im Suez-Kanal wie ein dickes Ausrufezeichen: „M/v Ever Given“ hatte sich – versehentlich – im April dieses Jahres wochenlang im Great Bitter Lake quer gestellt. Rund 400 Schiffe stauten sich an beiden Seiten des Kanals: Im Mittelmeer wie im Roten Meer. Der Zwischenfall im Suez-Kanal war „nur“ ein Unfall. Doch er fügte sich in die dramatische Lage, die die Pandemie insgesamt mit sich bringt.

Die globale Ausbreitung des Virus führte zu einer erheblichen Einschränkung des öffentlichen Lebens und zu massiven Auswirkungen auf Industrieproduktion. Die Regierungen der Staaten versuchten durch sehr unterschied-

liche Instrumente wie Lock Downs, die Infektionszahlen zu reduzieren. China stoppte beispielsweise die Industrieproduktion in besonders betroffenen Gebieten wie Wuhan in der Hochphase der Pandemie nahezu komplett.

Die Pandemie führte zu weltweiten Veränderungen im Konsum- und Einkaufsverhalten, einschließlich einer Zunahme des elektronischen Handels. In der Folge stieg die Nachfrage nach Importen von Konsumgütern, von denen die meisten auf Containerschiffen transportiert werden.

Die Abriegelungsmaßnahmen wurden und werden sehr unterschiedlich gehandhabt. Zudem erholten sich die Volkswirtschaften in sehr unterschiedlichem Tempo. Mancherorts gab es großzügige Konjunkturpaketen zur Stützung der Verbrauchernachfrage – andernorts nicht.

Am Logistik-Knotenpunkt Südkalifornien fehlten COVID-bedingt 1800 Hafentarbeiter. Die Häfen waren überlastet, Kapazitätsengpässe traten auch in den nachfolgenden Binnenverkehrssystemen auf.

Die Ungleichzeitigkeit der Entwicklungen führte zum Aufbau von Lager-

beständen und zur Entwicklung des Frontloading. Beides hatte einen weiteren Anstieg der Containerhandelsströme zur Folge.

- » Die weltweiten Lieferketten, die wie geschmiert funktioniert hatten, gerieten aus dem Takt. Im Juli 2021 erreichten nur noch 22 Prozent der Containerschiffe aus Asien ihre Zielhäfen in Europa. Die große Mehrheit kam verspätet an, im Schnitt um acht Tage. Auftragseingänge europäischer Kunden bei chinesischen Produzenten reduzierten sich teilweise um über 50%.
- » Chinesische Bestellungen bei europäischen Lieferanten brachen teils massiv ein.
- » Bestellte Waren konnten in den Bestimmungshäfen teils nicht abgenommen werden, in Folge entstanden massive Rückstaus in den Häfen.

Die wirtschaftliche Erholung in China, Europa, den USA sowie im Nahen und Mittleren Osten trat deutlich schneller ein, als erwartet. Doch nicht überall zum selben Zeitpunkt. Dies alles führte zu massiven Beeinträchtigungen der Lieferketten: Ein sogenannten „Imbalance of Equipment“ war die Folge.



Foto: © Botschaft der Republik Dschibuti Berlin



Foto: © Monika Neumann auf Pixabay

Diese wirkt sich bis heute in Wellenbewegungen weltweit aus.

Die Ungleichgewichte im Handel und die sich verändernden Handelsmuster führten zu geografischen Verschiebungen im Containerhandel. Leere Container wurden an Orten abgestellt, an denen sie nicht benötigt wurden, und eine Neupositionierung war nicht geplant. Darüber hinaus verschärfte sich das Missverhältnis zwischen Angebot und Nachfrage nach Leercontainern, als die Reedereien „Leerfahrten“ einführten oder Häfen nicht anliefen, da leere Boxen zurückgelassen und nicht umpositioniert wurden.

Die Folge ist eine weltweite Containerkrise. Es gibt schlicht zu wenig verfügbare, planbare Container. Das Kapazitätsmanagement wurde zur zentralen Aufgabe der Spediteure. Eine der Folgen sind sie teilweise sprunghaft gestiegenen Logistik-Kosten. Auf bestimmten Verbindungen haben sich die Frachtkosten für einen Versand per See- oder Luftfracht um 300-400 Prozent erhöht. Diese massiven Steigerungen betreffen insbesondere die Verkehre von China nach Europa und in die USA sowie von Europa in die USA.

Verkehre aus China in den Nahen und Mittleren Osten haben sich ebenfalls massiv verteuert.

In den USA hat Präsident Biden eine „Task Force“ zur Entwicklung eines „Rettungsplans“ ins Leben gerufen, „damit die Schecks auf die Bankkonten und die Waren vom Schiff ins Regal kommen“. Mit dabei sind einige der größten US-Importeure wie Walmart, UPS, Fed-Ex und Home Depot. Beschlossen wurde unter anderem, große Häfen rund um die Uhr zu betreiben und Arbeitszeiten zu verlängern. Die Gewerkschaften stimmten zu.

Die Frage ist nun, wie die gestiegenen Frachtkosten abgefangen werden können.

Für Exporteure und Importeure ist es besonders wichtig, die Lieferkettenproblematik genau zu betrachten und frühzeitig Maßnahmen zu ergreifen. Ich empfehle folgende Maßnahmen:

- » Frühzeitige Planung Ihrer Verschiffungen und rechtzeitige Beauftragung Ihres Spediteurs. Derzeit sind häufig Vordispositionen von mehr als vier Wochen bei Seefrachtlieferung erforderlich.
- » Prüfung von alternativen Versandwegen bzw. Eingangshäfen. Statt Verschiffung nach Los Angeles kann man beispielsweise alternative Houston oder Chicago anfahren - mit Bahnnachlauf in den USA. Im China Verkehr kommen gegebene-

nenfalls Bahnverladungen über die „New Silkroad“ infrage.

- » Kaufverträge und Akkreditive sollten in Abstimmung mit der Hausbank und dem Spediteur frühzeitig angepasst werden. Gegebenenfalls müssen Laufzeiten verlängert, Alternative Häfen und Routen aufgenommen werden, sowie Force Majeure-Klauseln geprüft, bzw. eingefügt werden.
- » Prüfung ob die zu verschiffende Ware gegebenenfalls an Standard-Containerabmessungen angepasst werden kann. Dies soll der Vermeidung von Überhöhen / Überbreiten dienen.

Wir müssen uns darauf einstellen, dass die Lieferengpässe noch eine Weile andauern, zumindest bis weit in das kommende Jahr hinein. Insgesamt brauchen wir erhebliche Anstrengungen – von öffentlicher wie privater Seite – um mehr Waren schneller zu befördern und die Widerstandsfähigkeit unserer Lieferketten zu stärken. Insofern ist jede Krise auch eine Chance zum Lernen und zur Verbesserung. Abzuwarten bleibt, ob und wie sich die Logistikpreise wieder günstiger gestalten lassen. Ich bin da vorsichtig: Nachdem die Branche viele Jahre lang ihre Kosten kaum decken konnte, hat sie jetzt einen großen Nachholbedarf. ■

# Hansa Meyer Global Transport – die Transport Architekten für Projekte in Nah- und Mittelost



Auch in diesem Jahr hat Hansa Meyer Global gezielt die internationale Expansion vorangetrieben und ist mittlerweile weltweit mit 26 Niederlassungen vertreten. In Saudi Arabien verfügt die Gruppe über eigene Projekt Büros in Riyadh und Dammam. Für den Thyssen Krupp Konzern hat Hansa Meyer insgesamt global über 40 Anlagen erfolgreich transportiert; unter anderem die größte Einzelanlage – ein Zementwerk mit einem Umfang von insgesamt 360.000 FRT - über einen Zeitraum von drei Jahren für den Kunden Yamama Cement ,Saudi Arabien „in time“ und „im Budget“ bis zur Baustelle geliefert.

Im Zuge der geplanten neuen umfangreichen Investitionen auch in Saudi Arabien profitiert Hansa Meyer auch bei künftigen Projektvorhaben im Königreich von den langjährigen Erfahrungen in der Region.

In Kairo, Ägypten ist die Gruppe mit einer eignen Niederlassung seit über 10 Jahren selbst vertreten.

*Nach Ägypten wird aktuell im Auftrag eines deutschen Lieferanten eine der modernsten MDF-Anlagen mit einer Jahres-Produktionskapazität von 205.000 m<sup>3</sup> geliefert, die die Einjahrespflanze Reisstroh als Rohstoff verarbeitet. Die Fabrik mit einem Umfang von über 30.000 FRT wird von Bremen aus transportiert. Die neue Anlage gilt als fundamentaler Beitrag zur Unterstützung der staatlichen Bemühungen in Ägypten, eine umweltfreundliche, CO2-reduzierende und nachhaltige Nutzung von Reisstroh zu realisieren.*

Ein weiterer sehr interessanter Zukunftsmarkt in der Region bleibt die Türkei als Export- und auch Transitkorridor für Zentral Asien und auch den Nord-Irak –

hier verfügt man bereits über ausgesuchte Netzwerkpartner und umfangreiche Logistikerfahrung u.a. im Bereich Energie und Infrastruktur.

Dank der langjährigen Erfahrung der Projektspeidition, Kerngeschäft ist die Beratung, Organisation und Durchführung von weltweiten Transporten von Investitionsgütern im Anlagen- und Energiebereich ist man auch erfolgreich in der Region Nah-und Mittelost

präsent. „Im Fokus jedes einzelnen Projekts steht die Realisierung eines individuellen Transport- und Logistikkonzepts über alle Verkehrsträger – von der Planung über die Umsetzung bis zur Ablieferung an der Endbestimmung“, berichtet Geschäftsführer, Jan-Dirk Schuisdziara. Im letzten Jahr stellte das Unternehmen auch weiter seine Weichen auf Wachstum und setzt bei der Erschließung neuer Märkte auf lokale Präsenz Gegründet wurde das Unternehmen 1986 in Bremen. Die neuen zusätzlichen Geschäftsfelder Logistic Solutions, sowie IT & Innovation und Consulting ergänzen seit über zwei Jahren das Portfolio des Unternehmens. „Die Entscheidung, unser Leistungsspektrum um die klassische Projektspeidition herum konsequent zu erweitern, erwies sich auch angesichts der aktuellen Covid 19 Krise in diesem Jahr als richtig“, bestätigt Schuisdziara.

Auch der Blick auf die Entwicklung im Bereich „Heavy Haul & Rigging“ in den

In Houston haben die Transport-Architekten aus Bremen bereits vor einigen Jahren in eigenes Schwerlastequipment investiert. Heute verfügt man über 100 eigene Hydraulik Achslinien, SPMT s sowie Kräne, 700 tons Hubgerüst sowie Transport Ingenieure für spezielle technische Lösungen und kann von dem know how weltweit profitieren. Das hat sich ausgezahlt, denn das Unternehmen konnte sich zwischenzeitlich als zuverlässiger Partner in der amerikanischen Luft- und Raumfahrtindustrie etablieren und gehört seit 2018 auch zu dem engen Kreis der registrierten Schwerlastlogistikunternehmen der zivilen US-Bundesbehörde für Raumfahrt und Flugwissenschaft NASA.

Inzwischen beschäftigt die Gruppe weltweit rund 280 Logistik Spezialisten, die Kunden bei der Suche nach Transportlösungen helfen und über genaue Kenntnisse der örtlichen Infrastruktur, Marktsituation und Zollformalitäten verfügen. Hansa Meyer begleitet die Kundschaft seit Jahren in alle denkbaren Länder und auch in Exoten-Relationen. Generell wird auf langfristige vertrauensvolle Partnerschaften und Open Innovation zusammen mit Kunden und Partnerfirmen gesetzt.

Denn neben der Erweiterung der Geschäftsfelder und den weiteren Niederlassungen investiert Hansa Meyer Global vermehrt in den Personalausbau und -Qualifikation. „Wir sind überzeugt, dass individuelle Transportlösungen nach wie vor, wenn nicht künftig gar vermehrt, benötigt werden.“ Insofern sei auch weiteres personelles Wachstum sowohl im operativen als auch im organisatorischen Bereichen Teil der Unternehmensstrategie für die nächsten fünf Jahre.

**Hansa Meyer Global** 



Geschäftsführer, Jan-Dirk Schuisdziara  
[www.hansameyer.com](http://www.hansameyer.com)

USA und seit September diesen Jahres auch in Brasilien mit einer eigenen Trucking und Schwerlast Lizenz unterstreicht den internationalen Wachstumskurs.



## Crowdinvesting

# Demokratisierte Finanzierungen für arabische Mittelständler

Gastbeitrag von Florian Sigmund

*In Europa schon etabliert, gewinnt Crowdinvesting auch im arabischen Raum zunehmend an Fahrt. Die Nutzung von Crowdinvesting zur Aktivierung ausländischer Direktinvestitionen ergibt sich als logischer nächster Schritt. Mit frankly.green bringt die Frankfurt School of Finance and Management erstmals eine neue Plattform an den Markt, die es Kleinanlegern ermöglicht, direkt in nachhaltige Unternehmen in Entwicklungs- und Schwellenländern zu investieren.*

Die Finanzierung von kleinen und mittleren Unternehmen ist nicht erst seit gestern eines der Hauptthemen in der Wirtschaftsentwicklung – in armen wie in reichen Staaten. Nicht nur in Märkten, deren Finanzsystem noch in der Entwicklung ist, wird mangelnder Zugang zu adäquater Finanzierung oft als eines der primären Hindernisse im Wachstum von Unternehmen genannt. Hier bietet Crowdinvesting seit einigen Jahren eine spannende Alter-

native; insbesondere für Unternehmen, die Schwierigkeiten haben, die Bedingungen von traditionelleren Finanzinstituten zu erfüllen.

Crowdinvesting ist eine Unterart des bekannteren Crowdfunding, bei welchem Gelder zur Finanzierung eines Projektes von einer Gruppe von Geldgebern - der Crowd - gesammelt werden. Wie beim Crowdfunding stellt ein Projektträger sein Vorhaben auf einer

Online-Plattform vor und bitte die Crowd um Geld zur Umsetzung. Crowdinvesting unterscheidet sich vom Crowdfunding insofern, dass die Projektträger fast ausschließlich Firmen sind. Zudem sind die über die Crowd gesammelten Gelder keine Spenden, sondern eine als Fremd- oder in manchen Fällen auch Eigenkapital strukturierte Finanzierung.

## Unternehmensfinanzierung demokratisiert

Das Potential liegt auf der Hand. Crowdinvesting eröffnet Unternehmen die Möglichkeit, sich Kapital außerhalb des traditionellen Finanzmarktes zu beschaffen. Nicht von einer Bank oder einem institutionellen Investor, sondern von einer Gruppe von privaten Kleinanlegern. Diese wiederum bekommen detaillierte Informationen zu Unternehmen und geplantem Projekt, und können gezielt solche Unternehmen auswählen, die ihre persönlichen Vorlieben und Anlagepräferenzen erfüllen.

Verträge werden direkt zwischen Anlegern und Unternehmen geschlossen. Die Crowdinvesting-Plattform agiert lediglich als Vermittler, welcher Infrastruktur, Zahlungsabwicklung und Kundendienst bereitstellt. Ticketgrößen sind prinzipiell unbeschränkt und orientieren sich hauptsächlich daran, wieviel Geld sich realistisch über eine Vielzahl von Kleinanlegern einsammeln lässt. In Deutschland liegt die gesetzliche Obergrenze, die ein Anleger in eine einzelne Crowdinvesting Kampagne investieren darf, bei 25.000 Euro. Durchschnittliche Anlagebeträge liegen aber erfahrungsgemäß deutlich darunter. Dementsprechend muss ein Unternehmen, das zum Beispiel einen siebenstelligen Betrag eintreiben möchte, zuvor eine nicht unerhebliche Zahl von Kleinanlegern überzeugen können.

## frankly.green Crowdinvesting

Mit frankly.green hat die Frankfurt School of Finance and Management die erste Crowdinvesting Plattform ge-

schaffen, welche es Anlegern erlaubt, Unternehmen aus Entwicklungs- und Schwellenländern direkt zu finanzieren. Der Fokus liegt auf einem leicht verständlichen und transparenten Investitionsprozess ohne komplizierte Finanzierungsstrukturen oder Unternehmensnetzwerken. frankly.green versteht sich als Verbindung zwischen Unternehmen mit grüner Agenda und Anlegern, die an Rendite und Umweltschutz interessiert sind. Wirtschaftsentwicklungs- und Nachhaltigkeitsaspekte spielen mindestens eine genauso große Rolle wie unternehmerische.

Die Plattform wird partnerschaftlich vorangetrieben von der GLS Bank, der ersten sozialökologischen Bank der Welt, dem Frankfurt School – UNEP Collaborating Centre for Climate & Sustainable Energy Finance und der Frankfurt School Impact Finance. frankly.green ist Teil der Internationalen Klimaschutzinitiative (IKI) und wird vom Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und nukleare Sicherheit (BMU) gefördert.

frankly.green hat sich vollständig der Doktrin des Impact-Investing verschrieben und vermittelt ausschließlich Projekte, die bestimmten ökologischen, gesellschaftlichen und wirtschaftlichen Auswahlkriterien genügen, welche auf Grundlage der langjährigen Erfahrungen der drei Institutionen mit Nachhaltigkeitsprojekten festgelegt wurden. Jedes nach grünen Gesichtspunkten ausgewählte Projekt muss einen ökologischen Mehrwert aufweisen und idealerweise positive Wirkungen in mindestens einem weiteren Aspekt der Bereiche Gesellschaft und Wirtschaft bedienen. Des Weiteren dürfen finanzierte Vorhaben nach dem Do-No-Harm-Ansatz keine signifikanten negativen Auswirkungen haben.

Um möglichst tief in lokalen Märkten verwurzelt zu sein, arbeitet frankly.green mit permanenten lokalen Partnern in jedem Land, in dem die Plattform aktiv ist. Die Partner helfen in der Analyse von Unternehmen und sind für die Überwachung der laufenden

Kredite zuständig. Sie fungieren auch als die ersten Ansprechpartner für Unternehmen, die an einer Crowdfunding-Kampagne interessiert sind.

Der Ablauf der Finanzierung ist denkbar einfach. Nachdem ein Unternehmen sein Interesse bekundet hat, nehmen frankly.green und die lokalen Partner gemeinsam eine Prüfung vor. Wenn diese positiv ausfällt, beginnt nach kurzer Vorbereitung die Crowdfunding-Kampagne auf der Plattform. Diese wird begleitet von Marketingaktivitäten, um möglichst schnell das vom Unternehmen gewählte Funding-Ziel zu erreichen. Nach abgeschlossener Kampagne wird der Kredit ausgezahlt und die Rückzahlung beginnt. Abhängig von Unternehmen und Anlegerinteresse dauert der Prozess zwischen zwei und sechs Monaten.

### Crowdfunding für alle?

Pauschal lässt sich sagen, dass die Fremdkapitalbeschaffung mithilfe von Crowdfunding für Unternehmen insgesamt etwas teurer ist als durch traditionelle, lokale Kreditgeber. Erhöhter Aufwand und Risiko tragen maßgeblich zu dieser Differenz bei. Ein Privatanleger, der sich dafür entscheidet, in die Crowdfunding-Kampagne eines Unternehmens zu investieren, trägt nicht nur das gesamte Risiko, bis hin zum Totalausfall der Anlage, sondern ist auch selbst dafür verantwortlich, das Anlagerisiko zu bewerten. Dieser zusätzliche Aufwand sowie das aus dem Rangrücktritt entstehende erhöhte Ri-

siko verlangt eine marktüberdurchschnittliche Bepreisung.

frankly.green sieht die Anwendung von Crowdfunding deshalb primär bei Unternehmen, welche am lokalen Kreditmarkt aufgrund ihres Risikoprofils, Sektors, Alters oder anderer Umstände nur eingeschränkte Möglichkeiten zur Finanzierung haben. Dies trifft insbesondere zu auf Märkte, in denen die Finanzierungslücke bei kleinen und mittleren Unternehmen besonders groß ist.

Neben dem, sonst möglicherweise verwehrt, Zugang zu Finanzierung bietet Crowdfunding aber noch andere attraktive Vorteile für Unternehmen. Eine Kampagne erhöht in der Regel massiv den Bekanntheitsgrad eines Unternehmens. Der Marketingaspekt lässt sich nur schwer in Geld aufrechnen, ist aber nicht zuletzt ein wichtiger Grund, warum sich Unternehmen vermehrt für Crowdfunding entscheiden. Ein weiterer Vorteil ist die finanzielle Flexibilität für Unternehmen. Rückzahlungsmodalitäten sind flexibel und werden im Rahmen der Vorverhandlungen bestimmt. Von einem Tilgungsdarlehen mit regelmäßigen Raten bis hin zu einem endfälligen Darlehen ist alles denkbar. Zudem verlangt frankly.green keine Kreditsicherheiten, wie es im Bankengeschäft häufig üblich ist.

Derzeit läuft die erste Crowdfunding-Kampagne auf der Plattform. Weitere sind in Vorbereitung und werden in den nächsten Wochen online gehen. ■



*Florian Sigmund ist Investment Manager bei der Frankfurt School Financial Services GmbH. Bevor er sich am Aufbau von frankly.green beteiligte, hat er 5 Jahre im arabischen Raum im Bereich Finanzierung von Unternehmertum gearbeitet.*



El Manial, Kairo

## Exklusiv-Interview

# „Wissenstransfer ist keine Einbahnstraße“

*Dr. Khaled Hanafy über die Notwendigkeit, bei der Entwicklung und Anwendung neuer Technologien immer auf das Wissen beider Seiten zu setzen.*

**SOUQ:** Dr. Hanafy, Sie sind ein sehr erfahrener Politiker und Manager. Sie haben national wie international Vorhaben von enormer Größe verantwortet. Sie kommen immer wieder auf den Punkt, dass der hilfreiche, der geglückte Transfer von Wissen ein entscheidendes Merkmal von gelungener Entwicklung ist. Was verstehen Sie darunter?

**Dr. Hanafy:** Der Transfer von Wissen ist in der Tat der Schlüssel für die Nachhaltigkeit von Unternehmen und die gelungene digitale Transformation.

Wenn wir traditionell von Wissenstransfer sprechen, denken wir in erster Linie an den Transfer von Techno-

logie und technischem Fachwissen. Das ist sehr wichtig - ich weiß. Aber das ist nicht das ganze Bild. Es gibt noch viele andere Möglichkeiten des Wissenstransfers. Normalerweise denken wir an den Transfer von Wissen, das von sehr fortgeschrittenen Einheiten stammt zu weniger fortgeschrittenen Einheiten - seien es Unternehmen oder Länder.

Aus Erfahrung weiß ich, dass der Wissenstransfer manchmal auch in die entgegengesetzte Richtung gehen kann. Denn das Wissen, das transferiert werden soll, sollte auch aus dem Wissen und Verhalten desjenigen kommen, mit dem man zu tun hat.

**SOUQ:** Wie meinen Sie das?

**Dr. Hanafy:** Es gibt es viele Beispiele dafür, dass der Transfer von fortschrittlichen Techniken fehlgeschlagen ist, weil es kein wirkliches Wissen über die Nutzer der Techniken gab.

Um spezifischer zu sein: Wenn sehr fortschrittliche Modelle entwickelt werden, die hervorragend zu einigen Volkswirtschaften passen, die bestimmte Verhaltens- und Verbrauchsmustern aufweisen und die in ihrer Funktionsweise beispielsweise zu den Arbeitern vor Ort passen, dann funktionieren diese Muster oder Modelle nicht unbedingt auch an anderen Orten.

**SOUQ:** Worauf wollen Sie hinaus?

**Dr. Hanafy:** Ich möchte den Wissenstransfers auch aus der entgegengesetzten Richtung angehen. Ich möchte alle Akteure, die mit ihren fortgeschrittenen Technologien in andere, fremde Märkte gehen wollen, dazu auffordern, sich über die Gegebenheiten auf diesen anderen Märkten vorher genau zu informieren. Es gibt immer und überall zwei Gruppen von Hauptakteuren auf den Märkten: Der Verkäufer und der Käufer. Der Anbieter und der Nachfrager, der Produzent und der Konsument.

Wenn ich eine neue Technologie exportieren will, muss ich prüfen, ob sie nutzbringend ist für die Kunden oder für die Anwender oder auch zu den Arbeitnehmern passt, die diese praktisch im neuen Markt anwenden sollen. Die Kunst ist hier, das am Ort vorhandene Wissen, die Gewohnheiten vorab genau zu analysieren und richtig zu verstehen. Wenn wir dies berücksichtigen, können wir noch bessere Wege finden, insgesamt die Verhältnisse zu verbessern und bessere Geschäfte zum beiderseitigen Vorteil zu machen.

Um auf die Digitalisierung zurück zu kommen: Dabei können wir auch auf die fortschrittlichen Techniken der Digitalisierung setzen. Das funktioniert ja auch vice versa - anders herum. Wir

müssen in der Lage sein, die Daten zu bekommen, sie zu analysieren, meinetwegen die Künstliche Intelligenz zu nutzen und sie so zu spiegeln, dass die fortschrittlichen Technologien passgenau entwickelt oder verfeinert werden. So können sie auf ein Niveau gebracht werden, das gut passt und optimal genutzt wird - und zwar von Produzenten wie von Verbrauchern. Ich spreche hier - als Generalsekretär eines Dachverbandes der arabischen Kammern - von den Ländern im Nahen Osten, in arabischen Ländern, in Afrika.

**SOUQ:** Es gibt auch viele gelungene Beispiele von Wissenstransfer und gelungener Kooperation.

**Dr. Hanafy:** Ja natürlich. Traditionell aber sprechen wir in dem Zusammenhang von Technologien, die aus Europa oder Amerika stammen. Ich habe viele Fällen erlebt, in denen solche Technologien in unseren Ländern gescheitert sind, und manchmal wissen die Beteiligten gar nicht, warum. Die Antwort ist hier: Es kommt auf einen gelungenen Technologie- und Wissenstransfer an. Traditionell denken wir oft, dass der Wissenstransfer nur in eine Richtung geht - von der einen zur anderen Seite. Aber der Wissenstransfer ist keine Einbahnstraße. Zum Gelingen ist es unbedingt notwendig, sich auf die andere Seite des Hofes zu begeben, sich in die andere Ecke der Szene zu setzen. Die Perspektive wechseln.

**SOUQ:** Nehmen wir die Digitalisierung. Welches wäre der wichtigste Beitrag der arabischen Seite für ein deutsches Unternehmen, das in diesem Bereich Anwendungen sucht?

**Dr. Hanafy:** Ich bin Ägypter. Es wird gegenwärtig viel über intelligente, smarte Technologien zur Verkehrslenkung gesprochen. Ein Beitrag von uns wäre, zu ermöglichen, dass diese Technologien in Kairo und darüber hinaus in Ägypten eingesetzt werden.

Normalerweise geht man - hier wie dort - davon aus, dass die Benchmark

für den Einsatz neuer Technologien dafür woanders liegt. Ich dagegen meine, dass Ägypten weit mehr als andere Länder in der Lage ist, solche fortgeschrittenen Technologien umzusetzen.

**SOUQ:** Warum?

**Dr. Hanafy:** Man könnte in Ägypten zum Beispiel eine Segmentierung der Regionen vornehmen. Es gibt regional sehr unterschiedliche Verkehrssysteme und unterschiedliche Verkehre. Es gibt einige Smart Cities in Ägypten. Wir reden immerhin über 110 Millionen Bürger in unserem Land. Ich glaube, dass wir diese Systeme unterschiedlich in einzelnen Regionen umsetzen können - mit einer Bevölkerung, die zahlenmäßig so viel ausmacht wie zwei oder drei Länder anderen Zuschnitts. Die Voraussetzung ist, dass wir das Wissen darüber bekommen, wie diese Systeme andernorts oder Ländern erfolgreich eingesetzt werden konnten.

**SOUQ:** Wie kann der Beitrag Ihres Landes als konkret in diesem Fall aussehen?

**Dr. Hanafy:** Unser Beitrag ist hier, ermächtigt und ertüchtigt zu werden, dass wir die fortschrittlichen technologischen Systeme auf unterschiedliche Arten auch tatsächlich nutzen und anwenden können. Wenn Sie das mal mit der Medizin vergleichen: Das ist, als ob man eine Operationsmethode nimmt, die nur für eine Art Patienten angewendet werden kann oder eine Arznei, die nur auf einen bestimmten Patiententypus passt. Nein: So wie es verschiedenste Patienten mit

unterschiedlichsten Charakteristika gibt, die man genau analysiert, bevor man die passende Arznei verabreicht, so ist es auch beim Transfer von Wissen.

Wir reden über die 4. Industrielle Revolution. Und eines unterscheidet die 4. Industrielle Revolution wesentlich von den vorangegangenen. In der 1. Industriellen Revolution beispielsweise ging es um Massenproduktion, um Standardisierung der Produkte wie auch der Prozesse. Einer der schönsten Aspekte der 4. Industriellen Revolution ist die Tatsache, dass wir von „omni-channels“ sprechen, also von sehr unterschiedlichen Zugängen, die punktgenau auf die jeweils spezifische Situation und die Besonderheit der Anwender zugeschnitten werden können. Das ist das genaue Gegenteil von standardisierten Prozessen.

Wir reden hier nicht mehr über Methoden und Anwendungen, die auf die immer gleiche Weise überall angewendet werden. Entsprechend sollte niemand sagen: Dieser oder jener kann unsere Technologie nicht anwenden. Nein, die Frage, ob jemand anwendungsfähig oder anwendungsbereit ist, ist nicht eine Frage an den Anwender, sondern sie muss von dem Anbieter gestellt und beantwortet werden. Die Bereitschaft dazu liegt nicht beim Nutzer, sondern beim Entwickler.

**SOUQ:** Herr Dr. Hanafy, haben Sie herzlichen Dank für Ihre spannenden Antworten.

*Die Fragen stellte SOUQ-Chefredakteur Jürgen Hogrefe*



*Dr. Khaled Hanafy ist amtierender Generalsekretär der Union der Arabischen Handelskammern. Von 2014-2016 war er Minister für Versorgung und Binnenhandel der Republik Ägypten. Aufgrund seiner ausgewiesenen Fachkenntnisse als Professor für Wirtschaft und International Business bekleidete er zuvor herausragende Positionen in der Verwaltung, der Wissenschaft und der Privatwirtschaft. Im internationalen Kontext leitete er Projekte unter anderen für die Arabische Liga, die Weltbank, den IWF, die WTO, die UN, die ILO und die EU. Digitalisierung und Ernährungswirtschaft gehören zu seinen Kernkompetenzen.*





Foto: © Ghorfa / Ekhsaf

## 24th Arab-German Business Forum Berlin

# „Das wichtigste Event in der deutsch-arabischen Geschäftswelt“

*Bereits zum zweiten Mal in diesem Jahr konnte mit dem 24th Arab-German Business Forum ein Ghorfa-Event mit persönlicher Beteiligung in einer Größenordnung abgehalten werden, die an die Zeiten vor Corona herankam. Die Veranstaltung vom 04.-06. Oktober in Berlin war nicht nur ein voller Erfolg für die Vertiefung der deutsch-arabischen Geschäftsbeziehungen, sondern lieferte zugleich einen wichtigen Beitrag zur Rückkehr in die Normalität.*

An dem wichtigsten deutsch-arabischen Business-Event des Jahres nahmen mehr als 200 hochrangige Teilnehmer aus Politik, Wirtschaft und Diplomatie teil. Besonders erfreulich: Libyen war in diesem Jahr das Gastland des Forums. Das Land war denn auch mit einer Delegation von 25 hochrangigen Politikern und Unternehmern vertreten. Bereits am Vorabend des Forums tauschten sich interessierte deutsche Teilnehmer in exklusivem Rahmen mit der libyschen Delegation aus. Dabei wurde deutlich, dass die Rückkehr von internationalen Unternehmen nach Libyen unbedingt gewünscht ist und dass das Interesse deutscher Unternehmer, in Libyen zu agieren, auch nach bald zehn Jahren Krieg ungebrochen ist.

Tags darauf eröffnete Libyens Premierminister Abdel-Hamid Dbaiba per Video-Botschaft das Forum. In seiner Rede betonte er, dass die Partnerschaft zwischen Deutschland und Libyen ein enormes Potenzial für Wohlstand und wirtschaftlichen Aufschwung in beiden Ländern berge. Premier Dbaiba bedankte sich ausdrücklich für die intensiven Bemühungen Deutschlands im libyschen Friedensprozess. Bei Ghorfa-Präsident Dr. Peter Ramsauer sowie bei Abdulaziz Al-Mikhlafl, Generalsekretär der Ghorfa, bedankte sich der Regierungschef dafür, dass Libyen in diesem Jahr das Gastland des Forums ist. Dr. Ramsauer hob hervor, dass die große Anzahl der anwesenden Entscheidungsträger, Experten und Unternehmer ein

eindeutiger Beweis für die Bedeutung des Arab-German Business Forums als wichtigste Plattform für die deutsch-arabischen Geschäftsbeziehungen ist. Die deutsch-arabischen Geschäftsbeziehungen seien historisch stabil und lukrativ; durch die wirtschaftlichen Diversifizierungsprogramme entstünden in vielen arabischen Ländern neue, vielversprechende Möglichkeiten.

Dr. Mustapha Adib, Botschafter des Libanons und Dean of the Arabic Diplomatic Corps, wies darauf hin, dass es zwar globale Herausforderungen gebe, doch zugleich auch enorme Möglichkeiten durch wirtschaftliche Zusammenarbeit und Kooperation zwischen den Ländern. Großprojekte wie die „Vision 2030“ in Saudi-Arabien, die World-Expo in den VAE, die FIFA-WM in Katar - zu Recht richteten sich die Augen der Welt gespannt auf die arabische Halbinsel.

In Nordafrika werde die internationale Gemeinschaft Zeuge von aufregen-

den wirtschaftlichen und politischen Veränderungen, so Botschafter Adib. In Ägypten beispielsweise wurde in Rekordgeschwindigkeit eine neue Verwaltungshauptstadt errichtet, und im Rahmen der ägyptischen „Vision 2030“ werden umfassende Reformen in Wirtschaft, Gesellschaft und Umwelt angestrebt. In Libyen zeichne sich nach mehr als zehn Jahren Krieg nun endlich der Silberstreifen am Horizont ab. Nun, da die Waffen im Land verstummt sind, werde „die Stimme des Volkes wieder gehört“. Für den 24. Dezember 2021 sind Wahlen zum Parlament geplant. In Deutschland könne Libyen den richtigen Partner für den Wiederaufbau des Landes finden.

Die enorme Bedeutung der deutsch-libysche Zusammenarbeit brachte auch Andreas Feicht, Staatssekretär im Bundesministerium für Wirtschaft und Energie, zum Ausdruck. Die Bundesregierung unterstütze den Wiederaufbau des Landes. Libyen könne zum „Anker für Stabilität im Land, aber auch der Region“ werden. Nicht nur die Regierung, sondern auch und vor allem deutsche Unternehmen seien bereit, ihre Expertise für arabische Länder zur Verfügung zu stellen - gerade in den Bereichen Energie und Technik. „Und wir wissen, es gibt eine große Nachfrage nach deutschen Produkten in der arabischen Welt“, fügte Feicht hinzu.

„Nicht nur die politische, sondern ebenso eine wirtschaftliche Partnerschaft - das sind die Grundsteine, auf dem der Friedenskonsolidierungsprozess in Libyen aufbauen sollen“, betonte Muhammad Al-Hawij, der libysche Minister für Wirtschaft und Handel. Jetzt, wo die Sicherheitslage im Lande sich deutlich verbessert habe, sei „die Präsenz von deutschen Unternehmen in Libyen mehr als gewünscht“. Deutschland sei in viele Wirtschaftsentwicklungsprojekte in arabischen Ländern involviert; es könne auch in Libyen einen wichtigen Beitrag leisten.

Einblicke in eine außerordentliche unternehmerische arabische Erfolgsge-



schichte gab Sheikh Daij Al Khalifa, der CEO von Aluminium Bahrain (Alba). Das Unternehmen, das erst in den 1970-er Jahren entstanden ist, sei heute nicht nur ein industrieller Grundpfeiler Bahrains, sondern ein globaler Player in der weltweiten Aluminium-Industrie. Deutschland mit seiner Expertise in den Bereichen Industrie und Technologie sei für sein Unternehmen stets ein wichtiger Handelspartner gewesen.

Dr. Volker Treier, der Außenwirtschaftschef der deutschen Industrie- und Handelskammern DIHK betonte in seiner Rede, dass das deutsch-arabische Business Forum „das wichtigste Event in der deutsch-arabischen Geschäftswelt“ sei. Das „Formieren von starken Partnerschaften basierend auf Vertrauen und Respekt - das ist das Ziel, dem sich die DIHK und die Ghorfa verschrieben haben“.

## Die Podien

*Panel: „German-Libyan Business Cooperation in the Energy Sector“.*

*Moderation: Sven Luthardt, Vorstandsvorsitzender bei Luthardt GmbH. Teilnehmer: Mohamad M. Oun, Libyscher Minister für Öl und Gas; Wiam Al-Abdali, Vorstandsvorsitzender bei General Electric Company Libya; Hisham Gouda, Chief Solution Expert bei SAP.*

Minister Oun führte die herausragende Rolle Libyens im Energiesektor vor Augen. In Bezug auf Öl und Gas eines der reichsten Länder in Nordafrika und bereits seit den 60-er Jahren in diesem Bereich aktiv, strebe das Land nun auch Projekte für erneuerbare Energien an. Doch auch bei den traditionellen Brennstoffen habe das Land sein volles Potenzial noch nicht ausgeschöpft. So seien 40 Prozent Libyens noch nicht



*Panel: „Urban Infrastructure and Smart Cities: Reconstruction, Sustainable Recovery and Economic Regeneration“*

*Moderation: Joachim Schares, Geschäftsführer von AS+P. Teilnehmer: Dr. Jörg Westphal, Executive Senior Vice President von Schüco International; Dr. Udo Huenger, Vizepräsident von BASF im Nahen Osten und Ägypten; Georg Weber, Chief Technology Officer von Wilo; Ahmad Hawsawi, CEO von Siemens in Saudi-Arabien*

Foto: © Gherfa / Ekanauf

erkundet; es gebe vielversprechende Indikatoren für unentdeckte Öl- und Gasvorkommen. Wegen der verbesserten Sicherheitslage hoffe man auf die Rückkehr von ausländischen Öl- und Erkundungsfirmen, besonders auch aus Deutschland.

Zu den großen Herausforderungen zähle die Wiederherstellung eines funktionierenden libyschen Energienetzes. Elektrizität sei die Grundlage für alle essenziellen Bestandteile der Infrastruktur eines Landes, wie die Wasser- oder die medizinische Versorgung. Traditionelle wie nachhaltige Energie wie die Solarkraft müssten mit modernen Lösungen den Bedürfnissen der Kunden gerecht werden.

*Panel: „Logistics and Transport: The Mobility and Connectivity Transition in the Arab World“*

*Moderation: Wolf Schwippert, Anwalt bei Schwippert Law. Teilnehmer: Andreas Pöttsch, Geschäftsführer der DFS Aviation Services; Alexander Doll, Vorsitzender des Aufsichtsrates bei Lincoln International; Khalid A. Latif, Marketingleiter bei Aluminium Bahrain; Dr. Tamas Heisz, leitender Rechtsberater bei Alstom.*

Andreas Pöttsch schilderte, dass die Pandemie große Auswirkungen auf die Luftfahrt hat. Die erste Reaktion der Branche seien der Stopp von Investitionen und die Reduktion von Kosten gewesen. In Bahrain und Dubai bei-

spielsweise sei jedoch weiter investiert worden. Für interessierte Investoren sei nun, da der Luftverkehr erst zu 65 Prozent wieder zurück sei, der ideale Zeitpunkt für lohnende Investitionen in die Flugüberwachung. Alexander Doll beschrieb den Wechsel einer von Öl und Gas angetriebenen Ökonomie hin zu einer stärker auf Einzelhandel, elektronischen Handel und erneuerbare Energien ausgerichteten Wirtschaft. Dieser Wandel werde auch Einfluss auf den Transport haben. Zudem sei das Thema der nahtlosen Vernetzung von See-, Luft- und Landtransport von größter Wichtigkeit. Diesbezüglich sehe er gerade in Dubai viele vielversprechende Projekte, ebenso Bahnprojekte in den Emiraten oder Saudi-Arabien, die weiter zu der Interkonnektivität in der Region beitragen werden. Khalid Latif hob hervor, dass Alba, einer der industriellen Grundpfeiler Bahrains, sowohl für den Import von Rohstoffen zur Aluminiumproduktion, also auch für den Export seiner Produkte auf starke und zuverlässige Logistik-Partner angewiesen sei. In Zeiten der Pandemie sei die pünktliche Lieferung eine der zentralen Herausforderungen gewesen. Dr. Thomas Heisz zeigte die Herausforderungen im Nahen Osten durch Bevölkerungswachstum oder ökologische Belastung auf. Für eine nahtlose Konnektivität sei die Digitalisierung und eine gute Eisenbahninfrastruktur die Grundlage. Der Trend für die nahe Zukunft sei der nahtlose Betrieb zwischen den Systemen Luftfahrt und Eisenbahn, wobei es keine Dominanz eines Systems gebe.

Joachim Schares zeigte die bedeutende und wachsende Rolle der Städte im globalen Maßstab auf. Im Jahre 2010 haben erstmals mehr Menschen in der Stadt als auf dem Land gelebt. In den kommenden 15 Jahren werde eine weitere Milliarde an Stadtbewohnern hinzukommen. Deshalb sei das Management und die Planung von Städten mit Umwelt- und Nachhaltigkeitszielen von ungemeiner Wichtigkeit. Auch die Resilienz von Städten werde zunehmend wichtiger. Experten prognostizieren, dass es rund alle 20 Jahre zu Pandemien vom Corona-Format kommen könne. Smart Cities, die früh mit der Digitalisierung begonnen haben, hätten während der Pandemie große Vorteile gehabt. Dr. Udo Huenger verwies auf die Innovationskraft, die Krisen wie Pandemien oder Kriege schon immer erzeugt hätten, so auch bei Corona. Gut entwickelte Städte und Regionen, die schon früh mit dem Digitalisierungsprozess begonnen haben, konnten das Infektionsgeschehen besser kontrollieren. Städte, in denen sich die Menschen sicher fühlen, zögen Talente und die Wirtschaft an, weswegen es auch in der arabischen Welt wichtig sei, bei Projekten wie NEOM oder dem Red Sea Projekt diese Vorsorgemaßnahmen zu implementieren. Ahmad Hawsawi hob die Bedeutung der sorgsam Budgetierung, einer langfristigen Planung und die Festlegung gemeinsamer Standards für den Datenaustausch bei Smart Cities hervor: Auch Rom sei nicht an einem Tag erbaut worden. Georg Weber benannte insbesondere das anhaltende

Bevölkerungswachstum als Herausforderung. Der Energieverbrauch von Städten, die Bereitstellung von sauberem Trinkwasser und der übermäßige Wasserverbrauch in Städten müsse dringend adressiert werden. Um diesen Herausforderungen gerecht zu werden, brauche man die nötige digitale Infrastruktur. Lob für die arabischen Planer kam von Dr. Jörg Westphal: Vor einer konkreten Realisierung brauche man naturgemäß Visionäre, die die Ideen für diese gewaltigen Projekte einbringen. Visionäre finde man gerade im Nahen Osten, wo man wie in Abu Dhabi oder Dubai schon vor Jahrzehnten die Städte der Zukunft geplant hätte.

### Panel „Digitalization: How Industry 4.0 can Drive Diversification in the Arab Countries“

*Moderation: Dr. Philipp Stompfe, Rechtsanwalt bei Alexander & Partner. Teilnehmer: Bernhard Randerath, CEO German Emirati Institutes; Ali Hasan Ahmed Salman Al Baqali, CEO von Alba Bahrain; Mostafa El-Bagoury, CEO von Siemens Ägypten; Nasser Al-Ajaji, stellvertretender Generaldirektor des Financial Development Programs in Saudi-Arabien. Hisham Gouda von SAP Vereinigte Arabische Emirate.*

Bernhardt Randerath schilderte, welche katalytische Wirkung ein Treffen zwischen Sheikh Mohamed bin Zayed und Bundeskanzlerin Angela Merkel gehabt hätte, in dem beide von einer gemeinsamen Vision sprachen: dem strukturellen Wandel in ihren Ländern. Darauf aufbauend wurde eine „Task Force 4th Industrial Revolution“ gegründet, an der bis heute rund 100 Unternehmen aus Deutschland und den Emiraten beteiligt sind. Randerath leitet das German Emirati Institute GEI, das diese Aktivitäten bündelt. Ali Al Baqali gewährte einen Einblick in die industrielle Praxis. In der nächsten Phase der Unternehmensentwicklung will der bahrainische Aluminiumgigant Alba mit vollständiger Digitalisierung die Produktivität und Effizienz zu steigern. Bis 2023 wolle das Unternehmen



vollständig basierend auf Industry 4.0 laufen. Al Baqali zeigte sich überzeugt, dass Digitalisierung den Zukunftsmarkt bestimmen wird: „Unternehmen, die nicht bei Digitalisierung und Industry 4.0 nachrüsten, werden nicht mehr wettbewerbsfähig sein“. Mostafa El-Bagoury verwies darauf, dass Siemens seit 120 Jahren in Ägypten aktiv sei und in dieser Zeit in verschiedensten Sektoren wie Kommunikation, Energie und Transport gewirkt habe. „Industry 4.0 und Digitalisierung sind jedoch wahre game changer mit großem Einfluss. Hisham Gouda beschrieb die Strategie des Unternehmens im Bereich Industry 4.0, die weit über die intelligente Fertigung in Fabriken und Werken hinausgeht. Auch die Vernetzung der Unternehmen und die Fokussierung auf kundenspezifische Anforderungen werde somit erleichtert. Nasser Al-Ajaji definierte Industrie 4.0 als Werkzeug zur Verbesserung im Finanzsektor. Industry 4.0

wurde beispielsweise zur Verbesserung der Zahlungsinfrastruktur genutzt, um die Effizienz der Zahlungsverkehrssysteme zu erhöhen und um Vorbehalte des Kunden gegenüber elektronischen Transaktionen auszuräumen.

### Panel: „Knowledge Transfer: The Key to Business Sustainability and Digital Transformation Success“

*Moderation: Jürgen Hogrefe, Geschäftsführender Gesellschafter bei Hogrefe Consult; Teilnehmer Andreas Räschmeier, CEO von Veridos; Dr. Khaled Hanafy, Generalsekretär der Union of Arab Chambers; Prof. Dr. Sahin Albayrak, Gründer und Leiter des DAI-Labors; Dr. Andreas Reinicke, Senior Berater für Digitale Kooperation mit Nordafrika beim BMZ; Rakan Al Garaawi, Associate International Office Director des Ministry of Investment in Saudi-Arabien.*



Andreas Räschmeier erläuterte am Beispiel Irak die Rolle von Veridos bei Knowledge Transfer und digitaler Transformation. Veridos verantwortete im Irak die Schaffung eines nationalen Registers. Dazu wurden rund zehn Millionen Seiten eines papierenen Bürgerregisters digitalisiert. Basierend auf diesen Daten wurden Ausweisdokumente erstellt, anfangs von Veridos selbst. Nach einer Einarbeitungszeit hat Veridos diese Aufgabe an die Administration im Irak übertragen. Hierzu wurde eine Fabrik im Land gegründet, lokale Kräfte wurden befähigt, diesen verantwortungsvollen Teil des Prozesses selbst zu übernehmen. Das habe nicht nur zur lokalen Wertschöpfung beigetragen, sondern auch die Souveränität des Irak gestärkt. Auch im Rahmen der wirtschaftspolitischen Zusammenarbeit werde Digitalisierung immer wichtiger, berichtete Dr. Andreas Reinicke. Transfer von digitalen Kenntnissen trage zur Stärkung der Wirtschaftssysteme und Schaffung von Arbeitsplätzen im digitalen Sektor bei. Das BMZ helfe entweder dabei, lokale Unternehmen der IT-Branche vor Ort zu schaffen oder unterstütze deutsche Unternehmen, Zugang zu diesen Märkten zu finden und dort Arbeitsplätze zu schaffen. Dr. Khaled Hanafy zeigte sich überzeugt, dass Wissenstransfer der Schlüssel für Nachhaltigkeit von Unternehmen und digitale Transformation sei. Zwar denke man vorrangig an den Transfer von technologischem Fachwissen, jedoch gebe es noch viele andere Arten des Wissenstransfers. Tradition-

nell denke man an die Weitergabe von Wissen von erfahrenen und fortschrittlichen Unternehmen oder Ländern an weniger fortschrittliche. Die Erfahrung habe jedoch gezeigt, dass der Transfer von Wissen und Technologien als gegenseitigen Austausch und nicht als Einbahnstraße verstanden werden müsse. Rakan Al-Garaawi zeigte die Möglichkeiten für internationale Unternehmen in Saudi-Arabien auf. Im Rahmen der Vision 2030 wolle man es ausländischen Unternehmen einfacher machen, in Kernbereichen der Entwicklung wie Gesundheit, Nachhaltigkeit, Bildung und Tourismus zu investieren. Die junge und gut ausgebildete Bevölkerung in Saudi-Arabien sei bereit und befähigt zur Digitalisierung. Viele administrative Abläufe und Prozesse würden in den digitalen Raum verschoben, was mehr Transparenz und Rechenschaftslegung ermöglicht und so die Aktivitäten für ausländische Unternehmen oder Investoren im Königreich vereinfacht. Dr. Sahin Albayrak gab Einblicke in seine Forschungsarbeit und präsentierte dem Publikum das Projekt „Be Intelli – Future Mobility“ an der TU Berlin, bei dem es um die Revolution der Mobilität durch künstliche Intelligenz geht. Durch KI werde der Verkehr effizienter, sicherer und umweltfreundlicher.

#### Keynote Panel

*Teilnehmer: Dr. Ryadh Al Khareif, stellvertretender Minister für Internationale Angelegenheiten Saudi-Arabiens; Dr. Gamal Ali, Vorstandsvorsitzender*

*des General Board for Investment Promotion and Privatization Affairs in Libyen.*

Dr. Ryadh Al Khareif schilderte, wie, nicht nur das Gesundheitssystem, sondern auch die Wirtschaft Saudi-Arabiens der Krise standhalten können. Im Rahmen seiner G20-Präsidentschaft habe das Königreich sehr schnell auf die Krise reagiert und dazu beigetragen, die Pandemie global zu bekämpfen. In der ersten Hälfte des Jahres 2021 habe es bereits wieder ein Wachstum des BIPs gegeben, im Privatsektor sogar über das Vor-Pandemie-Niveau. Die Regierung habe außerdem den Grundstein für wirtschaftliches Wachstum angeführt vom Privatsektor gelegt. Es gäbe verschiedenste Investitionsmöglichkeiten in Saudi-Arabien, wie etwa in Wasserstofftechnologien, wo es viele Möglichkeiten der Kooperation zwischen Saudi-Arabien und Deutschland gebe. Al-Khareif nannte beispielhaft die Initiativen „Green Saudi“ und die „Green Middle East Initiative“.

Dr. Gamal Ali betonte in seiner Keynote, dass es der vorrangige Wunsch Libyens sei, wieder ein stabiles, friedliches und wohlhabendes Land zu werden. Libyen sei durch seine günstige Lage einer der attraktivsten Standorte für den Handel zwischen Europa und Afrika. Zur Stabilisierung wirtschaftlich schwächerer Länder sei nicht nur der Export von Rohstoffen wichtig, sondern auch die Öffnung des Landes für ausländische Direktinvestitionen (FDI). Zu den Vorteilen von FDIs zähle zudem der Transfer von Technologien, strategisches Management zur Schaffung neuer Arbeitsplätze und Schulung der Angestellten im Bereich Industry 4.0. Libyen habe alles was es brauche, um ausländische Direktinvestitionen anzuziehen, wie natürliche Ressourcen, gutes Geschäftsklima und ein flexibles Investitionsgesetz. Dr. Ali lud die anwesenden deutschen Unternehmen, aber auch alle Interessierten dazu ein, Geschäfte in Libyen zu machen und Vorteile wie günstige lokale Arbeitskräfte oder niedrige Energiekosten zu genießen.

*Panels: „The Future of Investment and Finance in German Arab Business Relations: Change of Focus and Frameworks“*

*Moderation Dr. Kilian Bälz, Partner bei Amereller Legal Consulting. Teilnehmer: Prof. Dr. Christian Aders, Vorstandsvorsitzender und Senior Managing Director bei ValueTrust Financial Advisors SE; Alexander Doll, Aufsichtsratsvorsitzender bei Lincoln International; Mohammad Al Ahmadi, Head of Markets des National Debt Management Center Saudi-Arabien; Jan von Allwörden, Director International Business Development bei Euler Hermes; Alf Sörensen, Geschäftsführer der Frankfurter Filiale der ABC Bank.*

Prof. Dr. Aders lieferte eine interessante Einschätzung des Veranstaltungsortes Berlin aus unternehmerischer Perspektive. Berlin sei die europäische Venture-Hauptstadt und der Technologie Hub Nummer Eins. Dementsprechend gebe es zahlreiche Möglichkeiten für Investments im Tech-Bereich oder in Start-Ups, jedoch kämen nur sehr wenige dieser Investments aus der arabischen Welt. Alexander Doll, sprach von einer „Investmentbewegung“, die sich auf die Infrastruktur der Region konzentriere. Gesundheitswesen oder Wasseraufbereitung etwa in Saudi-Arabien, Katar, den VAE oder Ägypten bedürften enormer Investitionen. Mohammad Al-Ahmadi teilte die Meinung seiner Vorgänger nur teilweise. Zwar stimmte er zu, dass der Investitionsfokus eher auf die arabische Welt gerichtet sei, er sprach jedoch auch von einem ausgewogenen Ökosystem von eingehenden und ausgehenden Investitionen. In Saudi-Arabien gebe es dafür beispielsweise Institutionen wie den Public Investment Fund, der nach vielversprechenden Investitionsmöglichkeiten weltweit Ausschau hält. Alf Sörensen lieferte eine Einschätzung der Trends bei den deutsch-arabischen Handels- und Finanzkooperationen. Das klassische Instrument der letters of credits (LCs) / Akkreditive werde weiterhin Verwendung finden werde, je-



doch zukünftig in digitalisierter Form. Zudem prognostizierte er eine weitere Zunahme von Open Account Trade, also Handel, bei dem Waren und Güter geliefert werden, bevor diese bezahlt wurden. Ebenso erwarte er, dass für Zahlungen, die im Rahmen von Handelsaktivitäten getätigt werden, längere Zahlungsfristen gesetzt werden, da importierende Kunden dies zunehmend erwarten. Jan von Allwörden beschrieb, dass er insbesondere eine Zunahme von ECA-gedeckten Finanzierungen in Saudi-Arabien und Ägypten sehe. Diese Entwicklung wirke sich gerade für kleine und mittlere Unternehmen positiv aus. In Bezug auf Diversifizierungsprogramm in der arabischen Welt wie beispielsweise die saudische Vision 2030 hob er lobend hervor, dass Projekte nicht nur aufs Papier gebracht, sondern tatsächlich umgesetzt und realisiert werden.

*Panel: „Ambassador’s Podium Discussion: Perspective of Arab-German-Business-relations“*

*Moderation: Dr. Florian Amereller, Partner bei Amereller Legal Consultants. Gäste: Michael Ohnmacht, deutscher Botschafter in Libyen; Lukman Faily, irakischer Botschafter in Deutschland; Dieter Haller, ehemaliger deutscher Botschafter in Riyadh sowie Mitglied des Kuratoriums der Dussmann Group.*

Die hochrangigen und sehr erfahrenen Teilnehmer waren sich einig, dass ein

gelungener Wiederaufbau von Krisenländern und Friedenssicherung im Zusammenhang mit wirtschaftlicher Stabilität steht. Diese Erfahrung habe man im Irak gemacht hat, sie treffe auch auf Libyen zu. Sofern die Sicherheitslage es zulasse, sei es dringend nötig, die internationale Geschäftspräsenz in die Länder zurückzubringen und vormals lukrative Wirtschaftssektoren wiederzubeleben. Der Irak beispielsweise sei vor dem Krieg als der „Brotkorb der arabischen Welt“ bekannt und Landwirtschaft einer der bedeutendsten Sektoren im Land gewesen. Libyen, eines der ölreichsten Länder der Welt, sei vor dem Bürgerkrieg einer der Hauptölexporture nach Deutschland gewesen. Gemeinsam mit internationalen Partnern und Investoren bestünde die Möglichkeit, unter Verweis auf alte Stärken diese Sektoren wieder zu stärken, die so langfristig zu Frieden, Stabilität und Wohlstand führen können.

Das 24th Arab-German Business Forum diene nicht nur dem geschäftlichen Austausch, sondern ebenso der Pflege der persönlichen Beziehungen. Das Networking GetTogether fand in anspruchsvoller Atmosphäre im China Club statt. Es bot die Gelegenheit, Gespräche zu intensivieren und neue Kontakte zu knüpfen. Auch das offizielle Empfangsdinner im Ritz Carlton wurde dem Anspruch des Forums gerecht:

*Menschen zusammenbringen, Brücken bauen und neue Möglichkeiten schaffen. ■*



schöpft. Nicht nur über Entwicklungszusammenarbeit, sondern auch über die Stärkung der Wirtschaft könne das Land positiv und langfristig gestärkt werden.

Dafür, so Minister Shraideh, brauche es vor allem „qualitatives Investment“, also Investitionen, die einen Mehrwert für die lokale Entwicklung darstellen, die Know-how und Technologie vor Ort einführen, die neue Märkte erschließen und Arbeitsplätze schaffen. Jordanien, das in den letzten Jahrzehnten enorm in seine Infrastruktur investiert habe, sei heute bereit, ein Tor zur Geschäftswelt in der Region zu sein. Durch seine privilegierte geografische Lage ermögliche das Land einen Zugang zur Levante sowie der gesamten MENA-Region und somit zu mehr als 400 Millionen potenziellen Kunden. Doch auch direkt in Jordanien selbst würden durch die bestehenden Handels- und Investitionsplattformen wie dem Hafen von Aqaba, den Sonderwirtschaftszonen oder den Industriezonen ausgezeichnete Geschäftsmöglichkeiten geboten. Vertreter der anwesenden deutschen Unternehmen aus unterschiedlichen Sektoren, wie Energie (Siemens Energy), Gesundheit (Siemens Healthineers), Bauwesen (ARCUS Planung+Beratung Baugesellschaft) und Bildung (Arab-German Young Academy) und Beratung (hogrefe Consult) hatten die Gelegenheit, sich direkt mit dem Minister auszutauschen und zu erfahren, wie sie sich unternehmerisch in Jordanien engagieren können.

Abdulaziz Al-Mikhlafla, Generalsekretär der Ghorfa, hatte in seiner Begrüßungsrede betont, dass Jordanien über außerordentlich vielversprechende Wirtschaftssektoren verfügt. Dazu zählen der Dienstleistungssektor, in dem besonders Informations- und Kommunikationstechnologien gefragt seien, die Industrie, in der der Pharmasektor hervorsticht, oder etwa die Textilbranche. Auch als Reiseziel hat Jordanien mit seinen kulturellen und historischen Schätzen sowie seinen Möglichkeiten für den Gesundheitstourismus großes Potenzial. Alle Teilnehmer zeigten sich mit Verlauf und Ergebnis des Ghorfa-Roundtable sehr zufrieden. ■

## Deutsch-Jordanische Regierungsgespräche: Exklusiver Ghorfa-Roundtable mit Minister Nasser Shraideh

Jordanien gehört zu den Ländern, die Deutschland in Form von Entwicklungszusammenarbeit fördert. Um diese erfolgreiche Zusammenarbeit auszubauen, traf eine jordanische Regierungsdelegation unter Führung von Nasser Shraideh, dem Minister für internationale Kooperation und Zusammenarbeit, im Rahmen der jährlichen jordanisch-deutschen Regierungsgespräche zur Entwicklungszusammenarbeit Ende Oktober in Berlin Vertreter der Bundesregierung. Auf deutscher Seite führte die Staatssekretärin des Bundesministeriums für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung (BMZ), Dr. Maria Flachsbarth, die Verhandlungen.

Als Ergebnis der Gespräche hat die deutsche Regierung Jordanien rund 500 Millionen Euro an neuer Entwicklungshilfe für die Jahre 2021/2022 zugesagt. Der Betrag, der sich aus Zuschüssen, technischer Hilfe und zinsgünstigen Darlehen zusammensetzt, soll zur Finanzierung

von Entwicklungsprojekten in den Bereichen Bildung, Wasserversorgung, Abwasserentsorgung, Berufsbildung und technische Ausbildung verwendet werden – allesamt Kernbereiche der deutsch-jordanischen Entwicklungszusammenarbeit.

Anlässlich dieses hochrangigen Besuches veranstaltete die Ghorfa einen exklusiven Roundtable für den Minister und interessierte deutsche Unternehmen. In entspannter Atmosphäre im Berliner Crown Plaza Hotel hatten die anwesenden Unternehmer die Möglichkeiten, aus erster Hand Informationen zur wirtschaftlichen Entwicklung in dem Königreich zu erhalten und ihre Fragen direkt an Minister Shraideh zu richten. In seiner einleitenden Ansprache hob der Minister hervor, dass Deutschland und Jordanien eine mehr als 60 Jahre bestehende Partnerschaft verbinde; dennoch werde in Bezug auf die wirtschaftliche Kooperation der Länder das Potenzial noch nicht vollständig ausge-

## Al-Mikhlafi in Libyen



Foto: © Das 19. Konferenz für arabische Geschäftsleute und Investoren in Tripolis

Ghorfa-Generalsekretär Abdulaziz Al-Mikhlafi nahm am 28. und 29. November an der 19. Konferenz für ara-

bische Geschäftsleute und Investoren in Tripolis, Libyen teil. Das Thema der Veranstaltung „Gemeinsam für die

Rückkehr der Investoren nach Libyen“ verdeutlichte die Bedeutung der Konferenz: Die Geschäftsaktivitäten im Land sollen angeregt und die wirtschaftliche Erholung Libyens durch die Zusammenarbeit der arabischen Länder gestärkt werden. Der Generalsekretär richtete in seiner Rede einen besonderen Fokus auf die deutsch-libyschen Wirtschaftsbeziehungen. Die Zusammenarbeit könne - insbesondere im Energiesektor - noch weiter ausgebaut werden. „Unabhängig davon, ob es sich nun klassisch um Gas und Öl handelt oder um erneuerbare Energien, der Energiesektor hat großes wirtschaftliches Potenzial“, so Al-Mikhafi. Am Rande der Konferenz traf der Generalsekretär eine Vielzahl von Präsidenten der arabischen Handelskammern, um sich über die jüngsten Entwicklungen auszutauschen. ■

## Arabisch-griechisches Wirtschaftsforum in Athen



Foto: © Das Arabisch-griechisches Wirtschaftsforum in Athen

Abdulaziz Al-Mikhlafi nahm am 7. und 8. Dezember am 10. arabisch-griechischen Wirtschaftsforum in Athen

teil, das Repräsentanten des Privatsektors, Geschäftsleute und hochrangige Vertreter aus der arabischen Welt

und Griechenland zusammenbrachte. Ein zentrales Thema war der Klimawandel und die Möglichkeiten der arabisch-griechischen Kooperation bei erneuerbaren Energien. Thematisiert wurden zudem die maritime Industrie und ihre Möglichkeiten vor dem Hintergrund von Pandemie und Logistik-Krise. Des Weiteren ging es um neue Horizonte der griechisch-arabischen Zusammenarbeit bei Infrastrukturprojekten in der arabischen Welt. Für beide Seiten wichtig erwiesen sich die Themen Knowledge-Transfer in der Nahrungsmittelindustrie sowie Tourismus und Immobilieninvestment. In seiner Rede betonte der Generalsekretär die Bedeutung der arabischen gemischten Kammern im Ausland für die Intensivierung und Förderung der Wirtschaftsbeziehungen zwischen den Partnerländern. ■



## 40-jähriges Jubiläum der Handelskammer in Fujairah



Foto: © Industrie- und Handelskammer von Fujairah

Anlässlich des 40-jährigen Jubiläums der Industrie- und Handelskammer von Fujairah reiste Ghorfa-Generalsekretär Al-Mikhlafla in die VAE. Die Feierlichkeiten der Kammer wurden

unter der Schirmherrschaft des Herrschers von Fujairah, Sheikh Hamad Al-Scharqi ausgerichtet. Sheikh Muhammad Al Scharqi, der Kronprinz von Fujairah zeichnete die Ghorfa am Ran-

de dieses feierlichen Anlasses als einen strategisch höchst wichtigen Partner für die Kammer in Fujairah aus. ■

## Aktuelle Entwicklungen und Geschäftsmöglichkeiten in Katar: Webinar am 22.11.2021



Katar ist seit Jahren Inbegriff von Wohlstand und Entwicklung in der arabischen Welt. Mit seiner „Vision 2030“ hat sich das Emirat ambitionierte Ziele gesetzt, um in den kommenden Jahren seine Wirtschaft weiter zu diversifizieren und die soziale Entwicklung des Landes zu gestalten. Ein Entwicklungstreiber in den vergangenen Jahren war die Fußball-Weltmeisterschaft, die 2022 in Katar stattfindet. In Vorbereitung auf das Turnier wurden zentrale Infrastruk-

turen, Straßen und Brücken restauriert. Die Doha-Metro, die den Verkehr in der katarischen Hauptstadt entlasten soll, wurde 2019 teileröffnet und hat rund 36 Milliarden US-Dollar gekostet. Wie deutsche Unternehmen an der rasanten katarischen Entwicklung teilhaben und davon profitieren können, diskutierte der deutsche Botschafter in Katar, Claudius Fischbach, mit interessierten Teilnehmern im Ghorfa-Webinar „Aktuelle Entwicklungen und Geschäftsmöglich-

keiten in Katar“. Obwohl Katars Reichtum hauptsächlich auf den Export von Liquefied Natural Gas (LNG) zurückzuführen ist, haben sich in den vergangenen Jahren und Jahrzehnten Branchen mit erheblichem Wachstumspotenzial entwickelt. Neben dem Bausektor sind dies vor allem Medizintechnik sowie digitale Technologien, größtenteils im Bereich Cybersicherheit. Insbesondere bei den erneuerbaren Energien und Umweltschutz signalisiere die katarische Führung ein großes Interesse an Kooperationsmöglichkeiten. Dabei geht es konkret um den Bau von Klärwerken und Wasserspeichern, aber auch um das Thema Elektromobilität. Das anschließende Gespräch mit den Teilnehmern drehte sich unter anderem um die Durchführung von Investitionen in Katar, die von der katarischen Führung durch Freihandelszonen und das „Qatar Financial Center“ unterstützt werden, an das sich interessierte Unternehmen wenden können. Botschafter Fischbach hob in diesem Kontext nochmal das große Interesse des Emirats hervor, ausländische Investitionen zu akquirieren. ■

## Chancen ergreifen!

### Das virtuelle deutsch-omanische Business Forum, 16.11.2021

Der Oman, mit seinen gerade mal fünf Millionen Einwohnern, ist vielen Menschen aufgrund seines touristischen Potentials ein Begriff. Nur wenige wissen jedoch von den rasanten Entwicklungen, die das Sultanat in den letzten 50 Jahren durchlaufen hat und von den ambitionierten Visionen, die das Land weiter in die Moderne führen sollen. Um die mannigfaltigen Möglichkeiten für deutsche Unternehmen aufzuzeigen, wurde deswegen in Kooperation mit der omanischen Handelskammer ein virtuelles Wirtschaftsforum abgehalten, an dem mehr als 80 Unternehmen teilnahmen. In seinen eröffnenden Worten berichtete Botschafter Thomas Schneider von den zunehmenden Geschäftsaktivitäten im Oman; erst kürzlich besuchte eine deutsche Delegation das Sultanat, um sich über potentielle Kooperationen im Bereich der Berufsausbildung auszutauschen. Zudem betonte er, dass es wichtig sei, den Oman nicht nur als Markt, sondern aufgrund seiner außerordentlichen geographischen Lage als Drehkreuz für den internationalen Handel zu betrachten. Der omanische Botschafter Yousuf Al Amri betonte, dass die bilateralen Beziehungen schon immer eng und freundschaftlich ge-

wesen seien. Sowohl Dr. Peter Ramsauer, Präsident der Ghorfa und Bundesminister a.D., als auch der Vorsitzende der omanischen Industrie- und Handelskammer, Redha Al Saleh, hoben in ihren einführenden Worten die Bedeutung der wirtschaftlichen Beziehungen beider Länder hervor und ermutigten Unternehmer beider Länder, gebotene Chancen zu ergreifen und sich geschäftlich zu engagieren. Doch auch hinsichtlich wirtschaftlicher Zusammenarbeit biete der Golfstaat zahlreiche Anreize und Möglichkeiten, die von den hochrangigen Sprechern des Forums detaillierter thematisiert wurden. Die „Oman Vision 2040“, die auf eine soziale und wirtschaftliche Modernisierung des Landes abzielt, soll eine diversifiziertere Wirtschaft mit einem Fokus auf dem Privatsektor und SMEs ermöglichen. Deutlich wurde, dass der Oman über ein äußerst freundliches Investitionsklima verfügt und mit Anreizen und umfassender Unterstützung die Geschäftsaktivitäten erleichtert. Das Land verfügt über drei indus-

trielle Freizonen (FZ) und zwei Sonderwirtschaftszonen (SWZ). Die SWZ Al-Duqm beispielsweise ist ca. drei Mal so groß wie Singapur und gehört somit zu den größten im Nahen Osten und Afrika. Im Rahmen der 1993 gegründeten „Madayn“ Regierungsorganisation wurden zudem bisher zehn Industriestädte in strategisch günstigen Orten gegründet, die als Zentren des Unternehmertums, der Innovationskraft und des Fortschritts im Sultanat dienen. Dass der Oman über außerordentliches Potential verfügt und als Tor zu den Märkten des Nahen Osten, Indien und Afrika dienen kann, wurde während des Forums mehr als deutlich. Es liegt nun an den deutschen Unternehmen, die gebotenen Möglichkeiten wahrzunehmen und das Tor zu öffnen. ■



### Aktuelle Entwicklungen, Geschäftschancen und Herausforderungen im Libanon: Webinar am 12.11.2021

Der Libanon, der sich als vormaliges Finanzzentrum der Region einen Namen als „Schweiz des Nahen Ostens“ gemacht hat, kämpft trotz seiner lukrativen Wirtschaftssektoren und Möglichkeiten seit geraumer Zeit mit Herausforderungen. Welche Geschäftschancen trotz der gegenwärtigen Entwicklungen bestehen, diskutierte der deutsche Botschafter im Libanon, Andreas Kindl, mit interessierten deutschen Unternehmen im Rahmen der exklusiven Botschafter-Webinar-Reihe der Ghorfa. Zum Auftakt schilderte Botschafter Kindl die aktuelle Situation im Land: Um der sich seit 2019 verschlechternden Wirtschaftslage entgegenzuwirken, hat die internationale Gemeinschaft konditionierte In-

frastrukturhilfe zugesagt. Das bedeutet, dass die Unterstützung an gewisse Reformforderungen geknüpft ist, wie etwa im Energie- oder Bankensektor. Eines der zentralen Anliegen ist aktuell der Wiederaufbau des Hafens, vormalig eine der Hauptwirtschaftsadern des Landes. Der Wiederaufbau liegt nicht nur im Interesse des Zedernstaates, sondern ist ebenso ein europäisches Anliegen. Mittelmeerhäfen sind von zentraler Bedeutung für den Güterverkehr von und nach Europa, wie Werner Hoyer, Präsident der europäischen Investitionsbank in einem jüngst im Handelsblatt erschienen Artikel darlegte. Die anwesenden Unternehmer nutzten die



Gelegenheit, um Botschafter Kindls Einschätzung zu relevanten Fragestellungen wie dem Wiederaufbau des Hafens, der Versorgungslage im Gesundheitsbereich, der Rechtspflege vor Ort oder zur Transferfreiheit von Geldern zu erfragen. Durch die hohe Teilnehmerzahl wurde deutlich, dass trotz des herausfordernden Geschäftsklimas nach wie vor großes Interesse besteht, im Libanon geschäftlich aktiv zu werden – ein Land, das nicht nur durch seine günstige geographische Lage viel Potential hat. ■



## ALUMINIUM BAHRAIN B.S.C.

Alba is the world's largest aluminium smelter ex-China with a production of more than 1.548 million metric tonnes per annum (mtpa) (2020). With a dual listing on Bahrain Bourse and London Stock Exchange, the Company's shareholders are Bahrain Mumtalahat Holding Company B.S.C. © (69.38%), SABIC Industrial Investment Company (SIIC) (20.62%) and General Public (10%). In addition to molten metal, our diverse Value-Added Product (VAP) portfolio includes Foundry grade re-melt products (T-Ingots, Standard Ingots and Properzi Bars), Rolling Ingots (Slabs), Extrusion Ingots (Billets) and Unalloyed P1020 re-melt products. Around 79% of our products - from customised alloys to a variety of surface finishes -- are exported to more than 230 global customers through our sales offices in Europe, Asia, Singapore, and subsidiary office in the U.S.



Ali Al Baqali  
CEO

**ALUMINIUM BAHRAIN B.S.C.**  
P.O. Box 570  
Kingdom of Bahrain  
Phone: +973 17833366  
Email: ali.baqali@alba.com.bh  
www.albasmelter.com/en/



## Bahrain Economic Development Board

The Bahrain Economic Development Board (EDB) is an investment promotion agency with overall responsibility for attracting investment into the Kingdom and supporting initiatives that enhance the investment climate. The EDB works with the government and both current and prospective investors, in order to ensure that Bahrain's investment climate is attractive, to communicate the key strengths, and to identify where opportunities exist for further economic growth through investment. The EDB focuses on several economic sectors that capitalise on Bahrain's competitive advantages and provide significant investment opportunities. These sectors include financial services, manufacturing, technology and innovation, tourism, education, healthcare, logistics and transport.



Dalal Buhejji  
Executive Director –  
Investment Origination

**Bahrain Economic Development Board**  
P.O. Box 11299  
Bahrain Bay, Kingdom of Bahrain  
Phone: +973 1758 9675  
E-mail: dalal.buhejji@bahrainedb.com  
www.bahrainedb.com



## FleishmanHillard Germany GmbH

FleishmanHillard is represented in Germany with 100 employees in Berlin, Düsseldorf, Frankfurt, and Munich. The communications agency serves clients in the areas of corporate & public affairs, corporate communications, corporate reputation, brand marketing, digital & social, technology and healthcare. FleishmanHillard Germany is part of the global FleishmanHillard network. Founded in 1946 by Al Fleishman and Bob Hillard in St. Louis, Missouri, FleishmanHillard is one of the world's leading communications agencies with more than 80 offices in 30 countries.



Volker Pulskamp  
Senior Vice President & Partner  
Head of Corporate Communications

**FleishmanHillard Germany GmbH**  
Hanauer Landstraße 182 A  
60314 Frankfurt am Main, Germany  
Phone: +49 69 405702 437  
Email: volker.pulskamp@fleishman.com  
www.fleishmanhillard.de



## Stadler Rail Management AG

Stadler Rail group is a successful global systems supplier for the design, manufacturing and maintenance of railway vehicles. A company with Swiss roots, Stadler has built trains for more than 75 years. By providing innovative and durable transport solutions, we are contributing to the sustainable mobility of the future. It employs around 13 000 people worldwide and offers a comprehensive range of products in the railway and urban rail transport segments: high-speed trains, EE trains, regional and suburban trains, subways, tram trains and trams. In addition, Stadler manufactures locomotives and passenger carriages. The company also offers customers a comprehensive range of services from repairs and maintenance all the way to revision and refurbishment of rolling stock. Furthermore, company's centre of excellence for signalling develops digital solutions for autonomous driving and train protection systems.










































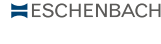
























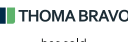









Mohamed RAHMANI  
Dip. Elec. Eng. ETH-Zurich,  
Sales and Marketing Director MENA  
Region

**Stadler Rail Management AG**  
Ernst-Stadler-Strasse 4  
CH-9565 Bussnang, Switzerland  
Phone: +41 71 626 37 29  
Mobil: +41 79 757 10 02  
Email: mohamed.rahmani@stadlerail.com

Lincoln International ist ein global aufgestelltes M&A-Beratungshaus für mittelgroße Transaktionen. Im Geschäftsjahr 2020 haben wir weltweit mit über 625 Investmentbankern bei 234 erfolgreich abgeschlossenen Transaktionen beraten. In Deutschland ist Lincoln International seit Jahren der führende Berater für Unternehmensverkäufe nach Anzahl Transaktionen. Etwa 80% unserer deutschen M&A Deals sind cross-border.

MERGERS & ACQUISITIONS | CAPITAL ADVISORY | JOINT VENTURES & PARTNERSHIPS | VALUATIONS & OPINIONS

## Ausgewählte M&A Transaktionen 2020

 <p>has sold</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 	<p><b>AML Invest Treuhandgesellschaft mbH</b></p> <p>has sold a majority stake in</p>  <p>to</p> <p>private investor consortium</p> <p>Sell-Side</p> 	<p><b>ARDIAN</b></p> <p>has acquired a majority stake in</p>  <p>from</p> <p>founders and management</p> <p>Buy-Side Acquisition Financing</p> 	<p>Institutional and private shareholders</p> <p>have sold</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has sold</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 	<p>Managing shareholders have sold a majority stake in</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 
<p><b>BPE</b></p> <p>has sold</p>  <p>to</p> <p>StellaGroup a portfolio company of</p>  <p>Sell-Side</p> 	<p>Private shareholders</p> <p>have sold a majority stake in</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has been sold to</p>  <p>a company of</p>  <p>Sell-Side</p> 	<p><b>Conzzeta</b></p> <p>has sold</p>  <p>SWISS BRILLIANCE IN COATING</p> <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has received an investment from</p> <p><b>thi investments</b></p> <p>Sell-Side</p> 	 <p>has sold</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 
<p><b>Elvaston</b></p> <p>has sold a majority stake of</p>  <p>to</p> <p>WARBURG PINCUS</p> <p>Sell-Side</p> 	<p><b>EQUISTONE</b></p> <p>has sold</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 	<p>Founders and private shareholders of</p>  <p>have sold a majority stake to</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has been sold to</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has sold</p>  <p>to</p>  <p>a portfolio company of</p> <p><b>EMK Capital</b></p> <p>Sell-Side</p> 	<p>A group of private shareholders led by</p> <p><b>QUARTUM KAPITAL BETEILIGUNGEN</b></p> <p>have sold</p>  <p>to</p>  <p>a portfolio company of</p> <p><b>HANIEL</b></p> <p>Sell-Side</p> 
<p><b>SABO</b></p> <p>a wholly-owned subsidiary of</p>  <p>has been sold to</p>  <p>Sell-Side</p> 	<p>The German turnkey industrial power distribution projects activities of</p>  <p>has been sold to</p>  <p>Sell-Side</p> 	<p>The Eckstein Family</p> <p>has sold a minority stake of</p>  <p>to</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has sold</p>  <p>to</p>  <p>a portfolio company of</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has sold its engineering services business to</p>  <p>Sell-Side</p> 	 <p>has been sold to</p>  <p>Sell-Side</p> 